عرض ومُذكرات إنشاء

مشروع ضاحية دمر

مذكرات أمينة مختصرة للمشروع ولكل من ساعد على إنشائه ... وكل من وقف في طريقه لإعاقته وإيقافه... بالأسماء والمناصب! وحتى وصل "المشروع" اليوم إلى مدينة حديثة حقيقية مُرتبطة بمدينة دمشق، تتمتع بتنظيم حدائقي فريد من نوعه في سورية.. وخدمات متكاملة راقية.. وتنفيذ أمين أمانة كاملة... ومواصفات وخدمات هي الأولى من نوعها!

المهندس سعد الله جبري

عرض ومُذكرات بناء مشروع ضاحية دمر

فهرس الدراسة

الجزء الأول

==================

الجزء الثاني

الجزء الثالث

الجزء الرابع

الجزء الخامس

==========================

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الأول

تمهيد :

إهداء إلى أهالي مشروع ضاحية دمر

وإلى الشعب السوري كافة... وإلى قيادات ثورة الشعب السوري



المهندس سعد الله جبري

لماذا أكتب اليوم تجربتي العمرانية والإعمارية ذات الجذور السياسية؟

أقول للسوريين اليوم بعد سكوتي لمدة 34 سنة: إن كنتم تريدون فعلا وحقّاً الحرية والعدالة والمساواة، وحقوق المواطنة الكاملة ... فسيرة مشروع دمر هي مثال سيرة الكفاح حتى النصر.. وبرغم أن سلطة رفعت الأسد وذنبه الخائن عبد الرؤوف الكسم تمكنت من إبعادي عن المشروع وأوقفت المشروع قبل نهايته بسنة واحدة.. بل واضطروني لمغادرة بلادي.. وطني عام 1981 لغرض العمل.. بعد إجباري على الإستقالة من إدارة المشروع، وسدّ جميع وجود العمل الهندسي في وجهي... إلا أن المشروع فرض نفسه في النتيجة، وحقّق معطياته المعمارية والعمرانية، كمثل رائع متطور للتنظيم الحدائقي المتطور .. وقد تم إنجازه فعلا، ويسكنه الآن أكثر من 50,000 مواطن سوري.

الغرض من هذا الكلام أنه ما دام السوريون قد قرروا وعملوا لأربع سنوات ونصف في سبيل الحرية والكرامة والحقوق الوطنية، فاختاروا أو فُرضت عليهم الثورة لإسقاط النظام الأسدي الخائن.. فعليهم الإستمرار ومُضاعفة الجهود والبذل حتى إسقاط النظام الأسدي... الخائن بكل أنواع ودرجات الخيانة ضد كل واحد منهم، وهذا يعني عدم التوقف وعدم الإنصياع والإستماع للهيئات الخائنة الرافضة للثورة ومثالها "هيئة التنسيق" وغيرها من مزدوجي المواقف، الذين يزعمون وقوفهم مع الشعب، وهم وقياداتهم مجرد عبيد للنظام الأسدي الخائن!

الإصرار والثبات حتى النصر هو الدرس الذي أردت الآن التذكير به، من نشر قصتي وقصة مشروع دمر الذي ابتُدع ودُرس ونُفذ لخدمة الشعب والوطن، واعتمادا على الصبر والثبات حتى الوصول للهدف .. وها هو المشروع الآن قائم.. ولتعود سورية وشعبها إلى القيام من جديد بعد أن دمرها المراهق الخائن بشار الأسد.. ولا ننس أن العقوبة بحق قاتل الإنسان الواحد هو القتل، فكيف إذا كان قاتلا لمئات الألوف ... ولا يزال يقتل، ويقتل، بل وجمع مع القتل الفساد ونهبه مع أقربائه مُعظم خزينة الدولة – أموال جميع الشعب- طيلة عهده، وتوقيفه التنمية الوطنية توقيفا كاملا، وخلقه البطالة بأعلى نسبها في التاريخ السوري .. بل التاريخ البشري، وبالتالي خلقه الفقر الشديد لأكثرية الشعب السوري .. وذلك إضافة لخيانة عرضه السلام مع إسرائيل.. وسيره كعبد مُستعبد لإيران الفارسية واضعا الإمكانات والقدرات والسياسات السورية تحت سلطتها .. وما لا نعلم في المرحلة القادمة!

كان موقع ضاحية "دمر" قبل عام 1975 مجرد تلالٍ جرداء لا أثر لأي حياة فيها، ولا حتى النبتات البرية الصغيرة، فتحولت إلى مدينة حدائقية خضراء حقيقية تعج بالسكان والحياة.

مواطن سوري خاض صراعا مع "بعض" قوى السلطة والمجتمع وعقليات ومصالح رافضة، أو جاهلة سخيفة، وحقق النصر وبنى مدينة حضارية كاملة؟ في خطوة لبناء انتقال نوعي وطني لمسيرة الحضارة والتقدم الوطني.

وكان المشروع مثالا للمعالجة الشعبية عندما تعجز السلطات المحلية أو النظام السياسي، أو يمتنعان لأسباب مختلفة عن القيام بواجباتهما للشعب، ومعالجة أزماته.

ولكن هل هذه كانت مسألة الدوافع والنتائج الوحيدة التي ارتبط بها مشروع ضاحية دمر؟ لا ... بالطبع، وإنما هي جُملة صراعات معقدة للعقليات والمصالح مع الطموحات الفاعلة لتطوير المجتمع والوطن، ومنعهما من التطور!

دراسة واقعية تأريخية فنية موجزة أمينة لإنشاء مشروع ضاحية دمر: أسبابه، مراحله، مُعيقاته، نتائجه. وإدراك وتفهم الدروس التي يجب أن نأخذها منه في الصراع الطبيعي الدائم

لمصلحة الوطن والشعب بين عقليتي التطوير الطبيعي من جهة، وعقلية الجمود والتخلف والمصالح المتوارثة التي تعمل لتحكم جميع نواحي تطورات المجتمع والوطن لمصالح بحتُ مصلحية أنانية! وهذه لتبقى مرجعا تاريخيا أمينا عن المشروع ومسيرته، وما تعرض له من صعوبات وإعاقات من جهة، ودعم وتأييد من جهة أخرى!

تعريفا: أنا المهندس المعماري "سعدالله جبري" خريج جامعة دمشق / كلية الهندسة المعمارية، لعام 1965، من مواليد دمشق / سوريا 1939. أي أن عمري حين بدأت التخطيط والعمل للمشروع كان 35 سنة. وكنت آنئذٍ مهندسا متطوعا في الجيش السوري برتبة رائد مهندس.

أختم مقدمة رسالتي، بأني قدمت لوطني وشعب بلادي ما لم يقدمه أي مهندس أو مواطن آخر، لا ... ولا قيادات حزب البعث المفروض أنه يحكم البلاد، ولا السلطة السورية الأسدية ذاتها المُفترض عملهما لتأمين تطويرالبلاد ومعالجة أزمات شعبها... وأقول بأن "عمل وتقدمة" المواطن – كل مواطن إطلاقا سواء كان مواطنا عاديا أو زعيما مُتزعما - هو المرجعية له في الإخلاص، والأمانة، وبذل الجهد، وتحمل المخاطرة، والشعور بالمسؤولية الوطنية والإنسانية تجاه شعبه أولا... ومن كان بلا مرجعية فليتفكر في نفسه والصراعات التي يُشارك فيها زملائه حالياً للحصول على منصب إن في قيادة الإئتلاف أو في الحكومة المؤقتة!...

وأقول آسفا.. بل يقول الشعب السوري جميعا.. أن "بعضهم" لم يقدم في تاريخه شيئا لوطنه وشعبه إلا التنافس والصراع والدخول في محاصصات محمومة لا تعبر إلا عن أنانية شخصية – أو حزبية أو دينية مرفوضة أساسا من الشعب السوري – وليس أي مرجعية وطنية في خدمة الوطن والشعب، ولا في تحقيق الخلاص من التسلط الأسدي الديكتاتوري الموالي لإسرائيل ... وإسرائيل بالذات منذ ما قبل حرب 1967! ثم اتبعه بالولاء الكامل لإيران... والذي لا يجد حرجا في الولاء لأي دولة أجنبية أخرى تدعم بقاءه في السلطة رغم إرادة الشعب السوري.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الأول

الفصل الأول – مقدمة

قد يستغرب البعض أن أكتب الآن، في ظل الظروف المُؤلمة التي تجتازها وتُعانيها سوريا وشعبها من النظام الأسدي، والإجرام وتقتيل الشعب بشكلٍ لا يُمكن للإنسان المواطن أن يتصوره ويفهمه ويقبله... عن مشروعٍ بدأ تنفيذه في عام 1975، وتوقف في عام 1980 بتدخلٍ حكومي لا قانوني ولا وطني ولا أخلاقي.. ثم انتهى في أوائل تسعينات القرن الماضي. وتعرض خلال مسيرة بنائه إلى كثيرٍ من المُعيقات والصعوبات والتأخيرات الفعالة من بعضِ فئات السلطة، وعناصر أحزاب دينية واشتراكية، وطامعين بأي منصب يُؤمن دخلا إضافيا لصاحبه... وذلك رغم تأييد جماهيري قوي للمشروع وللتطوير الوطني والحضاري.

ولكني أقول... أن الظروف المذكورة الحالية بالذات هي التي دفعتني للكتابة في الموضوع رغم أني امتنعتُ عن الكلام والكتابة لما يقرب من 32 سنة من يوم أجبرني النظام الأسدي الفاسد بقيادة رفعت الأسد وذنبه عبد الرؤوف الكسم في الشهر الثامن من عام 1980 - على الإستقالة من إدارة مشروع دمّر دون أي سبب أو توجيه أي اتهام على الإطلاق – وستتبين الأسباب الحقيقية لذلك لاحقا في فصول هذه الدراسة - وتابعا ملاحقتي واضطهادي حتى في شؤون عملي الشخصي طيلة تسعة أشهر متواصلة حتى اضطروني لمغادرة البلاد تحت قسمٍ مني أن لا أعود لوطني حتى سقوط النظام الأسدي وسلطته!... ولا زلت أنتظر...!

كما وأني على يقين كامل من انتصار ثورة الشعب السوري الحالية لإسقاط النظام الأسدي الفاسد المخرّب للوطن واقتصاده وتنميته... وعمله على خلق الأزمات للشعب السوري ومثالها أزمات التسلط الطائفي والأمني، وأزمات السكن والغلاء، ومحاصرة المواطنين بالبطالة والتجويع والإهانة والإعتقال دفعا لهم لمغادرة البلاد والهجرة إلى بلاد أُخرى.. والتي تمادت إلى أقذر وأخطر وأجرم عمليات تقتيل جماعي ضد الشعب السوري في تاريخه في مُعظم أنحاء الدولة، وهو ما لا يُشكل إلا خدمة حقيقية لعدوة سورية.. إسرائيل، وحيثُ تُظهر جميع سلوكيات النظام الأسدي وكأنه يعمل لحسابها !.. أو هو كذلك فعلاً ؟

ومن جهة أُخرى فقد قرأت مُؤخرا في موقع " Face Book / مشروع ضاحية دمر" إجابة لتساؤلات بعض ساكني المشروع في معرض الحديث عن هنائهم وسعادتهم بالسكن في مشروع متطور مدعوم بجميع الخدمات الإنسانية لهم، إجابةً عن أن من قام باقتراح فكرة المشروع وتصميمه والعمل على تنفيذه هو مهندس إيطالي قدِم لسورية عام 1975 وقدّم اقتراحه بالمشروع.. وهذا قولٌ مُختلق وغير صحيح 100%، ولا أساس له من الصحة نهائيا وعلى الإطلاق! <u>ولم يكن هناك وجود لأي مهندس إيطالي أو أجنبي في إدارة المشروع إطلاقاً! لا قبل بداية المشروع، ولا أثنائه، ولا بعده!</u>

كما أن المشروع لم تقترحه الدولة ولا كان في خطتها أو تخطيطها السكني أو الخمسي إطلاقاً، وإنما كان مشروعا تعاونيا سكنيا، ابتدعه وخططه ونفذه وتحمل مسؤولية تصميمه وتنفيذه تجاه المُستفيدين، وتجاه الوطن والشعب، وتجاه السلطة، مهندس سوري واحد... هو المهندس المعماري سعد الله جبري.

أعود للحديث عن المشروع ذاته... وفي دوري فيه، فأقول إن القيام بتنفيذ المشروع وإنجازه فعليا بتنظيمه ودراساته وأبنيته وخدماته المتطورة تَشكّلَ نتيجة صراع حقيقي قوي بين عقليتين مُتناقضتين، أولاهما عقلية الجمود المتخلف المرتبط بمصالح فاسدة راسخة متوارثة منذ ما قبل الإستقلال، والتي كانت – ولا زالت حتى اليوم - تعتمد إعطاء دراسة وتنفيذ المشاريع الكبرى لشركات أجنبية لهدفٍ حقيقته هي توفير أسباب الفساد والعمولات في الواقع لأصحابها، وذلك مُقابل عقلية تُؤمن بحتمية التطوير الجذري لكثيرٍ من فعاليات الوطن السياسية والإقتصادية والتنموية والمعيشية والعلمية.. بل والأخلاقية... لمصلحة سوريا وشعبها، وحتمية الإعتماد على الكوادر الوطنية بجميع اختصاصاتها المتوفرة للقيام بدراسة وتنفيذ المشاريع الكبرى في الوطن! وذلك كما فعلت جميع الدول التي سبقتنا في سلّم التطور والتنمية ومعالجة الأزمات!

في السنوات التي تلت الحركة التصحيحية عام 1970، بدأت أزمة سكن مُتفاقمة تُصيب أجيال الدمشقيين والساكنين عامة في دمشق، حيث عمدت محافظة مدينة دمشق إلى التوقف عن أعمال التنظيم العمراني، وطرح المقاسم السكنية الناتجة عنه للبيع – غالباً إلى تجار البناء .. وقليلاً للجمعيات السكنية - وهو ما كان يُؤمن بناء مساكن بأسعار قريبة من المعقول، لأجيال المواطنين والمتخرجين من الجامعات وغيرهم بمعونة المصرف العقاري. إلا أن التوقف المذكور لمحافظة مدينة دمشق – وقد عرفتُ لاحقا قيام مُعظم محافظات والمدن الأخرى أيضا بمثله في تاريخه - قد خلق ارتفاعات متزايدة في أسعار الشقق السكنية بعد ما طالت مدته لأكثر من خمسة سنوات متتالية، نتيجة انعدام العرض مع بقاء تزايد الطلب بنسبه التقليدية المتصاعدة، ومن المؤسف أن بعض تجار البناء فهم لعبة بعض رموز السلطة آنئذٍ، وإن لم يفهموا – ربما - أسبابها ودوافعها السياسية الحقيقية، فامتنعوا – تأجيلا مؤقتا- عن القيام بالبناء على الأراضي التي اشتروها سابقاً من المحافظة للبناء عليها أو بيعها، وذلك بغرض المُتاجرة فيها لاحقاً فحسب، مما زاد نسبة تصاعد أسعار أراضي البناء، ومن ثم أسعار الشقق السكنية المتوفرة شهرا بعد شهر بنسب تصاعدية غير منطقية ولا مألوفة.

كان الواضح تماما أن هناك سياسة تحتية من جهات ما في السلطة، للعمل على تهجير الشباب والمواطنين السوريين من البلاد، وذلك عن طريقين:

1. خلق بطالة حقيقية في سورية بنسبة متزايدة لا زالت تتزايد حتى اليوم، بل وصلت اليوم إلى نسبة غير مسبوقة في التاريخ السوري – وربما في العالم- أقدرها بنسبة 65% من العمالة الوطنية، بينما تذكر جهات الأمم المتحدة وصولها لما يقرب من 58%، أما السلطة الرسمية فلا تعترف إلا بأقل من نصفها!.

2. رفع أسعار البيوت - التي يبنيها تجار البناء - بشكل متزايد وسريع حتى أصبحت أسعار أرخص البيوت تصل لعشرات ألوف الليرات في أوائل السبعينات، ثم تابعت تصاعدها حتى تجاوزت بضع مئات الألوف... ثم قفزت فبدأت بعدة ملايين، وتجاوز بعضها لعشرات الملايين، في وقتٍ لا زال مستوى دخل أغلب المواطنين قريب من الثبات تعتوره تخفيضات متتالية في سعر العملة السورية بما يعني تخفيض رواتبهم فعليا، أو دخلهم من المصادر الأُخرى، ويعني أيضاً سلسلة غلاءات في أسعار كل شيءٍ إطلاقا... بما فيها... بل وعلى رأسها المساكن... مترافقة بحركات تمثيلية هزلية مُتكررة من الدولة بعدة إعلانات – مكرمات من القائد - برفع الرواتب بنسب معينة – غالبا 25% - ولكنها لا تتجاوز نسبة بسيطة من الغلاء الذي يليها سريعا... والذي يتجاوز أضعاف نسبة رفع الرواتب رغم أن السلطة ذاتها هي من تسببت به عن طريق ارتكابها لجريمة مُتكررة في طباعة مليارات الليرات السورية دون وجود الغطاء الذهبي ... والمالي

القانوني المُكافئ من العملات الأجنبية الموثوقة، وهذا الرفع المزعوم في الرواتب إنما يعني في الواقع تخفيضا للقوة الشرائية للرواتب.. وليس رفعا لها! وذلك عن طريق سلسلة التلاعب المذكور في أسعار العملة السورية، والذي لا زالت تلجأ السلطة إليه حتى الآن فتسرق نسبة كبيرة من أموال كل مواطن يملك عملة سورية بأي مقدار كان! وتُخفّض عمليا جميع الرواتب والمداخيل للمواطنين، وتتسبب في تراجع تنموي واقتصادي ومعيشي شامل للوطن والشعب... وبالطبع فإن ما تسرقه الدولة من الشعب، يعود رموز النظام لسرقته من خزينة الدولة على شكل عقود فساد هائلة المبالغ مقابل تقديم لا شيء للشعب والوطن، فعلا ... لا شيء!

كانت بداية فكرة المشروع في عام 1975، كنتُ وقتها عضوا مُنتخباً في مجلس فرع نقابة المهندسين بدمشق منذ عام 1972، ثم انتخبت أيضا رئيسا للجمعية السكنية للمهندسين. كان في عضوية الجمعية السكنية للمهندسين ما يزيد عن 1500 مهندس ينتظرون دورهم الذي لم يكن يتوفر له أي مشروع سكني إطلاقا – خاصة لتوقف المحافظة عن طرح أي مقاسم جديدة بالإمتناع عن قيامها بأية تنظيمات عمرانية جديدة - إضافة إلى مئات من الخريجين الجدد سنويا، ومئات أُخرى من المهندسين الذي كانوا يعملون خارج البلاد وراغبين بالعودة إلى الوطن لبناء عائلة وشراء مسكن واستكمال معيشتهم فيه! وهكذا كانت البداية الفعلية للتفكير بمشروع دمر في عام 1975، تحقيقا لأهداف كثيرة بدأت بمحاولة معالجة موقف وقصور محافظة مدينة دمشق عن طرح مقاسم بناء جديدة!

ومن هنا نبعت لديَّ فكرة شراء أراضي رخيصة "غير منظمة" بعدُ، والعمل على القيام بتنظيمها ومن ثم البناء عليها وذلك لتكون كافية لجميع أعضاء جمعية المهندسين آنئذٍ – 1500 مهندس- ولكن، وبما أنه لم يكن للمهندسين القوة والوزن السياسي الكافي لقبول الدولة بهكذا مشروع، حيث كان التفكير السائد عند السلطة والمجتمع هو أن المهندسين طبقة بورجوازية غنية ذوي رواتب عالية، ولا يحتاجون للمساعدة والدعم! فقد فكرت بتأسيس "التجمع السكني للنقابات المهنية" وعرضت الفكرة على جمعيات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمهندسين الزراعيين والمعلمين والمُحامين والإتحاد العام لنقابات العمال... فوافقوا جميعا على المُشاركة في المشروع... وعلمت جمعيات أخرى بالمشروع فاتصلت وقدمت طلبات لانضمامها للمشروع ومنها جمعية المصرف العقاري، وجمعية كلية الميكانيك والكهرباء في جامعة دمشق، وجمعية العاملين في القيادة القطرية، وجمعية نقابة الفنون الجميلة، وجمعية الكتاب العرب، وجمعية رجال الصحافة، وجمعية العاملين في وزارة الخارجية، والعاملين في القيادة القطرية. فكانت الحاجة لبناء ضاحية تحتوي على حوالي 5000 مسكن، مع الخدمات الطبيعية اللازمة لها! وذلك لتغطية احتياجات جميع أعضاء الجمعيات المذكورة!

دعمتُ فكرة المشروع بكتابة تفصيلية عنه نُشرت كاملة في صحيفتي البعث والثورة آنئذٍ، بغرض إطلاع الرأي العام عن المشروع.

اتصل بي المقدم محمد خير عثمان المرافق العسكري لرئيس الجمهورية - وأعلمني برغبته بزيارتي في مبنى فرع نقابة المهندسين بدمشق، وقد حضر فعلا برفقة سكرتير الرئيس، السيد محمد ديب دعبول / أبو سليم - على ما أذكر - وشرحت له / لهما تصوري للمشروع. ولقد اعتبرت حينها أن الزيارة المذكورة تعني ضوءا أخضر مبدئيا من الرئيس على فكرة المشروع ... الذي أتصور اطلاعه على ما نشرته صحفياً.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الأول الحلقة الثالثة

الفصل الثاني: المرحلة الأولية

قمت بإعداد الهيكل التنظيمي التأسيسي للجمعيات المُشاركة في المشروع، وأطلقت عليه أسم " التجمع التعاوني السكني للنقابات المهنية" الذي انعقدت هيئته العامة الأولى في عام 1975 وتم تسجّيله رسميا بوزارتي الإسكان، والشؤون الإجتماعية والعمل، وصدر صك تأسيسه في الجريدة الرسمية في نفس الوقت. وقد صادقت الهيئة العامة بالأكثرية على اقتراحي لتنفيذ المشروع بنظام الأمانة – أي التنفيذ بجهاز فني وإداري يُشكله التجمع، وذلك بهدف تخفيض تكلفة المساكن إلى الحد الأدنى- وليس بالتعهيد إلى متعهدين محليين، ولا إلى شركة أجنبية تفرضان نسباً عالية من الأرباح تتراوح بين 25% إلى 40% كما كان البعض يُطالب! - وسُمّي له مجلس إدارة يتشكل من عضو لكل جمعية ما عدا جمعيتي المهندسين – أربعة ممثلين- والمعلمين – ثلاثة ممثلين- الذين حازوا الحصتين الأكبر من مساكن المشروع لسبب ضخامة عدد الأعضاء الكبير لكليهما .. وذلك للقيام بتنفيذ المشروع... وحيث انتخبتُ رئيسا لمجلس الإدارة، وفقا لقانون التعاون.

ولقد تعرض المشروع منذ بداية تأسيسه، لمحاولات التوقيف من بعض جهات تجار البناء الذي تصوروا أنه يقف في وجه مصالحهم، كما تعرض من آخرين وافقوا عليه بل وشاركوا فيه... ولكن على أن تجري دراسته وتنفيذه عن طريق تعهيده لشركات أجنبية!!! وكان موقفي هو تنفيذ المشروع بشكل مباشر بنظام الأمانة من خلال طاقم هندسي سوري، وذلك توفيرا لأرباح التعهيد التي تتراوح بين 25% إلى 40%. وكان القرار في الموضوع هو من صلاحية الهيئة العامة للتجمع.

وأذكر إحدى أبشع حالات العداء الجنوني ممن عارضوا المشروع، أو عارضوا تنفيذه بالأمانة، لأنانيات مصلحية بحتة، وغيرها، فحين كنت قائما بإدارة جلسة الهيئة العامة الأولى المذكورة للتجمع لاتخاذ القرار المذكور – في الصالة الكبرى لمبنى الإتحاد العام لنقابات العمال - جاء أحدهم وأخبرني أن زوجتي اتصلت طالبة أن أذهب إليها فورا بسبب إصابة ابنتي الصغيرة بحادث سيارة، نُقلِت على أثره للمستشفى!! طلبتُ من الزميل المهندس اسكندر السيوفي الإتصال بالهاتف ببيتي للتأكد من الموضوع وتفاصيله، وكانت نتيجة الإتصال أن الخبر بكامله مكذوب، فليس هناك حادث ولا من يحزنون! ولكن كان هناك رغبة من البعض بتعطيل جلسة الهيئة العامة وعدم اتخاذها لقرار تنفيذ المشروع بالأمانه بأي شكل، تمهيدا لإعطائه لمتعهدين محليين أو أجانب لهم ممثلين ووكلاء في سوريا.. كالعادة التي لا زالت قائمة حتى الآن !!

وصادقت الهيئة العامة للتجمع بالأكثرية على اقتراحي لتنفيذ المشروع بنظام الأمانة...

بحثت في موقع يكون قريبا لمدينة دمشق ليكون موقعا لبناء المشروع، فوجدت منطقة بدأ تحضيرها - على الورق من بعض مالكي الأراضي لتنظيمها – يعني لم يجري تنظيمها رسميا بعدُ- . وذلك في نفس منطقة المشروع قبل قرية دمر الأصلية بأقلِّ من كيلو متر، فاتصلت ببعضهم وبدأت بمفاوضات لشراء الأرض. ولكن بعد أيام قليلة صدر مرسوم جمهوري باستملاك أرض المشروع الحالية التي هي أكبر بكثير من الأرض التي كنا قد قررنا شراءها – لا أعرف من كان وراء مرسوم الإستملاك - وقد يكون نتيجة زيارة المقدم عثمان وأبو سليم والحوار معهما. وفي تلك المرحلة يُمكن القول أن المشروع قد بدأ أولى خطواته.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الأول

الفصل الثالث: الأهداف العامة للمشروع

أولا: الأهداف الوطنية العامة

1. **تقوية البلاد عامة، عن طريق معالجة إحدى أكبر أزمات الشعب وهي أزمة السكن المُتفاقمة سنة بعد سنة...**
2. **مماشاة التطوير العالمي المُفترض في حقول العمران والبناء والتصنيع، ومبادرة المجتمع ذاته – تعاونيا - للتطوير المذكور.**
3. **إنهاء عقدة – بريئة أو فاسدة - لأغلب مسؤولي الدولة بأن المهندسين السوريين لا زالوا عاجزين عن القيام بتصميم وتنفيذ المشاريع الكبرى، لتبرير استمرار الإعتماد على الشركات الأجنبية لهذا الغرض، رغم نيل سوريا استقلالها منذ ثلاثين سنة (عام 1945 إلى 1975)، ووجود عدة جامعات محترمة وكليات هندسية فيها!!**
4. **البرهنة على إمكانيات المهندسين والفنيين السوريين، والعرب بالقيام بدراسة وبرمجة وتنفيذ أكبر المشاريع الهندسية (المدن الكاملة) للتخلي عن الإرث المتخلف في الإعتماد على الشركات الأجنبية**
5. **إيقاف تدمير غوطة دمشق بالتوسع السكني تجاهها، وإيقاف زيادة تحويلها إلى منطقة شبه جرداء، هذا التدمير الذي أنتجه – ولا زال – ثلاث أخطاء كبيرة هي:**
   a. **بناء ثكنات ومُعسكرات عسكرية مُتزايدة فيها.**
   b. **التوسع السكاني الخاطئ باتجاهها .**
   c. **بناء بعض المصانع فيها قبل الحركة التصحيحية (بعدها لم يُبنى إلا القليل منها في سوريا)**
6. **دعم السياسات التعاونية في مجال السكن، وفي المجالات الإنتاجية والإستهلاكية والخدمية، بديلا عن السياسات الإشتراكية الحكومية والتي كانت قاصرة في نتائج بعضها، ومعدومة في بعضها الآخر، والأُخرى الرأسمالية المُطلقة الهادفة إلى خدمة أصحابها بتحقيق أكبر نسبة من الربح فحسب، أكثر من خدمة الوطن والشعب!**
7. **تطوير التنظيم العمراني إلى التنظيم الحدائقي، والدعوة إلى توجيهه من خلال إنشاء الضواحي السكنية الحدائقية الخضراء المُتكاملة سكنيا وخدمياً.**
8. **تطوير البناء الفردي للأبنية السكنية إلى بناء الجملة المتجسد في ضواحي سكنية، وذلك لتحقيق وفورات اقتصادية وطنية تصل نسبتها إلى 50% من تكاليف المساكن.**
9. **تطوير أساليب البناء ومكننتها، ونمذجة عناصرها، والدخول في مرحلة التصنيع والتركيب، بديلا عن الأساليب التقليدية القديمة المُكلفة والبطيئة.**
10. **الإسهام بتخفيف هجرة المهندسين والأطباء والفنيين، بل وكثيرٌ من المواطنين عامة إلى الخارج، الذين تعجز رواتبهم في سورية عن تملك أي مسكن إلا بعد مغادرتهم للبلاد، وعملهم بأُجور مُرتفعة في إحدى دول الخليج، ومن ثم عودتهم لشراء مسكن.. فيجدون أن أسعاره قد ارتفعت أضعافا عما كان حين غادروا بلادهم... فيعودوا للعمل مراحل زمنية أُخر... وهكذا دواليك!!**
11. **المُساهمة بتخفيف نسبة البطالة عامة في البلاد.**

12. تصحيح أجور المهندسين والفنيين العاملين في الدولة إلى ما يُقارب أجورهم لدى المتعهدين في سورية .. والتي تبقى أقلّ كثيرا جدا عن مثيلاتها في أوربا وأمريكا! فتُشكل بذلك سببا ونزيفا دائما للمهندسين والفنيين السوريين.
13. المُساهمة بتخفيف الإستيراد الوطني لمواد ووسائل البناء، والإستعاضة عنها بالتصنيع الوطني.
14. المُساهمة بتطوير صناعة مواد البناء.
15. المُساهمة بتطوير وسائل البناء.

ثانيا: الأهداف السكانية المُباشرة

1. العمل على تأمين سكن صحي وإقتصادي، جيد ومتين لمعالجة أزمة السكن عامة وللنخبة الفنية خاصة: مهندسين، أطباء .. وفنيين في البلاد، وهي الأزمة التي تسببت بتهجير دائم لعشرات الألوف منهم... أنفقت الدولة السورية عشرات – بل مئات المليارات على تعليمهم وإعدادهم وإتاحة فرص الخبرة لهم، ثم غادروا إلى بلاد أخرى، وخاصة دول أوربا وأمريكا ليخدموا تنميتها ومجتمعاتها بديلا عن خدمة وطنهم ومجتمعهم، فافتقدهم الوطن، وضاعوا عنه.
2. تطوير التنظيم العمراني إلى التنظيم الحدائقي، والدعوة إلى توجيهه من خلال إنشاء الضواحي السكنية الحدائقية المُتكاملة سكنيا وخدمياً واجتماعيا.. بل وإنتاجيا.

ولقد نشرتُ الأهداف المذكورة في صحيفتي البعث والثورة، لإيصالها إلى مسؤولي الدولة .. وإلى النقابات والجمعيات التي طلبت المشاركة في المشروع.. بل وإلى المواطنين جميعاً.

وفي اعتقادي أن الرئيس حافظ الأسد قد اطلع على أهداف المشروع المذكورة مما نشرته في الصحافة المحلية، وذلك لما تبين لاحقا من دعمه الكبير للمشروع!

ومن جهة أُخرى فقد كان هناك أعداء كثيرين للمشروع، ومنهم تجار البناء التقليديين الذين اعتبروا أن المشروع أخذ منهم ما كان يُمكن لهم المتاجرة فيه عن طريق بناءه بطرقهم وأساليبهم العتيقة ونوعية الأبنية البائسة لحد خرابها عند أي حادث. وكأنما هم وحدهم مواطنوا البلاد، وأنه ليس من حق أحد القيام ببناء أبنية سكنية تكسر احتكارهم، وفرضهم أسعارها على المواطنين!

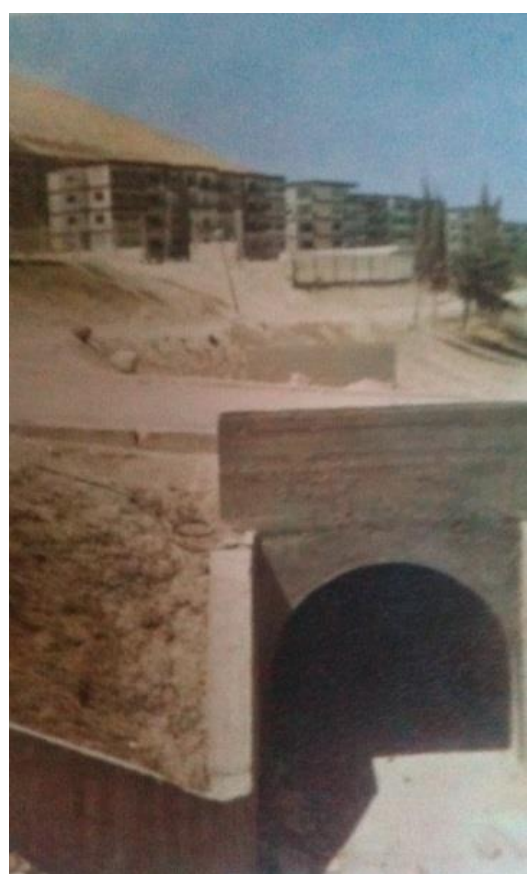
عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الأول

الفصل الرابع: أسس تطوير التنظيم العمراني في تصميم المشروع

بالنظر إلى كوني مهندسٌ معماري – خريج جامعة دمشق عام 1965- أحمل أفكارا مُتطورة عن تنظيم عمراني مختلف جدا عن التنظيم العمراني الجاري في دمشق خاصة، وسوريا عامة منذ ما قبل

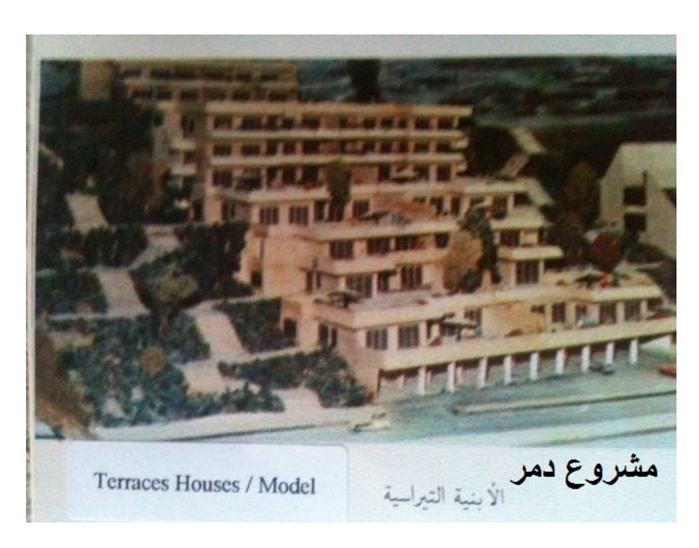
الإستقلال والذي يعتمد قيام محافظة مدينة دمشق ... وجميع محافظات المدن السورية، على تقسيم أراضي المنطقة التنظيمية إلى مقاسم سكنية تُباع إلى تجار البناء والجمعيات التعاونية كما ذكرت آنفاً. فقد كانت فكرتي للتنظيم العمراني تختلف عن ذلك وتعتمد الأسس التالية:

1. **اعتماد التنظيم العمراني الحدائقي بحيثُ تكون جميع أراضي المشروع التنظيمي عبارة عن حديقة كبيرة واحدة مُشاعة المُلكية ومتصلة، تُبنى في داخلها المباني السكنية ومباني الخدمات حسب نوعيتها والحاجة إليها، بما يعني الشراكة العامة في الأرض، كحديقة عامة لجميع السكان، وملاعب محلية للأطفال .**
2. **عدم الإكتفاء بمجرد إعداد وتطوير المخطط التنظيمي، وإنما العمل على تنفيذه ومساكنه وأبنيته ومرافقه وخدماته جميعا.**
3. **تقسيم المشروع إلى عدد من الجزر السكنية التي لا تدخلها السيارات، وإنما تبقى السيارات على جانبي الطرق في محيط الجزيرة، أو في مرائب جماعية خاصة في مُحيطها، يجري شراء موقف فيها – أو أكثر – من الساكنين.**
4. **تخفيف نسبة الطرق في المشروع إلى الحد الأدنى، تخفيفا للتلوث البيئي والحراري، ولتكاليف الطرق وصيانتها الدائمة.**
5. **ارتباط جميع الجزر السكنية والخدمية ببعضها بواسطة أنفاق مُشاة قصيرة تتواصل تحت طرق المشروع، مما يُتيح للساكنين وأطفالهم وتلاميذ المدارس الإنتقال من جزيرة لأُخرى من أول المشروع لآخره، دون أي تقاطع مع طرق سير السيارات.. الأمر الذي يُنهي أزمة تضارب حركتي المشاة والسيارات!**



نفق مشاة بين الجزيرتين 3 و 5 قيد الإنشاء

6. زراعة الأبنية السكنية في داخل كل جزيرة مع سوق محلية صغيرة، وروضة أطفال، ومدرسة متوسطة أو ثانوية في بعض الجزر وفقا لعدد السكان والتلاميذ بالتالي!
7. تنقسم الأبنية السكنية إلى:
   1) طابقية من أربعة طوابق.
   2) برجية من اثني عشر طابقاً.
   3) تيراسية متدرجة على الجزر الجبلية.



صورة لماكيت للتيراسات ، قبل بنائه!

8. عدم البناء في الطابق الأرضي للأبنية الطابقية، وتركه ملعبا مُغطى ومحميا للأطفال!
9. تجهيز المشروع بجزيرة مركزية لأبنية الخدمات المختلفة المركزية لجميع سكان المشروع.
10. تجهيز المشروع بموقع تجاري إضافي غربي المشروع، لتأمين خدمات التسوق للساكنين.

إن أسس التنظيم العمراني المذكورة شكلت تطويرا عمرانيا حقيقيا نوعياً للتنظيم العمراني الذي تصورته.. بديلا عن التنظيم الذي تقوم عليه محافظة دمشق والمحافظات الأُخرى حتى اليوم، والذي لا زال يعتمد على تقسيم المنطقة التنظيمية إلى مقاسم تُباع إلى تجار البناء والجمعيات السكنية دون نظر أو اهتمام بالخدمات اللازمة لسكان المنطقة التنظيمية التقليدية السورية، فضلا عن كفاية الحدائق العامة!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الخامس: مشروع الضاحية

1. الموقع: تقع الضاحية على تلال في طرف مدينة دمشق من غربها، بجوار حي دمّر القديمة، وعلى مسافة ستة كيلو مترات من مركز مدينة دمشق في ساحة المرجة.
2. المشروع: ضاحية مساحتها حوالي مليون ونصف متر مربع، وتشتمل على خمسة آلاف مسكن، وجميع مباني الخدمات الضرورية للسكان، ومناطق تحريج وحدائق وملاعب رياضية.
3. المنظر: يطل المشروع من ناحية الشرق على وادي نهر بردى وجبل قاسيون، وتُشرف عليه من شماله الغربي وجنوبه تلال جرداء جرى العمل على تشجيرها.
4. الكثافة السكانية: 200 نسمة في الهكتار الواحد.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل السادس: تمويل المشروع

حُدّدت دفعات نقدية أولية وأقساط شهرية يدفعها المستفيد المشارك إلى جمعيته، وكانت دفعة الإكتتاب تتراوح بين 2000 ليرة إلى 3000ليرة - على ما أذكر- – حسب مساحة وسعر البيت المرغوب، إضافة إلى دفعة شهرية تتراوح بين 100 إلى 300 ليرة حسب نموذج وسعة البيت الذي يختاره العضو عند الإكتتاب. وحيث تقوم كل جمعية بقبض الإشتراكات الشهرية من أعضائها المستفيدين، ومن ثم تحويلها لحساب التجمع شهريا، لتأمين الإنفاق على سير العمل وشراء المواد والتجهيزات والمتطلبات المختلفة لبناء المشروع، ودفع أُجور اليد العاملة.

يُضاف لذلك بالطبع التمويل القانوني لكلِ عضو من المصرف العقاري، والذي كان يُقارب مبلغ العشرين ألف ليرة سورية آنئذٍ! والذي كان يجري سحبه تدريجيا من المصرف العقاري وفقا لتقدم العمل.

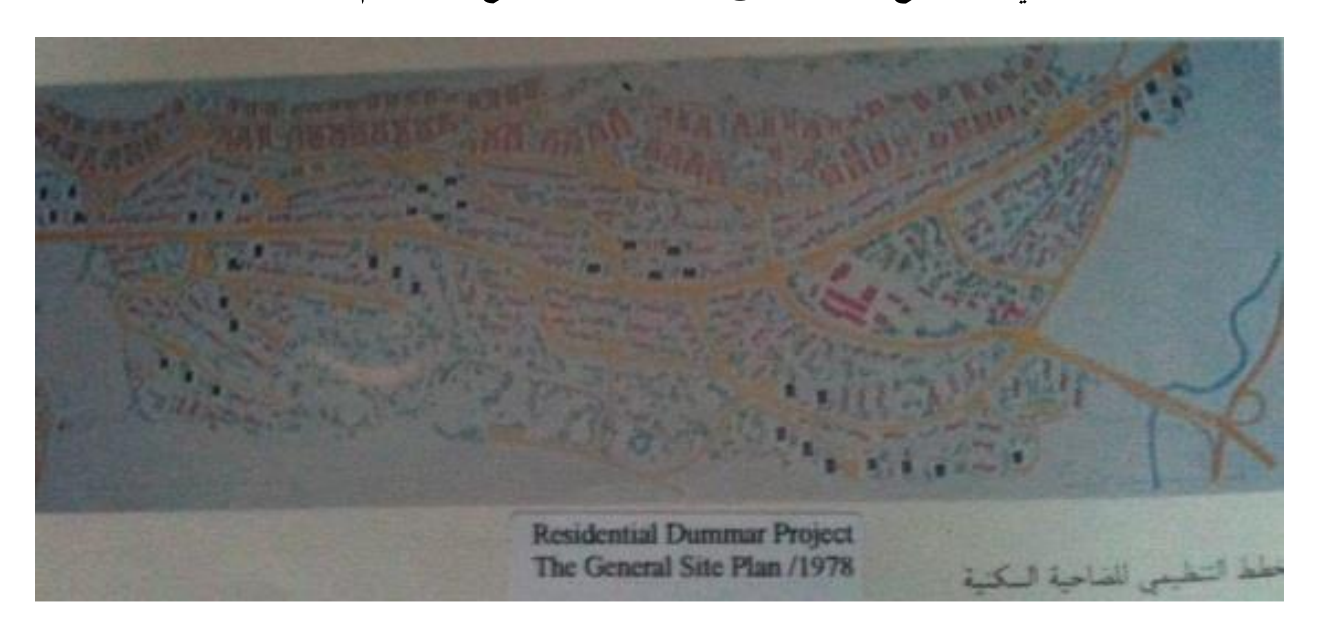
عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل السابع: مكتب الدراسات في المشروع

بالرغم من السياسة المقررة في التجمع في القيام بجميع أعمال الدراسات وتنفيذ المشروع بأسلوب مباشر – أسلوب التنفيذ بالأمانة- دون التعاقد مع متعهدين، وذلك لتخفيف التكلفة إلى الحد الأدنى. فقد أعلنت عن مسابقة لإعداد مخطط تنظيمي عام للمشروع وفق التصورات العمرانية والتنظيمية التسعة المذكورة أعلاه في الفصل الرابع، فتقدم أحد المكاتب الهندسية المحلية بمخطط تنظيمي عام معقول شكّل المخطط البدائي

للمشروع (كان السبب في التعاقد مع مكتب هندسي من خارج أجهزة التجمع هو لكسب للوقت، حيث لم يكن يعمل في التجمع آنئذٍ أي مهندس إطلاقا بعد).

تقدم المكتب الهندسي بالمخطط المذكور ... ومعروض تاليا صورة المخطط التنظيمي - بعد تطويره لاحقا من مكتب الدراسات في المشروع - ولقد صدّق مجلس إدارة التجمع عليه، فتم إخبار أمانة العاصمة به.



كانت فئات المساكن مقسمة إلى أربعة مساحات 100 م2 ، 125 م2 ، 150 م2، 180 م2

وكانت فئات الأبنية السكنية:

1. أبنية سكنية من أربعة طوابق سكنية مرفوعة على أعمدة، وذلك بغرض أن يًترك الطابق الأرضي كملاعب لأطفال الساكنين.
2. أبنية برجية ذات 12 طابقا.
3. أبنية "تيراسية" على جسم الجبل شمال وغرب موقع الضاحية!

" مُعترضة شخصية تأريخية: كانت الأبنية التراسية عبارة عن تطوير لمشروعي الشخصي للتخرج من كلية الهندسة، والذي وصفه المهندس ريمون غصن رئيس كلية الهندسة في الجامعة الأمريكية ببيروت آنذاك بالممتاز – كان غصن مدرسّا رائعا لنا في السنة الرابعة في مادة التصميم المعماري، وفي مرحلة إعداد مشروع البكالوريوس. وكان أيضا أحد أعضاء لجنة تقييم مشاريع التخرج – وقد أخبرني أنه حاول قبل سنوات مع فريق هندسي معه أن يُصمم مشروعا تيراسيا متدرجا مُشابهاً في لبنان على ذات النمط الذي قمت بإعداد مشروعي عليه، إلا أنه لم يتمكن من استكمال مشروعه بعد عمل متواصل لمدة ستة أشهر .. ولم يُنفّذ، وهنأني على نجاحي بمشروع التخرج. كان ذلك في منتصف عام 1965 قُبيل التخرج"!

انتهت المعترضة الشخصية.

تم البدء التدريجي في تشكيل مكتب الدراسات، الذي قام بجميع أعمال الدراسات اللازمة العامة والتفصيلية للمشروع وجميع أبنيته إضافة إلى أبنية مصانعه المختلفة. وقد كان المهندس السوري رشيد جركس رئيسا لمكتب الدراسات طيلة عملي بالمشروع.

بلغ عدد مهندسي مكتب الدراسات حوالي أربعين مهندسا سوريا. وقد قام المكتب بجميع الدراسات إطلاقا دون حاجة للتعاقد مع أي مكتب دراسات أجنبي لإجمالي الدراسات:

1. **كان تركيز اهتمامي الأكبر على إعداد التصاميم العمرانية والمعمارية الأولية، وكنتُ أقوم شخصيا بوضع "فكرة" معظم التصاميم الأولية لأغلب المباني، ثم أعطي فكرة التصميم الأولي لمكتب الدراسات الذي كان يكلف أحد أو بعض مهندسي المكتب بتطوير فكرة التصميم الأولي إلى المعمارية النهائية، والتنفيذية والتفصيلية.. ومن ثم المدنية والكهربائية والميكانية. كما كانت الأبنية السكنية التيراسية تطويرا للفكرة التي قدمت بها مشروعي للتخرج من كلية الهندسة عام 1965.. والمذكور آنفا أعلاه.**

ولا أنسى قول كثير من مهندسي مكتب الدراسات، بأن "سعد الله جبري هو من يصمم الأبنية ونحن رسامين"! وهذا لم يكن صحيحا، حيث كنت أضع مُجرد فكرة التصميم البدائي الأولية فحسب، وكان مهندسو مكتب الدراسات يستكملون تطوير الدراسات المعمارية والتنفيذية والتفصيلية، وتحت الإطلاع والنقاش والتوجيه المُشترك مع الجميع!

2. **استثناء من مبدأ تركيب بنية مكتب الدراسات من مهندسين سوريين حصراً، فقد تم التعاقد الفردي مع أربعة مهندسين من بولونيا، للمساعدة في بعض دراسات المشروع الخاصة، غير المسبوقة في سورية، أو تلك التي تحتاج لتطوير وتدقيق من خبرات أجنبية كافية بالتنسيق مع الخبرات الوطنية، ومنها:**
   - **تفاصيل تنفيذية للتنظيم العمراني والطرق والجسور، وربط المشروع بدمشق عن طريق منطقة المُهاجرين!**
   - **نظام التدفئة المركزية الجماعي التي زودت به جميع مساكن وأبنية المشروع، وهي دراسات غير مسبوقة في سوريا، ولم يكن يوجد لها خبرات سورية لإعدادها.**
   - **تصميم نظام الصرف الصحي، ونفق الخدمات المائية والسلكية.**
3. **تم التعاقد مع أحد المكاتب الهندسية الدمشقية، وذلك لأغراض دراسات ميكانيك التربة وصلاحية مواقع الأبنية البرجية خاصة للبناء عليها، مع بيان التوصيات الفنية الخاصة لكل موقع. وخاصة بعد ما كان يُشيعه بعضُ معارضي المشروع من تشكيك بوجود فجوات باطنية تحت أرض المشروع، ولقد ثبت عدم صحة ذلك من خلال دراسات ميكانيك التربة، والمشروع قارب إنجازه 34 سنة ولم يتبين صحة شيء من التقوّلات المذكورة!**

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الثامن: وسائل تنفيذ المشروع: أسلوب البناء

أولا: نظام بناء جدران المساكن:

صممت الجدران بحيث تكون جميعها من البيتون المسلح الذي يجري صبه بواسطة قوالب معدنية، وقد أمنت الطريقة المذكورة فائدتين أساسيتين:

1. **متانة البناء، حيث يُشكل كامل البناء كتلة بيتونية مُسلحة واحدة.**
2. **سرعة التنفيذ، حيث بلغ متوسط سرعة بناء جدران الطابق الواحد حوالي الثلاثة أيام.**

هذا هو أسلوب االبناء طيلة فترة إدارتي للمشروع، ولا أدري إذا كانت الإدارة التي استأنفت تنفيذ المشروع قد أبقت عليها، أو قامت بتعديلها إلى نظام هيكل من أعمدة بيتونية مع جدران بلوك كما هو جارٍ في الأبنية التجارية في مدينة دمشق! أقول هذا لأني علمت أنه جرى استكمال المشروع بعد عام 1990 بواسطة عقود مع بعض تجار البناء... ولست متأكدا من ذلك.

ثانيا: نظام بناء الأسقف نصف مُسبقة الصنع

وذلك ببنائها بواسطة أعصاب بيتونية مُسبقة الصنع، وبلوك الهوردي المفرغ، وشبكات التسليح، وهذه جميعا كانت تُنتج في مصانع المشروع، ولقد تحقق إنجاز السقف الواحد في مدة تقلُّ عن أربعة أيام!! كما حقق وفرا كاملا في كميات وتكاليف الأخشاب اللازمة لتركيب الكوفراج - الهيكل - الخشبي التقليدي المُؤقت الحامل للسقف، والزمن الازم لإقامته ثم صب السقف عليه، ثم انتظار خمسة عشر يوما لفك الكوفراج.. وجميع ذلك استُبعد نهائيا في سقوف الأبنية، وتوفرت قيمتها واستهلاكها السريع المُكلِف.

ثالثا: تجهيز الأبنية:

1. **تزويد المساكن بنظام عزل حراري للجدران الخارجية والأسقف الأخيرة يُؤمن تخفيف التأثر بالتبادل الحراري صيفا وشتاء بغرض تأمين أكبر توفير ممكن لنفقات التدفئة (شخصي ووطني).**
2. **تزويد المساكن بنظام التهوية المركزية للوحدات الصحية الداخلية عن طريق قناة مُزودة بشافط مركزي على السطح، بديلا متطورا عن "المناور" التقليدية المسببة للروائح الكريهة والحشرات..**
3. **ربط تمديدات الخدمات العامة للمساكن في البناء بواسطة فراغ مُشترك في بيت الدرج، وذلك لأجل سهولة الصيانة.**
4. **تزويد البناء بخدمات خاصة إضافية:**
   1) **التدفئة المركزية الجماعية.**
   2) **المياه الساخنة – والمحاسبة عليها حسب الإستهلاك الفعلي.**
   3) **خدمة تلفازية دائمة .**
   4) **خزائن المطبخ، وخزائن ملابس في الغرف.**
   5) **تزويد المساكن بافضل أنواع الإكمالات المُتعارف عليها، وبتكاليف إقتصادية.**

رابعا: تطبيق نظام النمذجة standardization في تصميم أبعاد الغرف والنوافذ والأبواب والمطابخ ومختلف وحدات الأبنية، وذلك بغرض تحقيق وفورات النمذجة، وعدم الإضطرار لتصميم وتصنيع كل باب ونافذه، وقالب للصب، ووحدة بناء بشكل مختلف!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل التاسع: مراحل تنفيذ المشروع

1. **المرحلة التحضيرية: بدأت منذ نيسان 1975 واستمرت إلى نيسان 1976 وتشمل:**
   1) بناء مكتب الدراسات.
   2) إعداد المخطط التنفيذي للموقع العام.
   3) الإبتداء بإعداد الدراسات الفنية للمساكن وأبنية الخدمات المختلفة.
   4) تصميم وبناء أحد عشر 11 مصنعا لإنتاج قسم من مواد البناء اللازمة لبناء المشروع، والتعاقد على استيرادها وتركيبها وبدء تشغيلها.
   5) حفر أربع آبار مياه لتزويد أعمال البناء بالمياه الازمة. ومد شبكة مياه مؤقتة لتزويد مختلف مناطق أعمال المشروع والمصانع بالمياه.
   6) إنشاء مجموعات توليد كهربائية لتزويد مصانع المشروع وأعمال المشروع بالطاقة الكهربائية!
   7) شق الطرق الأولية الترابية وسفلتتها جزئيا للمشروع ذاته.

2. **الأبنية السكنية وأبنية الخدمات :**

2.1 . أنواع وأعداد الأبنية السكنية

1) حوالي 290 بناء سكنيا من أربعة طوابق.. يحتوي كل طابق على شقتين.
2) حوالي أربعين بناءً برجيا، من اثني عشر طابقا، ويحتوي الطابق على أربعة شقق سكنية.
3) حوالي بضع مئات من الأبنية التيراسية / المتدرجة يتألف كل طابق منها من شقتين، وحيث يُشكل سطح الطابق الأسفل تيراسا / شرفة واسعة للطابق الأعلى.
4) زودت الأبنية التيراسية بكراجات فردية على مستوى الطريق التخديمي!

بدأ العمل في المشروع بإعداد التصاميم والمخططات الهندسية التفصيلية للموقع العام وللمساكن، ولذلك فقد تم تأسيس مكتب الدراسات الذاتي الذي باشر الدراسات في مكتب الإدارة المؤقت المستأجر في منطقة الفيلات الغربية بدمشق. في ذات الوقت قامت إدارة المشروع ببناء مبنى الإدارة الجديد في منطقة المشروع، والذي تم إنجازه فعلا قبيل الإحتفال الرسمي بوضع حجر أساس المشروع في السابع من نيسان 1976. وحيث انتقلت إدارة المشروع من البناء المؤقت المستأجر في المزة، إلى بناء الإدارة المذكور!

وفي تلك الفترة بدأ التوسع في تعيين المهندسين السوريين لمكتب الدراسات، وهم من قاموا بإعداد جميع الدراسات والتصاميم العامة والتفصيلية للموقع العام وتصاميم أبنية المساكن، ومختلف الأبنية الخدمية والتجارية والصحية، إضافة إلى تصميم جميع المصانع التي تعاقد المشروع لبنائها.

ومن جهة أُخرى فقد أُحدث مكتب للإشراف الفني لمراقبة سلامة التنفيذ الهندسي في جميع مباني المشروع

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل العاشر: وضع حجر الأساس عام 1976

جرى احتفال وضع حجر الأساس للمشروع في السابع من نيسان 1976 تحت رعاية الأستاذ محمود الأيوبي رئيس الحكومة، وحضور المرحوم فهمي اليوسفي عضو القيادة القطرية للنقابات! والذي كان له اليد الطولى في دعم المشروع سياسيا لدى الدولة: بدايةً بصفته عضو القيادة القطرية للنقابات، ثم بعد تسميته نائبا لرئيس الحكومة لشؤون الخدمات 1976 في وزارة عبد الرحمن خليفاوي الثانية، ثم في وزارة محمد علي الحلبي التالية.

وأُشهد أنه كان للمرحوم "فهمي اليوسفي" الفضل الكبير في رعاية المشروع وتأمين متطلباته لدى السلطة، ودعم مسيرته بجدية وإصرار، وذلك حتى مرحلة تسلط رفعت الأسد وذنبه عبد الرؤوف الكسم على السلطة في بداية عام 1979 – حيثُ لم يُشارك الأستاذ اليوسفي بحكومة الكسم آنئذٍ، وحيث انقلبت الرعاية والدعم الحكومي، إلى عدة محاولات لتوقيف المشروع، نجحت آخرها في أواخر شهر آب 1979!

رحم الله فهمي اليوسفي! فقد كان وطنيا أمينا نزيها، بذل كل ما في وسعه لخدمة الشعب والوطن.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الحادي عشر: بُنية الإدارة الفنية للمشروع

رئيس مجلس الإدارة – ثم اصبح المدير العام: المهندس المعماري سعد الله جبري

مُعاون المدير العام للشؤون المدنية: المهندس المدني سامي الخوري

مُعاون المدير العام للشؤون المدنية: المهندس المدني: اسكندر السيوفي

مُعاون المدير العام لشؤون الهندسة الكهربائية والميكانيكية: المهندس الميكانيكي صلاح الصالح

مُعاون المدير العام للشؤون الإدارية والعقود: المهندس عدنان ابراهيم

مُعاون المدير العام لشؤون المصانع : السيد عادل جودة

مدير الأعمال المدنية للطرق والمواصلات: المهندس المدني عدنان خزام

مدير مكتب الدراسات: المهندس المعماري رشيد جركس

مدير تنفيذ الأعمال المدنية للأبنية الطابقية

مدير تنفيذ الأعمال المدنية للأبنية البرجية

مدير تنفيذ الأعمال المدنية للأبنية التيراسية

مدير تنفيذ الأبنية غير السكنية والخدمات

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الثاني عشر: وسائل تخفيض تكاليف بناء المشروع

لما كان المشروع يهدف بشكلٍ رئيسي إلى الحصول على أكبر توفير ممكن في تكلفته بهدف تخفيض أسعار المساكن على أعضائه الذين تتشكل أكثريتهم من ذوي الدخل المحدود - موظفين وعمال وفنيين وحرفيين ..، فقد قررت العمل وفق الأساليب التالية:

أولا: تخفيض تكلفة الدراسات الفنية جميعا عن طريق إنشاء مكتب هندسي مُتكامل للقيام بجميع انواع الدراسات الفنية اللازمة للمشروع ومساكنه وأبنية خدماته .. ومصانعه! وذلك كما ذكرت آنفا.

ثانيا: تخفيض أسعار مواد البناء الأولية عن طريق:

a. **تصنيع بعضها في مصانع خاصة تُنشأ في المشروع.**
b. **استيراد بعضها الآخر من المنتجين مباشرة في بلد المنشأ الأوربي غالبا – بعض قليل منها كان من مصانع محلية!**

ثالثا: تخفيض تكاليف نقل مواد الرمل والبحص من مقلع خاص أنشأه المشروع في منطقة برزة، ونقل الإسمنت من مصنع الإسمنت في دمر، ونقل المواد المُشتراة من انتروميتال، والمواد المُشتراة من السوق المحلية، وذلك في سيارات شحن مختلفة خاصة مملوكة من المشروع!

رابعا: تخفيض تكلفة اليد العاملة عن طريق إعداد وتدريب طالبي عمل غير مؤهلين لأعمال المشروع، كلّ مجموعة على مهنة خاصة لازمة لأعمال المشروع، وبحسب الأعداد اللازمة وفقا لخطة العمل، وحيثُ كانت - ولا زالت تكاليف وأجور أصحاب المهن الفنية عالية جدا حتى الآن - والمشروع يحتاج لبضعة آلاف منهم على مدى سنيّ إنشائه. وقد كان الحل في تعيين طالبي عمل شباب لا خبرة لهم في أيٍّ من أعمال البناء، وحيث تم إعداد دورات تدريبية لمجموعات عديدة منهم .. كلّ على نوعية معينة من العمل، مثال عمال تركيب قوالب البناء للجدران، عمال لتركيب السقوف نصف مسبقة الصنع، عمال لمختلف أنواع الإكمالات ... وكان التعيين يجري بمجرد النجاح في الدورة... وفعلا أنتج المشروع آلاف العمال الخبيرين بمختلف مراحل البناء، ولقد صادفتُ بعضهم في السعودية بعد التوقيف الإجرامي للمشروع بعد1981، وسفري للعمل فيها، وقد حصلوا على وظائف بأجور عالية نتيجة عملهم وتدريبهم وخبراتهم في المشروع، وكانوا نعم الأصدقاء الذاكرين للمعروف، والمفاخرين بتدربهم

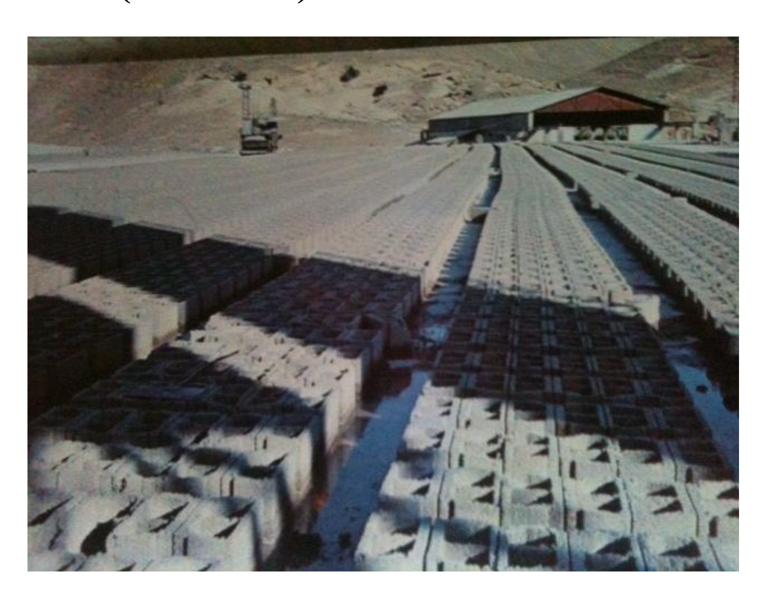
وخبراتهم في مشروع ضاحية دمر! وكانوا يحصلون على أفضل الرواتب نتيجة تدريبهم وخبراتهم، ولمجرد إبراز شهادات العمل في مشروع دمر.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الثالث عشر: المصانع التي بناها المشروع خلال فترة إعداد الدراسات

ولتحقيق هدف الإنتاج المحلي لبعض مواد البناء فقد تعاقدت إدارة المشروع على استيراد وبناء وتركيب أحد عشر مصنعا لإنتاج مواد البناء الأساسية اللازمة للمشروع، وذلك نظرا للكميات الكبيرة جدا من مواد البناء المصنوعة التي تحتاجها أبنية المشروع، وذلك بهدف تخفيف تكلفة استيرادها أو شرائها من الأسواق المحلية بتكاليف عالية – إن وُجدت أساساً- وهذه المصانع هي:

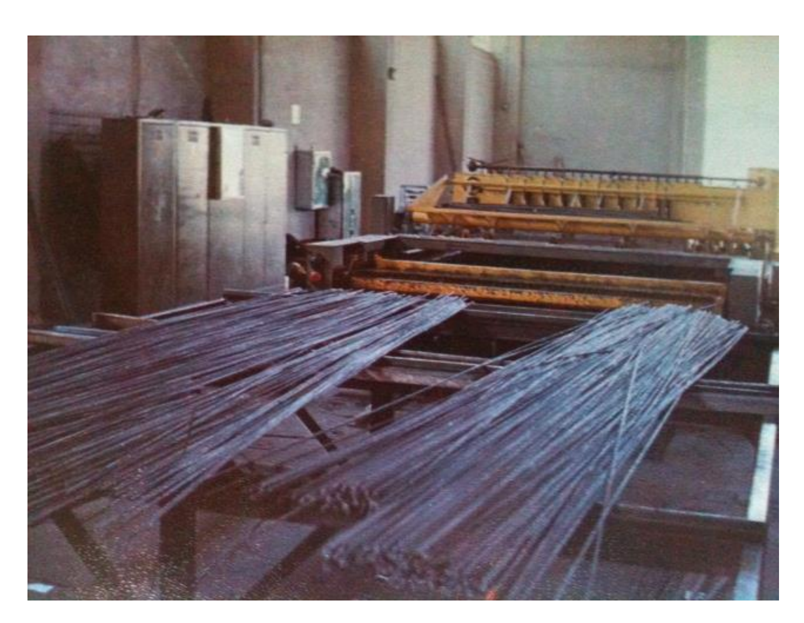
1. مقلع في برزة – شرقي دمشق - لإنتاج الرمل والبحص اللازم لأبنية المشروع.
2. مصنع للبلوك الإسمنتي الخاص بالسقوف، وبعض جدران البيوت (الصورة إدناه).



3. مصنع لإنتاج حديد تسليح الأعصاب البيتونية لسقوف الأبنية.

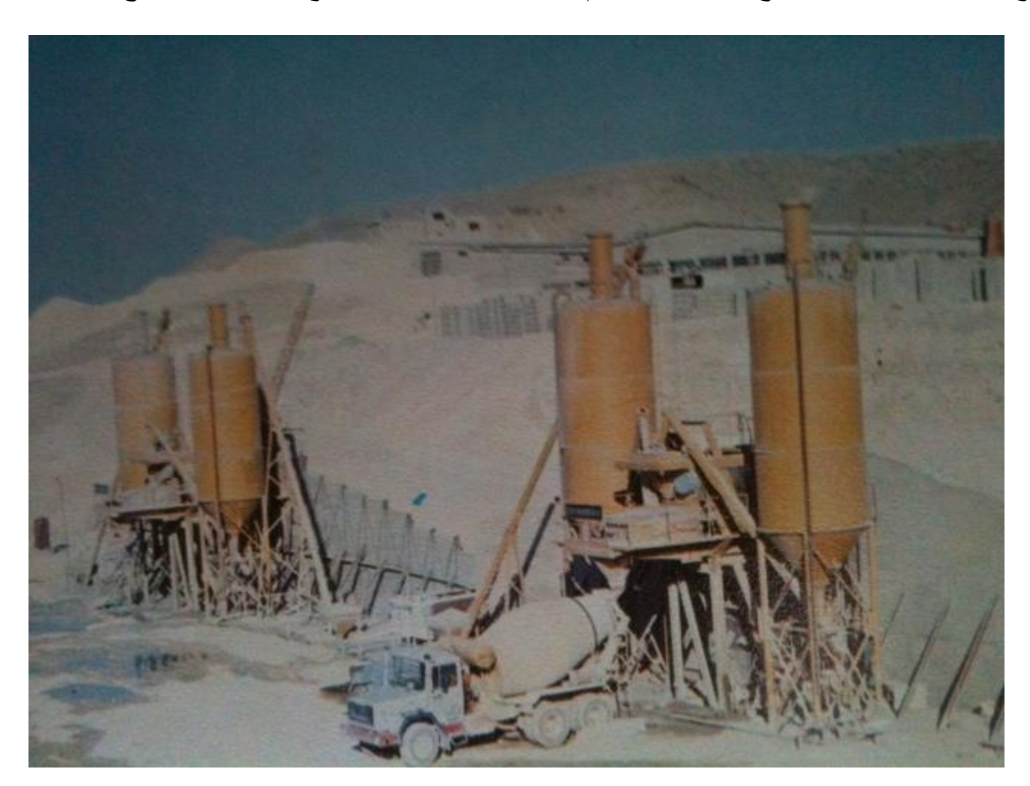


4. مصنع شبكات تسليح السقوف.

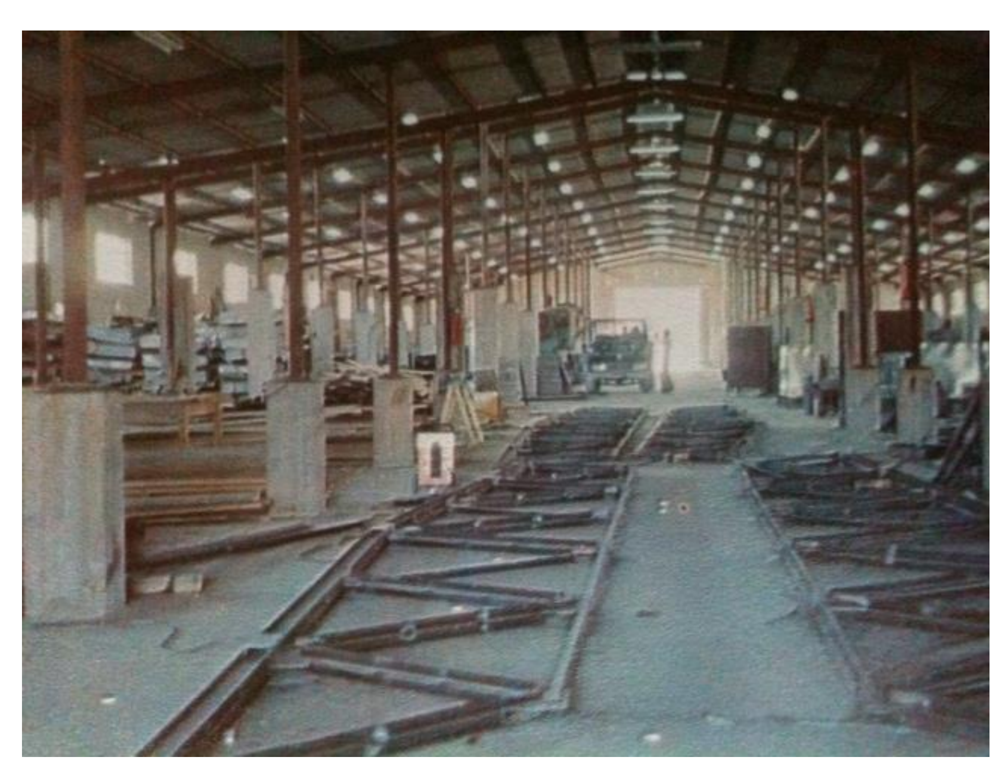




5. مصنع للبلاط الإسمنتي.
6. مصنع لتجميع الأبواب والنوافذ الألومنيوم.
7. مصنع مجابل مركزية لإنتاج البيتون اللازم لجدران وسقوف جميع أبنية المشروع.



8. مصنع لإنتاج جميع أشغال الحدادة مثل أعمدة الإنارة، والقوالب المعدنية لصنع قوالب الجدران البيتونية، وجميع أشغال الحدادة اللازمة للمشروع.

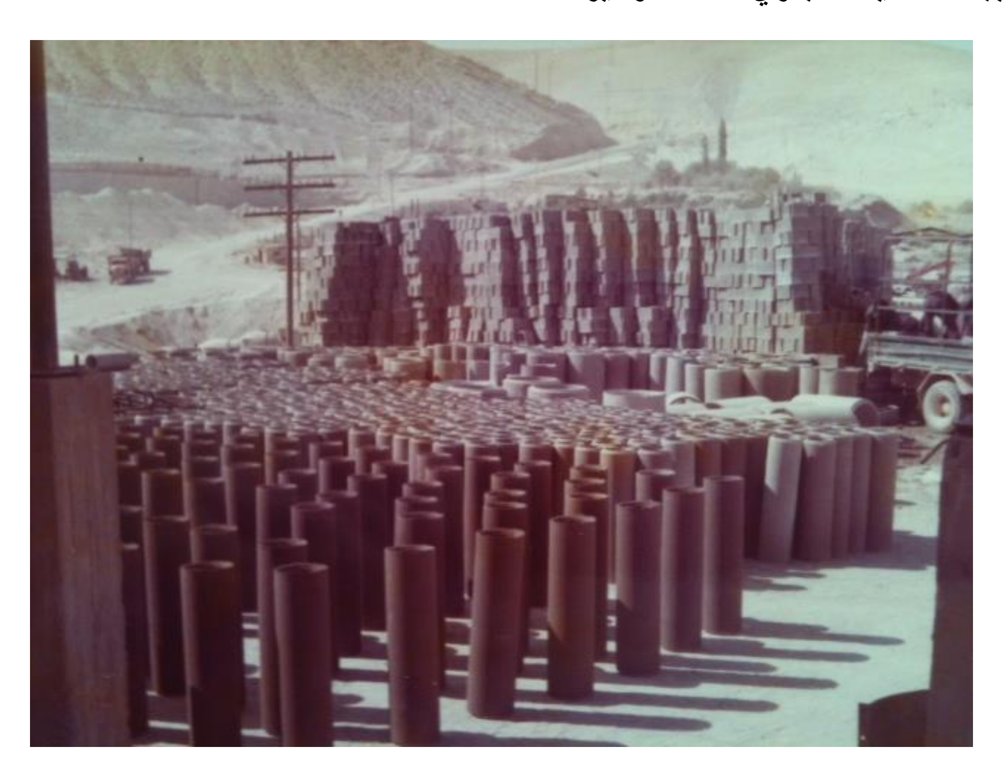


9. مصنع لإنتاج الأنابيب، وشفرات أباجورات النوافذ البلاستيكية.



10.معمل النجارة الخشبية

11.معمل الأنابيب الأسمنية للمجاري العامة، وغيرها.



وقد تم استيراد وبناء أبنية المصانع وتركيب آلاتها المستوردة، وتدريب عمالها على تشغيلها والبدء بتشغل مُعظمها خلال السنة الأولى التحضيرية للمشروع/ نيسان 1975 – نيسان 1976

ملاحظة سياسية: نعم لقد بنى المشروع في سنة واحدة أحد عشر مصنعا كبيراً، ولكن العهد الحالي لم يبني ولا مصنع واحد في جميع أنحاء سوريا طيلة 14 سنة متوالية!! لا... بل تسبب في إغلاق وتوقف وإفلاس آلاف المصانع للقطاع الخاص، قائمين وعاملين في سورية من قبل الثامن من آذار 1963! وذلك فضلا عن عمل بعض مسؤوليه على إعاقة القطاع الخاص في محاولاته لبناء مصانع وطنية جديدة، وذلك بواسطة قيام أحد ضباط النظام أو النافذين بمراجعة طالب الترخيص، والطلب منه أن يكتب ملكية للمصنع بنسبة 25% بإسم الضابط أو المتنفذ.. ثمنا لإصدار الترخيص، ولما كان من طبيعة الأمور أن يرفض مالك المشروع الحقيقي ذلك، فكان الجواب: إذن فلا ترخيص.. وبالتالي عودة صاحب رأس المال السوري إلى البلاد التي كان مغتربا به وحقق فيها رأسماله، ليستكمل تنميتها، ويُساعد في معالجة أزماتها، بعد أن مُنع – فعلا .. بطريقة غير مباشرة – من بناء مصنع جديد أو مصانع في وطنه!

هذا ما كتبته عدد من الصحف الوطنية ومنها موقع "شام برس" الموالي للنظام في حينه.

وكان هذا برهانا كافيا على أن مهمة النظام الحالي وبعض المزروعين فيه، كانت في اثنتين:

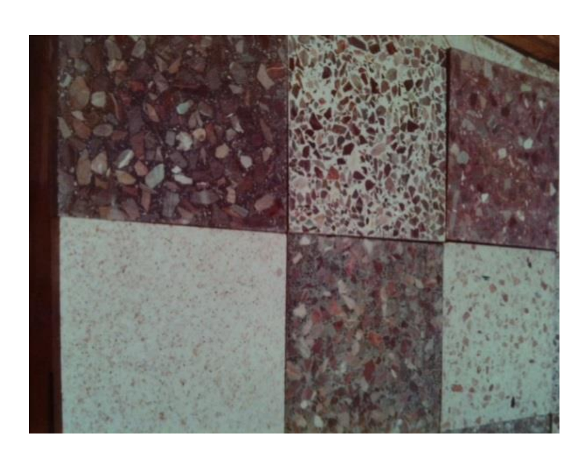
1. إضعاف التنمية الوطنية، وإعادة البلاد إلى مرحلة استيراد احتياجاتها من الخارج من جهة، والتسبب بالتالي في تدمير واستنزاف الليرة السورية ومالكيها من السوريين! وهذا ما هو حاصل فعلا!!

2. خلق ومفاقمة بطالة وطنية تُجبر الأجيال السورية على الهجرة للخارج لتأمين عمل – أي عمل!- وخاصة لغير العلويين. (انتهت الملاحظة السياسية)

مبيعات بعض إنتاج مصانع المشروع:

بالنظر إلى أن بعض منتجات المصانع كانت سابقة للحاجة إليها، فلقد باعت إدارة المشروع قسما من إنتاجها لتأمين دخل إضافي لموازنة المشروع وبالتالي تحقيق أرباح ووفر في تكاليف المشروع وكان اكبر المبيعات هو التالي:

1. **كميات كبيرة من البلاط الإسمنتي إلى السعودية.,, وبأسعار ممتازة حيث كانت السعودية تعيش حالة فورة في البناء، ولم تكن قد بنت مصانع كافية لإنتاج المواد اللازمة في ذلك الوقت – سبعينات القرن الماضي-! وكانت تستورد البلاط من إيطاليا بأسعار عالية وتكاليف نقل هائلة، فكان بلاط مصنع مشروع دمر أرخص في السعر، وفي تكاليف النقل... فضلا عن جودته المُتناهية!**



2. مبيعات أعصاب وشبكات تسليح إلى عديد من مؤسسات وشركات ومشاريع الدولة في سورية.

كما أُخذ بعين الإعتبار أن تُغطي المصانع المذكورة، حاجة مشروع سكني ثاني لأعضاء التجمع التعاوني ومشتركيه، وحيث يشتري المشروع الثاني حاجاته من مصانع مشروع دمر، وذلك لهدف تخفيض أقساط المصرف العقاري الشهرية على المستفيدين من مشروع دمر! ولكن قيام "رفعت الأسد مع ذنبه عبد الرؤوف الكسم " بإجباري على الإستقالة بدون أي سبب، أو توجيه أي اتهام على الإطلاق، جعلني لا أعرف ماذا حصل بالمصانع المذكورة، مع انها كانت بكامل لياقتها الإنتاجية فضلا عن كمال تدريب عمالها وفنييها! وصلاحياتها للإنتاج لعشرات السنين القادمة .

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الرابع عشر : فرع الآليات

أولاً: تطلب بناء المشروع بالأمانة الحاجة إلى عدد كبير من الآليات، وقد توصلت الدراسة التحليلية إلى الحاجة للآليات التالية مع بيان أغراضها:

- نقل الرمل والبحص من كسارة المشروع في برزة: 32 آلية قلاب تم استيرادها من شركة MAN الألمانية
- نقل مشتريات المشروع المختلفة من المواد الأولية والمصنوعة من انتروميتال والأسواق المحلية، وقد تم شراء حوالي 30 شاحنة من سيارات الشحن المتوسطة Mazda من مؤسسة أفتوميتال الرسمية. وكانت تُستعمل أيضا قبيل الدوام الرسمي اليومي للمشروع وعند نهايته في نقل العمال من وإلى مناطق سكنهم في دمشق.
- آليات نقل البيتون من المجابل المركزية إلى الورشات تمهيدا لإفراغه في سيارات صب البيتون الآلية - ومن ثم صبه في الأماكن المقررة في الأبنية.
- بولدوزر كاتربيلار D8، وذلك للقيام بجميع أعمال االتسوية الترابية للموقع العام للمشروع، ولمواقع الأبنية .
- حفارات Excavators لحفر الأساسات ومواقع تمديدات الأسيقة، والأعمال الترابية المختلفة الأخرى.
- رافعات آلية – تلسكوبية – محمولة على سيارات نقل .
- رافعات لتخديم أبنية الطوابق الأربعة، ورافعات أكبر "بوتان" لتخديم الأبنية البرجية / 12 طابقاً!

ثانيا: فَرَضَ وجود الآليات المذكورة وجود مركز صيانة وإصلاح الآليات في جنوب وسط أرض المشروع، وجُهّز للأغراض المذكورة، وكان مركز الصيانة المذكور يقوم بجميع أعمال الصيانة والإصلاح لآليات المشروع بسرعة وكفاءة، وقد حقق هذا بالطبع وفورات هائلة بديلا عن الحاجة للجوء إلى مراكز صيانة الآليات في السوق المحلية التي تفرض عادة أعلى الأسعار للصيانة والإصلاح.

ثالثا: حقق شراء أو استيراد الآليات المذكورة وفورات هائلة جدا في مقارنة تكاليف استئجار بعضها من السوق المحلية، أو تعهيد الأعمال لمالكي آليات مُشابهة!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الخامس عشر: أبنية الجزر السكنية في المشروع

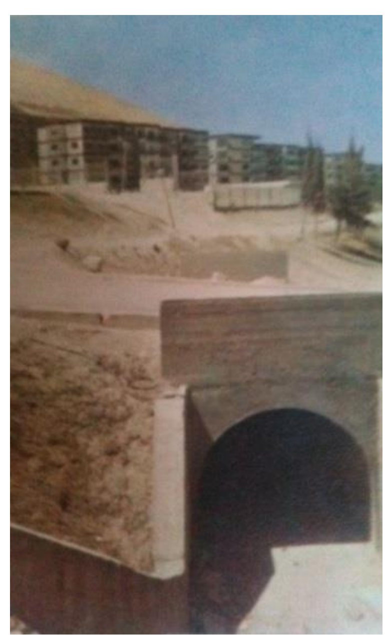
كانت الفكرة التنظيمية للمشروع أن يكون على شكل جزر حدائقية مستقلة، لا تحتوي على طرق سيارات في داخلها، ومحاطة على أطراف كلّ منها بمرائب لسيارات السكان.

- **تتسع كل جزيرة – تُقارب حيّا تقليديا صغيرا - لما يتراوح بين 500- إلى 600 مسكن، ومزوّد كل منها بروضة أطفال ومدرسة ابتدائية، إضافة إلى مدرسة ثانوية في بعض الجزر، كما تزود كل جزيرة ببناء متجر محلي صغير للإستهلاكات اليومية (بقالية).**
- **وقد جرى تصميم الجزر بحيث تكون أرضها مُشاعة – ملكية عامة- مُشجّرة ومزروعة بأعشاب الغازون مع ممرات للمشاة، وذلك لتنقية الهواء طبيعياً وتزويده بنسب أعلى من الأوكسجين بشكل طبيعي دائم، فضلا عن تنقيته بشكل مُستمر.**
- **تزويد كل جزيرة بملاعب كاملة للأطفال، مع توفير مساحة طابق الأعمدة السكني الأرضي لذات الغرض.**
- **تزويد كل جزيرة بأبنية كراجات طابقية لسيارات السكان، وضعت على أطراف الجزيرة. ويبدو في الصورة أدناه الكراج الجنوبي للجزيرة الثالثة.**



تتصل الجزر ببعضها بطرق مشاة وأنفاق بحيث يُمكن للساكن الإنتقال من جزيرة لأُخرى من خلالها، ومن أول المشروع لآخره دون التعرض لأي تقاطع مع طرق السيارات، وكان هذا لتأمين أمن الأطفال وتلاميذ المدارس خاصة لوصولهم لمدارسهم، والسكان عامة للإنتقال ضمن المشروع وأسواقه وخدماته دون التعرض لأي حادث للسيارات، إضافة إلى تجنيب السكان الغازات السامة للسيارات .

وتُعتبر الميّزة المذكورة من أفضل الحلول العمرانية لمُشكلة تقاطع سير المُشارة مع حركة السيارات!


نفق مشاة بين الجزيرتين الثالثة والخامسة

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

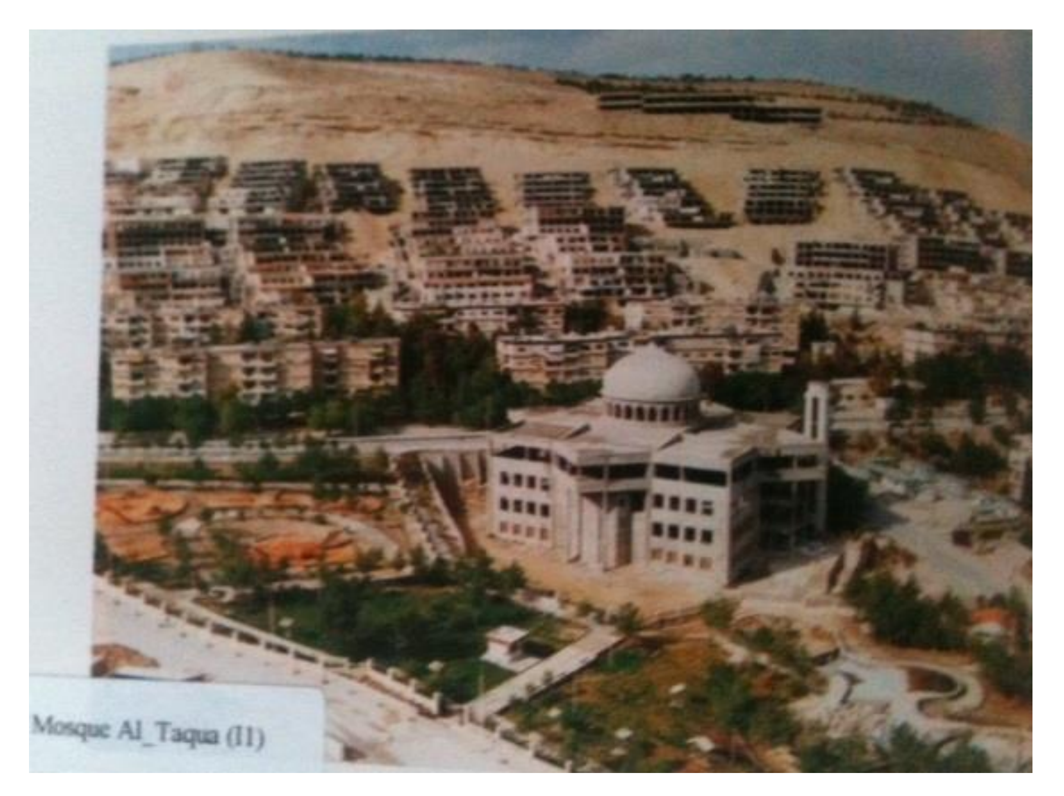
الفصل السادس عشر : أبنية الجزر السكنية التراسية في المشروع

تم استثمار موقع الجبل المُطل على أرض المشروع من ناحيته الشمالية الغربية، بتصميم وبناء مساكن مُتدرجة / تيراسية ... وبحيث يكون سقف الطابق الأرضي تيراسا مكشوفا للطابق الأعلى منه! وقد زُودت الأبنية التراسية بكراجات خاصة للمستفيدين من الأبنية المذكورة تحت الطابق التيراسي الأول! وتتمتع المساكن المذكورة بانفتاحها الكامل على الجهتين الشرقية والجنوبية التي تُشكل أفضل الجهات الصحية المرغوبة في منطقة دمشق.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل السابع عشر: جزيرة الخدمات المركزية... والخدمات الأضافية خارجها

1. **جزيرة الخدمات المركزية: صُمم المشروع على أن تكون فيه جزيرة مركزية تحتوي جميع أبنية الخدمات ومثالها:**
   1) **بناء إدارة الضاحية.**
   2) **مسجد جامع. ويظهر في الصورة أدناه وبجانبه الحديقة العامة، وخلفه مساكن الجزيرة الثانية، ثم قسمُ من المساكن التيراسية (تحت الإنشاء)**


Mosque Al_Taqua (I1)



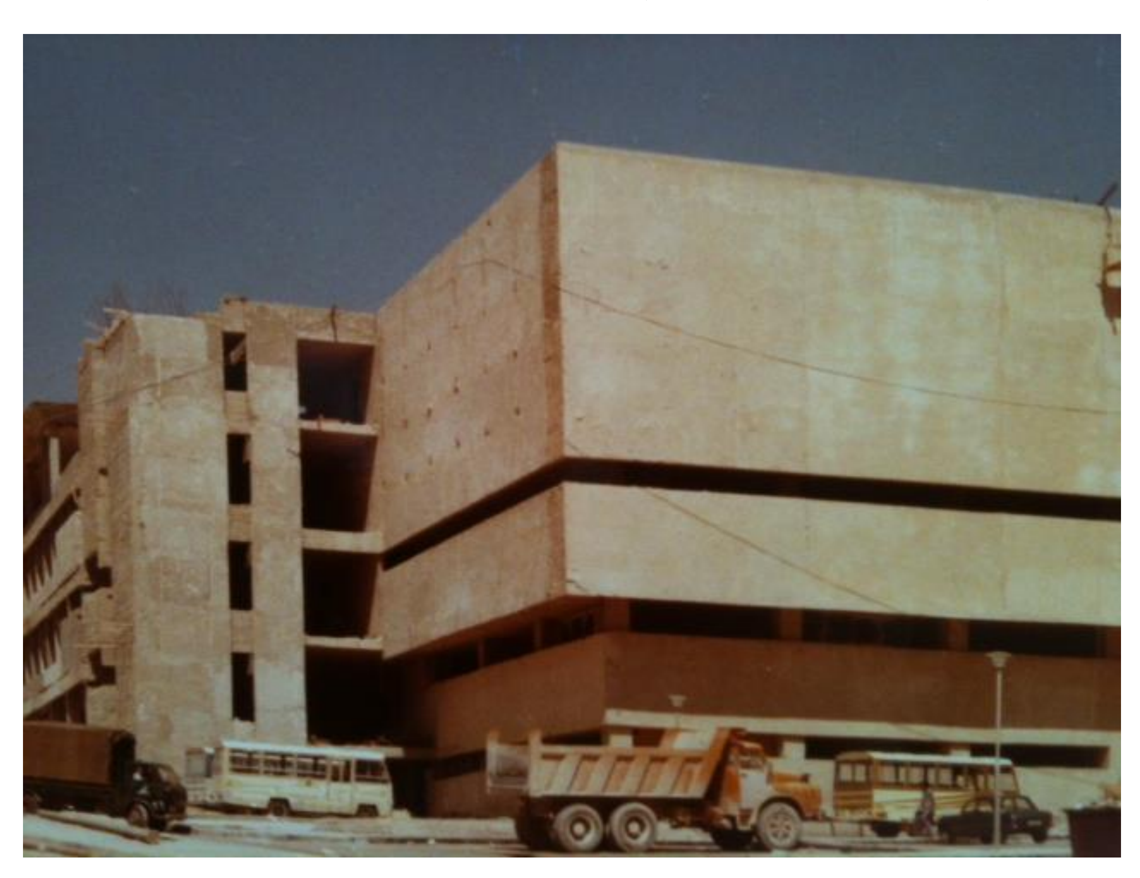
3) مكتبة عامة (الصورة أعلاه)
4) مطعم مركزي للوجبات الجاهزة.
5) مستوصف مركزي.
6) مبنى للهاتف والبريد والبرق.
7) فندق وشقق مفروشة، للزائرين وضيوف السكان.





8) متحف محلي عن المشروع وتطوره، إلى جانب مبنى الإدارة.

9) سوق مركزي كبير من ثلاث طوابق تحوي محلات تجارية مختلفة قرب مبنى الإدارة!

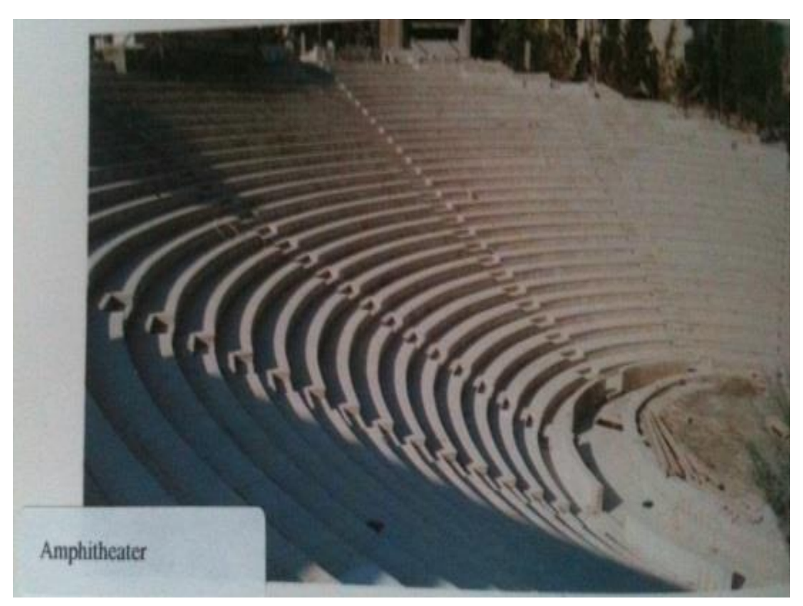


10) سوبر ماركت مركزي كبير من ثلاث طوابق.

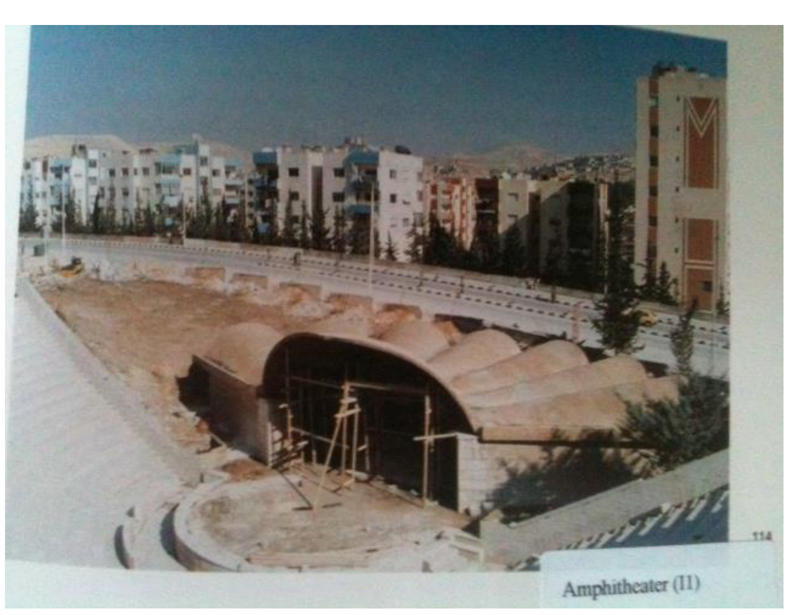


11) دار للسينما.   الصورة قيد الإنشاء

12) مسرح مكشوف Amphitheater. صور في المراحل الأخيرة من الإنشاء



Amphitheater



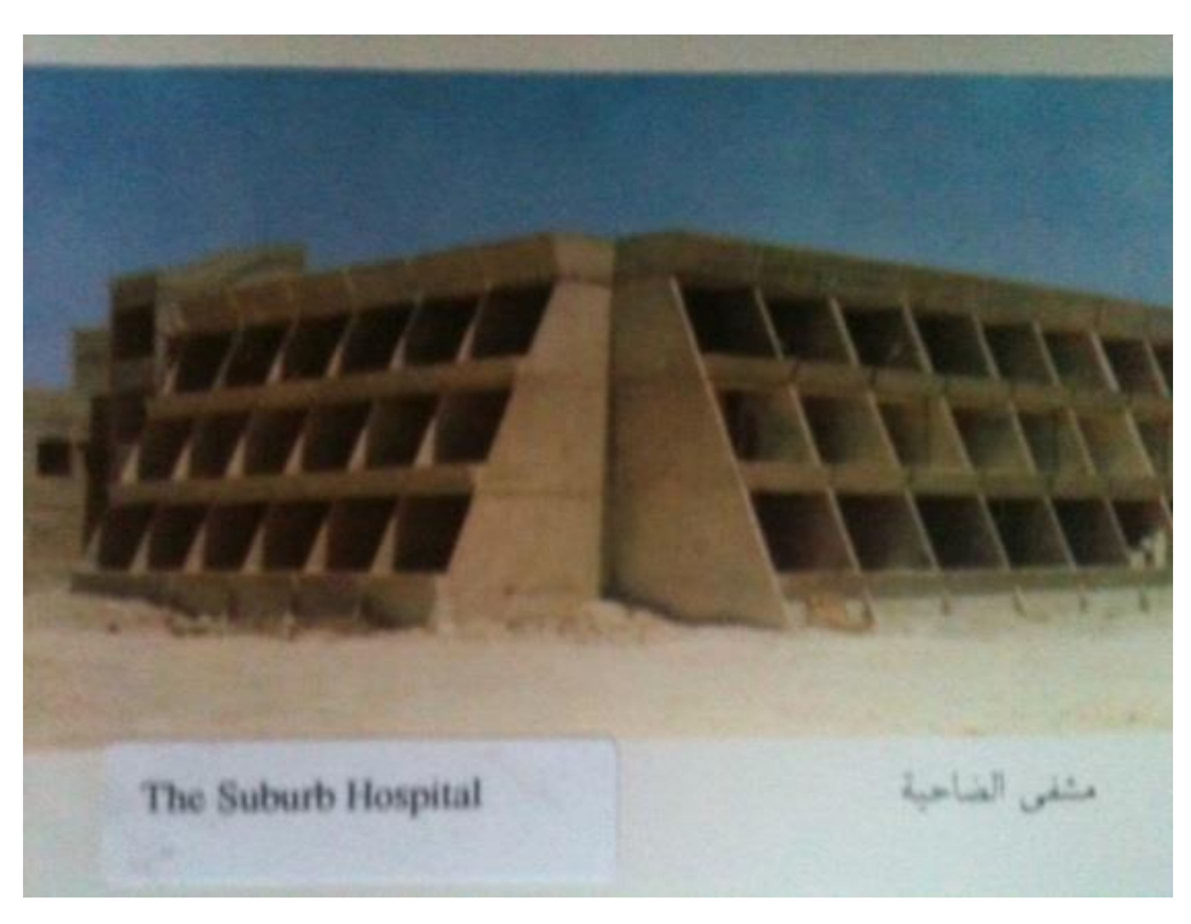
Amphitheater (II)



13) بناء مكاتب استثماري طابقي برجي للشركات التجارية بجانب مبنى الإدارة12 طابق (صورة قيد الإنشاء)... وذلك لتأمين نفقات خدمة وصيانة المشروع بعد سكنه.

2. أبنية الخدمات الإضافية خارج جزيرة الخدمات المركزية

1) مستشفى 100 سرير في أقصى جنوب المشروع... صورة قيد البناء، وقد جرى بيعه إلى وزارة الصحة لإدارته.



2) **مخبز مركزي لإنتاج الخبز ومُختلف المُعجنات وتوزيع إنتاجه على الأسواق ومتاجر الجزر المحلية، وقد بيع لوزارة التموين لإدارته.**
3) **سوبر ماركت مركزي إضافي قرب الجزيرة العاشرة!**
4) **نادي إجتماعي للنقابات والسكان في وسط الجبل المُطل على الضاحية. وهذا بُدأً بتنفيذه على عهد إدارتي، ولا أدري إن كان قد أكملَ تنفيذه، أو تغير لأغراضٍ أُخرى، وذلك ربما لعلة عدم قبول النظام ببناء أي منتديات اجتماعية للشعب ونقاباته، وحيث تُتيح مجالات كُبرى للتعارف والحوار وتبادل الرأي.. وهذا ما يتناقض مع سياسات كل نظام ديكتاتوري في العالم.**

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل الثامن عشر: نوعية هيكل الأبنية

تم تصميم جميع الأبنية السكنية والخدمات لتكون من البيتون المسلح في جميع جدرانها وسقوفها. ولم يستعمل البلوك الإسمنتي إطلاقا في بناء جدران الأبنية السكنية والتجارية، فيما عدا جدران الحمامات ودورات المياه في المساكن وأبنية الخدمات.

أما السقوف فقد صَممت لتكون من الأسقف البيتونية المعزولة <u>بواسطة بلوك الهوردي، تأمينا للعزل الصوتي والحراري بين مختلف الطوابق.</u>

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل التاسع عشر: مقارنة بين متانة أبنية المشروع، والأبنية المنفذة من تجار البناء في دمشق

بمناسبة موضوع متانة البناء فقد حدث أن عدوانا إسرائيليا هاجم لبنان عام 1982. فتصدت له الطائرات السورية. فأسرعت الطائرات الإسرائيلية بالفرار عن طريق سورية ملقية ذخائرها وصواريخها عشوائيا لتخفيف حمولة الطائرة أثناء فرارها وملاحقتها. وقد أصاب صاروخ واحد أحد مساكن المشروع. فثقب الجدار الخارجي ثقبا نظيفاً بقطر يساوي إلى قطر الصاروخ، لينفجر داخل إحدى غرف المسكن. دون أن يتهدم المبنى نهائيا. وقد قارنت هذا بما حدث عام 1973 في حرب تشرين لعدة أبنية سكنية – النوع التجاري الهائل السعر- قرب مبنى آمرية الطيران. وحيث تهدمت مباني سكنية كاملة بجميع طوابقها، وقُتل سكانها.. لا نتيجة لأي إصابة مباشرة إطلاقاً. وانما بتأثير انفجار القذيفة التي أصابت بناء جانبيا تابع لمبنى الآمرية الجوية القريبة، على مسافة بعيدة (أكثر من مئة متر) من الأبنية السكنية التي انهارت كلية.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثاني

الفصل العشرين: تطبيقات العزل الحراري

لما كانت جميع الأبنية في دمشق – وفي سورية عامة – تُبنى على أساس هيكل حامل من الأعمدة والجسور، والسقف من البيتون المُسلح، وبناء الجدران من البلوك الناقل للحرارة دون استعمال عوازل حرارية، وهذه تكلف الساكنين تكاليف عالية للتدفئة شتاء، وللتكييف صيفا – في حال توفره للأغنياء فقط - وأما في حال عدم وجود تكييف كأغلب الأبنية السكنية، فقد كان أهالي المساكن خاصة يُعانون من شدة الحرارة صيفا. ولهذا قررت تضمين الدراسات تنفيذ أعمال عزل حراري لجميع السقوف والجدران الخارجية البيتونية:

1. **عزل جميع الجدران الخارجية البيتونية للأبنية السكنية والخدمية بواسطة مادة Fiber Glass، والتي جرى استيرادها بأسعار رخيصة من تركيا، وهذا ما حقق لجميع ساكني ومستخدمي الأبنية - وللإقتصاد الوطني - وفورات مالية كبيرة دائمة في تكاليف التدفئة والتكييف، وتجنب تحمل السكان للحرارة العالية صيفا.**
2. **عزل أسطحة جميع الأبنية بمواد عازلة رخيصة: بيتون رغوي فوق السطح.**
3. **عزل الجدران الخلفية للأبنية التيراسية عن أرض الجبل بوسطة جدارين يفصل بينهم مسافة تقرب المتر مع وضع عوازل على كليهما، وهذا لعزل الرطوبة الطبيعية عن المساكن التيراسية. كما وتُتيح المسافة الفاصلة بين الجدارين إمكانية قيام العمال الإختصاصين بأية صيانة لازمة لتمديدات المياه، وللتمديدات الصحية والكهربائية .. التي وُضعت جميعها بين الجدارين المذكورين.**

============================

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثالث

الفصل الواحد والعشرين: تعامل جهات ومسؤولي الدولة والجيش معي شخصيا، ومع المشروع

أولا: مرحلة العلاقة مع القيادة العسكرية

1. اللواء ناجي جميل رئيس آمرية القوى الجوية

كنت بتاريخ إنشاء المشروع ضابط مهندس في مؤسسة الإسكان العسكري برتبة رائد، ومعاون لمديرها العام الرائد خليل بهلول، إضافة إلى عضويتي في مجلس فرع نقابة المهندسين بدمشق، ورآسة الجمعية السكنية للمهندسين فيها، ولقد اغتاظ الرائد خليل بهلول من إتصالات عديد من زملائه وأقاربه معه للتوسط لديَّ لقبول بعضهم في عضوية الجمعية السكنية للمهندسين، وذلك بهدف تخصيصهم بمساكن في مشروع دمر، فشكا أمره إلى لجنة الضباط في القيادة العسكرية طالباً نقلي من المؤسسة، وبدل أن تستجيب القيادة لعدة طلبات لي بالإستقالة (خاصة أني أمضيت أكثر من الخمس سنوات التي تطوعت لها، ووقعت عقدها) فقد استجابت لطلب اللواء ناجي جميل الذي قال لهم: " انقلوه لي وأنا سأربّيه" وفعلا صدر قرار في أوائل 1975 بنقلي إلى الآمرية الجوية بدمشق، أي قُبيل منتصف المرحلة التحضيرية للمشروع.

كان النقل أمرا صعبا لي حيث كانت بداية المشروع، التي تحتاج لجهد ومتابعة وحضور، ومراقبة مباشرة كبيرة مني، واتخاذ القرار لمختلف نشاطات المشروع في مرحلة تأسيسه، وإعداد دراساته، وتأسيس مصانعه وبناء أبنية ومرافق المرحلة الأولية:

1) **تقدمت للواء ناجي جميل بشرح ظروف إدارتي لمشروع دمر، طالبا استقالتي، فاستدعاني بفظاظة: "انا أريدك أن تبني لنا معسكرات، أما الإسكان فليس مهمتك، وله وزير للإسكان". ضحكت في سرّي ساخرا من إنتاجية وزارة الإسكان في بناء مساكن للشعب من جهة!... وهل لا يكفي وجود مئات المهندسين غيري في الآمرية لبناء مُعسكرات من جهة أُخرى...؟؟**
2) **صبرت وصرت أدير المشروع بالهاتف، فعلم اللواء ناجي جميل.. وأصدر أمره بمنع هاتف غرفتي من الإتصال لخارج الآمرية!**
3) **طلبت من جميع مديري ومهندسي المشروع الإتصال بي كلما لزم الأمر... فعلم ناجي جميل بالأمر، وأمر بقطع الإتصال الهاتفي عن مكتبي نهائيا.**
4) **أُجبرت على القيام بالذهاب إلى المشروع في صباح كل يوم لتصريف الأمور، ثم الإلتحاق بالآمرية حوالي الظهر... فتبين لي صدور عدد من مذكرات "الفرار العسكري" اليومية من الجيش بأوامر من اللواء ناجي جميل، والتي كانت تُلغى عند التحاقي، ففرض اللواء ناجي بي عقوبة ستة أيام سجن " في قيود سجلي العسكري".**
5) **طلبني اللواء الأحمق ناجي جميل، وخاطبني بقسوة وسخافة مُضحكة: إذا كنت أنت قد قابلت الرئيس حافظ الأسد مرة، فأنا أقابله كل يوم - (علما بأني لم أقابل حافظ الأسد في حياتي ولا مرة... إطلاقا) - وآمرك بترك المشروع فورا!**
6) **ما كان ممكنا تنفيذ أمره... وبقيت على طريقة التحاقي المتأخر يوميا، ففرض بي عقوبة ثانية سجن لمدة 16 يوما " في قيود سجلي العسكري".**

7) **لم يكن ممكنا ترك المشروع بعد أن أنفقت نسبة من أموال المشتركين في بناء المصانع – لا المساكن- وأعمال التسوية الترابية، وشق الطرق، وحفر آبار المياه وتزويدها بالمضخات .... وأعمال الدراسات... ومباشرة حفر أساسات بعض الأبنية السكنية، فبقيت على أسلوب الإلتحاق المتأخر للآمرية الجوية.**
8) **استدعاني ناجي جميل للمرة الثالثة، وبدل أن ادخل عنده، طلبني أحد خنازيره: ضابط الأمن برتبة رائد لمكتبه، ولما جلست، تقدم مني، ووضع أصبعي يده في عينَيَّ مباشرة، ضاغطاً بشدة بشكلٍ مُؤلم فعلا قائلا ومهددا: إذا تأخرت مرة أخرى سأقتلع عينيك هاتين! ولكنني واصلت تأخري غصبا عني! فلم يكن لديِّ خيار!**
9) **فرض اللواء ناجي جميل عقوبة حبس فعلية بحقي في سجن المزة العسكري لمدة 45 يوما، وهذه كان ضروريا توقيع وزير الدفاع اللواء مُصطفى طلاس عليها .. فوقعها بعد أن هدده ناجي جميل بالإستقالة إن لم يوقعها. كان ذلك قبيل منتصف شهر أيار 1976، وفعلا تم اعتقالي وإيداعي سجن المزة المذكور حتى نهاية حزيران 1976!**
10) **كان مهجع السجن يضم خمسين موقوفا بعقوبة عدم الإنضباط العسكري، كان منهم 49 موقوفا من الآمرية الجوية... وواحد فقط من جميع قطعات الجيش السوري الأخرى.. فتأمل !!!**
11) **تعرضت خلال وجودي في سجن المزة لعدة أزمات صحية – بعضها كان خطيرا فعلا- تطلبت – حسب رأي وطلب طبيب السجن المختص – ضرورة نقلي إلى المُستشفى، ولكن ناجي جميل رفض ذلك، مُهددا أنه في حال نقلي للمستشفى ولو ليوم واحد، فسيعيد تنفيذ عقوبة السجن كاملة من جديد (أي 45 يوما)!! فاضطررت لإخبار الطبيب بعدم رغبتي الإنتقال للمُستشفى!!**
12) **كانت فترة السجن من أفظع أيام عمري إطلاقا، وأدركت وقتها – بالمُعاناة- معنى وثمن الحرية. وانتهت مدة سجني في سجن المزة العسكري بتاريخ 27 حزيران 1976!**
13) **قبل نهاية مدة السجن بثلاثة أيام زارني مدير مكتب السيد وزير الدفاع اللواء طلاس أثناء إقامتي في سجن المزة العسكري، ولمّح لي بأن الأمور ستُحل بعد انتهاء فترة السجن، وعلمت منه أن اللواء طلاس قد زار المشروع واجتمع مع مجلس الإدارة الذي أبلغه أن المشروع سيتوقف فعلا في حال عدم رجوعي لإدارته. وفعلا انتهت مدة محكوميتي "الجميلية" بنهاية شهر حزيران 1976. وحيث علمت أن اللواء الأحمق ناجي جميل كان قد أصدر أمرا بنقلي إلى المديرية الفنية للآمرية الجوية بحلب!! وذلك لإجباري "جغرافيا" للتوقف عن بناء المشروع وإدارته، وذلك بعد أن فشل "بتربيتي" كما تعهد أمام لجنة شؤون الضباط.**
14) **كان يوم الجمعة الأول من تموز 1976 حين اتصل بي أحد ضباط الآمرية الجوية في بيتي، وطلب مني مقابلته فورا في الآمرية لأمر هام. كنت قد تعرفت على الضابط المذكور قبل دخولي السجن، وكان عاقلا مهذبا وواضح اشمئزازه من ناجي جميل! سلمني النشرة العسكرية نصف السنوية لتنقلات ضباط الجيش، وأراني مرسوما جمهوريا بنقلي إلى وزارة الإسكان والمرافق!**

وهكذا فشل "اللواء" ناجي جميل في "تربيتي"... وإيقاف مشروع ضاحية – أو "مدينة دمر"... كما أصبحت أخيراً!

أقول: آمنت بالله، فبعد بضعة أسابيع من خروجي من سجن المزة العسكري، اختلف ناجي جميل مع رفعت الأسد في اجتماع حزبي قيادي، فما كان من رفعت إلا أن صفعه صفعة قوية على وجهه أمام جميع أعضاء القيادة، وقد علمت لاحقا من بعضهم، بأن جميعهم قد فرح وشمت بصفعة رفعت للأحمق ناجي جميل!

وعلمتُ أيضاً أنه جرى إحالة اللواء الأحمق ناجي جميل إلى التقاعد بعد فترة قصيرة!

ثانيا: فور نقلي لوزارة الإسكان تقدمت بطلب إحالتي إلى "الإستيداع" لغرض القيام بإدارة مشروع ضاحية دمر.. فوافق عليه وزير الإسكان محرم طيارة فوراً، وخلال بضعة أيام وقع السيد رئيس الحكومة محمد علي الحلبي الموافقة على طلبي بالإستيداع من وزارة الإسكان والمرافق.. التي لم أُداوم فيها يوما واحداً!

ثالثاً: دعم وزارات الدفاع والإسكان للمشروع

1. **قام اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع بزيارة المشروع عدة مرات خلال مدة تنفيذه، واطلع على منشآته ومصانعه، وعلى برنامجه الزمني، وكان شديد التعاون والإعجاب بتقدم العمل.**
2. **قام السيد محمد على الحلبي رئيس الحكومة بزيارة المشروع... وأبدى إعجابه بالمشروع وسير العمل فيه.**
3. **كان وزير الإسكان "محرم طيارة" صديقاً متعاونا كليا.**
4. **كان المصرف العقاري وإدارته جميعا، وبخاصة مديرها العام، ونائب المدير العام السيد "ماجد السعدي" شديد التعاون مع المشروع.**

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثالث

الفصل الثاني والعشرين: زيارة بعض الدول الأوربية، وتبين أن عرض الشريك اللبناني لرفعت الأسد لتوريد مواد الإكمالات هو عرض وهمي سمساري بحت!!

قمت عام 1978 مع لجنة من مجلس الإدارة برحلة إلى بعض الدول الأوربية للأغراض التالية:

1. **دراسة التعاقد على شراء واستيراد مواد الإكمالات التي لا يُنتجها المشروع.**
2. **دراسة والتحقق من قدرات الشركة الفرنسية التي تقدم شريك لبناني لرفعت الأسد بعرض لأسعار مواد الإكمالات اللازمة للمشروع .**
3. **دراسة التعاقد على شراء آلة "درفلة لمصنع الحدادة".**

1) **قامت اللجنة بزيارة مكتب الشركة الفرنسية "لامار" التي تقدم الشريك اللبناني لرفعت الأسد بعرض لأسعار مواد الإكمالات عندها، فتبين أنها شركة شبه وهمية، وأن مكاتبها لا تزيد عن غرفتين، وأنه ليس لها أي مصانع لإنتاج أي شيء، وإنما كانت الشركة ستستقدم عروض أسعار من شركات أُخرى، وتُضيف عليها نسبة الأرباح التي ترتأيها – شاملة العمولة وحصة "المناضل" رفعت الأسد - ثم تعرضها علينا.**

بعد اكتشاف حقيقة وضع الشركة المذكورة، تقرر صرف النظر عنها نهائيا، لمخالفة وضعها لسياسة وشروط التجمع بالشراء من الشركات المنتجة مباشرة لتوفير أرباح الوساطة والسمسرة!

--

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثالث

الفصل الثالث والعشرين: عبد الرحمن خليفاوي وقراراته العنترية

1. **حدث أن قام رئيس الحكومة عبد الرحمن خليفاوي بزيارة إلى بلدة دمر القديمة خلال زيارتي ولجنة مجلس الإدارة المذكورة أعلاه إلى بعض الدول الأوربية، وكان أمين العاصمة فاروق الحموي حاضرا فدسَّ للخليفاوي أن إدارة مشروع دمّر غير ملتزمة بنظام البناء في دمشق- وهذا صحيح، فالنظام العمراني للمشروع يختلف جذريا عن نظام أمانة العاصمة – وكان الخليفاوى بطبعه: "عنترا قصير النظر مُتسرعاً"، فأمر بتوقيف المشروع – هكذا بكلّ بساطة- وأمر وزير الإقتصاد بوقف دفع أي استحقاقات للمشروع من البنك العقاري. وقد علمت بالخبر حين كنت واللجنة في باريس في أواخر الرحلة وكان المصرف العقاري مُجبرا بالطبع على تنفيذ تعليمات رئيس الحكومة.**

2. **عملت على إلغاء مواعيد المقابلات المُتبقية في باريس، والعودة واللجنة فورا إلى دمشق، حيث قمت بعقد سلسلة اجتماعات يومية مع الهيئة العامة لكل جمعية سكنية مُشاركة في المشروع، وذلك في قاعة الإجتماعات في مبنى إدارة المشروع، وشرحت لهم أن الخليفاوي ووزير الإقتصاد محمد العمادي، يعملان على إيقاف المشروع عن طريق الإمتناع عن دفع استحقاقات المواطنين بالقروض النظامية من المصرف العقاري... طبعا مع بعض التبهيرات التكتيكية اللازمة الصادقة!**

3. **في اليوم العاشر للإجتماعات وصلت للمشروع الثامنة صباحا، وكان على الخط وزير الإقتصاد الدكتور محمد العمادي، وبعد التحيات المُتبادلة سألني الحضور لمكتبه فورا لحل مشكلة دفعات المصرف العقاري، مختتما قوله "بترجاك... انا في عرضك تعال الآن"! استغربت الأمر واللهجة والرجاء! وذهبت فورا لوزارة الإقتصاد فوجدت معاون الوزير على باب الوزارة ينتظرني وأخذني إلى مكتب الوزير... الذي بادرني كم تحتاج الآن؟ كان المبلغ الذي توقف البنك عن دفعه بموجب تعليمات الخليفاوي حوالي ثلاثة ملايين ليرة... ففهمت الأمر.. فأجبت: الآن ثلاثين مليونا، فكتب مذكرة فورية إلى مدير المصرف العقاري بتحويل 30 مليونا لحساب المشروع فورا! ولم يكتف بذلك، بل اتصل به أمامي هاتفيا قائلا: سيأتي لعندك الآن المهندس سعد الله جبري، ادفع لحساب تجمع مشروع دمر فورا 30 مليون ليرة على حساب القروض السكنية للأعضاء ... وهذا ما حصل... وعدت للمشروع وفي حساب المشروع ثلاثين مليون ليرة، فسبحان الله والحمد لله! وانفرجت أزمة المشروع المالية المُؤقتة. وكانت إدارة المصرف العقاري جميعاً أكثر فرحا مني، حيثُ كانوا جميعاً شديدي التعاون مع المشروع والتفاؤل والثقة بنجاحه... ولا شك أن الأمر كان دعما حقيقيا من الرئيس الأسد للمشروع.**

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثالث

الفصل الرابع والعشرين: الموقف السلبي لمدير عام هيئة مياه الفيجة المهندس رضا مُرتضى

صممتُ وضع جميع شبكات وكابلات الخدمات مثل شبكة مياه الشرب والإستخدامات المنزلية، شبكة مياه سقاية الحدائق من الآبار، وكذلك شبكات الكهرباء، الإنارة العامة، شبكة التلفون، شبكة الخدمة التلفزيونية ... وذلك على أساس وضعها جميعاً في نفق بيتوني مُتواصل تحت الأرض يخدم جميع جزر المشروع من أوله لآخره، وذلك لتأمين سهولة الصيانة وتخفيض كلفتها وصيانتها للحد الأدنى من جهود وتمويل، وتجنب الحفريات في الشوارع كلما لزم أي إصلاح أو توسع... كما يجري حتى الآن في دمشق وغيرها!

وفعلا فقد جرى تنفيذ النفق كاملا بوحدات بيتونية مُسبقة الصنع، وحيث كانت تمديدات المياه والتدفئة المركزية على جانب منه، وتمديدات الكهرباء والتلفون وشبكة التلفزيون على الجانب الآخر.

المُؤسف أن مدير عام مؤسسة الفيجة المهندس رضا مُرتضى – أحد الرموز المُؤيدة للزمرة الهندسية المُتسلطة على نقابة المهندسين في سورية سابقاً - رفض أولا تزويد مساكن ومباني المشروع بمياه الفيجة بعناد فظّ، ولقد بذلتُ جهودا لإجباره لتغيير موقفه، كون المشروع داخل في تنظيم مدينة دمشق، فهي ضمن مسؤولية مؤسسته قانونيا – شاء أم أبى- فوافق مضطرا على ذلك... بعد طول جدال ومراسلات ... ولكنه رفض تمديد شبكته في النفق.. مُصرا على طريقته في دمشق، وهي حفر الطرق للأعماق اللازمة، ثم مدّ أنابيب الشبكة في الخندق المحفور، وإعادة طمرها في الشوارع تحت مستوى الطريق، ولكن بسبب إصراري ولجوئي لمطالبة القصر الجمهوري للتدخل، ودعم المرحوم فهمي اليوسفي نائب رئيس الوزراء لذلك، فقد تم إجبار المهندس مُرتضى مدير عام مؤسسة مياه عين الفيجة على قبول وضع تمديدات شبكته على جدار النفق الذي كان جاهزا لاستقبال جميع التمديدات!

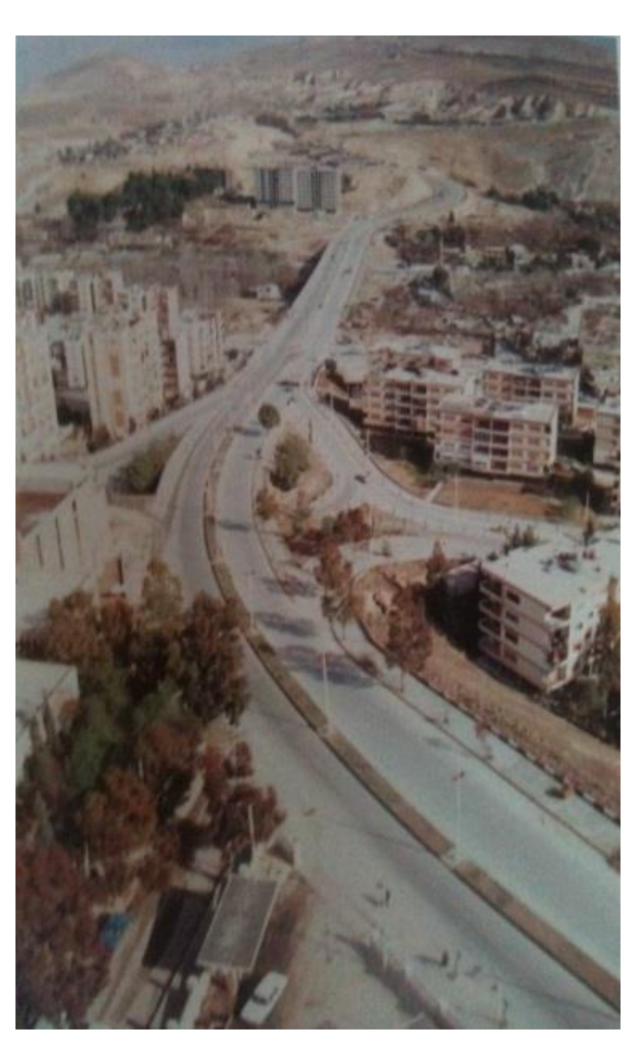
وقد سمعت، أنه بعد إجباري على الإستقالة وتركي لإدارة المشروع قسراً، وانتقالي للعمل في السعودية أن مدير الفيجة المذكور أمرَ بخلع التمديدات من النفق وإعادة زرعها في طرق المشروع بعد القيام بالحفريات اللازمة في طرق المشروع.. ولست متأكدا من صحة الأمر! وعلى كل حال فقد كانت المسألة تعبيرا عن الصراع الوطني الذي ذكرته في المقدمة، بين عقلية الجمود.. وعقلية التطوير الوطني، وخاصة في الأمور الفنية! التي تُشكل أكثر تنفيعات مادية مُمكنة للمسؤولين المختصين كون مُعظمها تُنفذ بواسطة عقود فنية للتنفيذ، وبعدها للصيانة!!!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الثالث

الفصل الخامس والعشرين: طريق وصل المشروع بطريق قاسيون

وفقاً للمخطط التنظيمي لمدينة دمشق، فإن المشروع وحتى كامل مدينة دمّر القديمة هي ضمن حدود مدينة دمشق العاصمة .. وبالتالي فإن تكلفة جميع طرق وأرصفة المشروع، وكذلك المجاري العامة تقع على عاتق محافظة مدينة دمشق ونفقتها، ولكن المشروع قام بتنفيذها جميعا على نفقته، تجنبا من فرض المحافظة لرسوم المساكن (الترابية) على أصحاب مساكن المشروع ... وتجنبا لتنفيذها على أسلوب المحافظة بالتعهدات طويلة الأجل قياسا لسرعة تنفيذ المشروع.... فضلا عن تجنب تداخل ورشات المشروع أثناء تنفيذه بورشات أمانة العاصمة.

كان طريق الدخول للمشروع من طريق دمشق – بيروت، طريقا ضيقا بحدود ستة أمتار يخدم في حينه بضع عشرات من البيوت القديمة والمُخالفة، ولا يُعقل أن يبقى طريقا مدخلا للمشروع بعد سكناه من أصحابه، الذين سيقرب عددهم من ال 50,000 نسمة مع سياراتهم، وآليات تخديمهم، وآليات تخديم الضاحية، ولذا قام مكتب الدراسات بدراسة وتصميم طريق جديد يربط المشروع مع طريق المهاجرين – دمر القديمة على جبل قاسيون.



وقمنا فعلا بتصميم وتنفيذ الربط على الأرض في جزئي الطريق:

- الجزء شرقي الطريق العام – دمشق بيروت- على جبل قاسيون نفسه،
- وكذلك الجزء غربي الطريق العام والمرتبط بشبكة طرق المشروع.

وتقدمنا لمحافظة مدينة دمشق، بطلب تنفيذ الجسر الرابط للجزئين مع المشروع فوق طريق بيروت وهي قانونيا من مسؤولية المحافظة ماليا وفنيا، وحيثُ لا يحق لإدارة المشروع تنفيذ أي منشآت على الطرق العامة.

الغريب ان محافظ مدينة دمشق السيد فاروق الحموي رفض ذلك، وأجابني خلال زيارة له، أن المحافظة لن تدفع أي نفقة لتنفيذ مشروع الجسر الرابط بين المشروع وطريق قاسيون. وأظن ذلك كان تأثرا بجملة المعارضات المتخلفة، أو ضغوط تجار البناء الذين كانوا يحكمون المحافظة ... والمحافظ! "وكان المشروع حسب وجهات نظر بعضهم ضد مصالحهم"

لم يكن لي هناك خيار فالمدخل السابق للمشروع كان ضيقا جدا لا يمكن أن يصلح ليكون مدخلا للمشروع.

وإذن فلا بد أنها معركة جديدة في سبيل المشروع!

ولم أتردد!

قمت بعقد إجتماعات مُشتركة للهيئة العامة للجمعية السكنية، والهيئة العامة لكل نقابة مُشاركة بالمشروع وذلك في مقر كلٍّ منها يوميا وعلى التتابع. وطرحت المُشكلة على شعب المُستفيدين ونقاباتهم، مطالبا بإرسال برقيات للقصر الجمهوري ورآسة الوزراء لمعالجة معضلة الطريق وفاروق الحموي، ولمعالجة تقصير المحافظة في مسائل أُخرى كثيرة هي من مسؤولياتها، ومنها عدم جمع القمامة إلا مرة كل أسبوع في جميع أنحاء مدينة دمشق مما جعل مُعظم شوارع دمشق كناية عن مزبلة حقيقية مُقرفة تنبعث من أكوام متراكمة منها الروائح الفاسدة، وتحوم فوقها الحشرات... إضافة لكثير من تقصيرات المحافظة تجاه المدينة!... وقمتُ بنشر مقالين عن الموضوع في جريدتي تشرين والبعث. وكان اقتراحي قيام كل جمعية ونقابة بإرسال برقية إلى الرئيس الأسد، لمطالبته بإرغام المحافظة على القيام بواجبها لربط المشروع، بطريق جبل قاسيون.

كانت البرقية جاهزة ومطبوعة، فوزعت على كل جمعية ونقابة نسخة منها، فقط ليضعوا أسم جمعيتهم ونقابتهم، وتوقيعها وإرسالها إلى الرئيس الأسد كبرقية.

بعد يومين اتصل بي هاتفيا في الصباح الباكر مكتب رئيس الحكومة السيد محمد على الحلبي طالبا مني الحضور لاجتماع برآسته في مبنى المحافظة. توجهت لمبنى المحافظة في الموعد المطلوب، وإذا بالرئيس الحلبي يقود الجلسة بهجوم عنيف ضد المحافظ لأخطائه وتقصيره و.. و.. إلى آخره.. وكثيرٌ منها مما قمت بنشره صدقا وعدلا – سبحان الله اكتشفوها جميعاً على حين غفلة ومفاجأة ... فقط بعد ممارستي الهجوم على المُحافظ .. وكأنهم ما كانوا عارفين بها من قبل! - وكانت نهاية المحافظ فاروق الحموي كمحافظ لمدينة دمشق، حيث أُقيل وعُيِّنَ بدلا منه "عبد الرؤوف الكسم" زلمة وشريك رفعت الأسد اعتبارا من تموز 1978! وتمت الموافقة على ربط المشروع بطريق قاسيون، ليس بإرادة عبد الرؤوف الكسم طبعاً، وإنما تنفيذا لتوجيهات عليا!

وقد زرت عبد الرؤوف الكسم في بيته مع زميله وصديقه المهندس عدنان ابراهيم، مباركا له منصبه الجديد، وكان من أقواله أنه مزعوج لأن الرئيس كلفه بحضور صلاة لمناسبة دينية في الجامع الأموي مُمثلا له، وأضاف أنه لا يُؤمن بالله! لعنه الله من كافر جاحد!

وقد قام صديق مُشترك لي وللمحافظ، مقرّب من القصر الجمهوري هو السيد ظافر الصابوني بإجراء مصالحة بيني وبين السيد فاروق الحموي، حيث قاما بزيارتي في بيتي في المزة عربونا للمصالحة.

وبالمناسبة .. كان السيد ظافر الصابوني مُقرّبا من الرئيس حافظ الأسد، وحدث أن تعرفت عليه وزرته في بيته في بدايات المشروع، وكان صديقا كريما متعاونا .. وقدم أفضل الجهود لدعم المشروع.

==============================

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االرابع

الفصل السادس والعشرين: بنية أجهزة تنفيذ المشروع في البناء والتصنيع والإدارة

1. قُسِمت الإعمال الإنشائية في المشروع إلى المجموعات التالية:
    a. المباني السكنية وهذه تنقسم إلى ثلاث مجموعات:
        i. مجموعة الأبنية الطابقية
        ii. مجموعة الأبنية البرجية
        iii. مجموعة أبنية التيراسات.
    b. مجموعة المرافق العامة
    c. مجموعة أبنية الخدمات

وكان يُدير كلّ مجموعة ميدانيا مهندس خبير مختص كمدير تنفيذي لأعمال المجموعة، مع عدد من المهندسين المنفذين، وفقا لخطة تنفيذ المشروع، والبرامج الزمنية التفصيلية، وحجم أعمال المجموعة.

2. كانت أيضا هناك مجموعتين فنيتين أُخريين استثماريتين هما:
    a. : إدارة وصيانة وتشغيل مصانع المشروع.
    b. : إدارة وصيانة وتشغيل آليات المشروع.

3. بالنظر إلى اتساع المشروع والصعوبة القصوى للإتصال اليومي المتكرر المُتبادل مع مهندسي التنفيذ المنتشرين في أرض ومباني المشروع على مسافة تزيد عن كيلو متر ونصف طولا.. وكيلومتر عرضاً، وذلك لتلبية طلباتهم لتأمين حاجات العمل وسير البناء من المواد والآليات، فقد طلبت ترخيصا باستيراد عدد من الأجهزة اللاسلكية في بداية المشروع، أحدها مركزي في غرفة العمليات، وباقيها فردي مع كل مهندس تنفيذ في الورشات والمصانع، إضافة إلى جهاز وضعته في سيارتي العائدة للمشروع، ليمكنني الإستماع والرقابة والتدخل سواء كنت بالمشروع أو خارجه.

   وقد صدرت الموافقة بشكل سريع بعد مُقابلة مع ضابط مختص في وزارة الدفاع.

4. كانت جميع ورشات المشروع ومصانعه وآلياته تُدار من قبل "غرفة عمليات" - وفقا لخطة تنفيذ المشروع - وُضعت في أعلى سطح مبنى الإدارة، حيث كانت متيحة للرقابة البصرية على مُعظم أجزاء المشروع، وكذلك كان من مهامها العمل على تأمين طلبات المواد لكل ورشة، ومُطالبة المصانع تسليم مواد مُنتجة أو إيصالها فوريا إلى الورشات. وكان اتصال الورشات والمصانع المباشر والدائم مع غرفة العمليات قائما على استعمال الأجهزة اللاسلكية المزودين بها.



مبنى إدارة المشروع، وتبدو غرفة العمليات" في أعلاه.

وكان مبنى الإدارة يتضمن إدارة المشروع، وأقسامه الإدارية والمالية والعقود ومكتب الدراسات والتخطيط ومتابعة العمل... إضافة إلى قاعة اجتماعات واسعة، ومكتب للكمبيوتر! ومكتب لمجلس الإدارة... وغرفة العمليات في اعلاه

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االرابع

الفصل السابع والعشرين: : التوفيق الإلـهي في بناء المشروع ومسيرته

إن المشروع بذاته والنجاح في تأمين أرضه، ومسيرة تنفيذه، وصد جميع من عارضه وعَمِل لإيقافه، وهم بعض قوى نافذة في البلاد، وتسخير عدد آخر من كبار مسؤولي الدولة لدعمه..

وكذلك النجاح في ابتداع أفكار ونُظم جديدة كلّية في التنظيم العمراني والبناء وأسلوبه، والتصنيع، والنجاح في تنفيذها جميعا كما صُممت، واستثمار آليات المشروع الإستثمار الكامل، كان توفيقا إلهيا لا شك فيه لتنفيذ المشروع... قدّره الله تعالى في وقته ومكانه.. فكان !

وأعترف أنه لم يكن لي سابقا – وجميع المهندسين القياديين في المشروع – خبرات سابقة في تصميم وتنفيذ وإدارة هكذا مشروع بحجمه، ونوعيته، واتساعه، ودراساته، وابتكاراته الكثيرة المُوفقة، وتباين وعدد أبنيته السكنية والخدمية، وحيث كانت الحلول نتيجة التفكير والدراسة والتخطيط في وقت حاجتها، والتوفيق من الله تعالى هو الحاكم في جميع مسيرة المشروع.

وأذكر من جملة التوفيقات الإلهية الكثيرة جدا، أنه كنا في بداية المرحلة التحضيرية 1975، وحيث تم التعاقد مع شركة MAN الألمانية الغربية، لتزويد المشروع ب32 ناقلة قلاب للبحص والرمل MAN لاستخدامها في نقل البحص والرمل من منطقة إنتاجها في مقلع انشاء المشروع في برزة شرقي دمشق... إلى المشروع في غربها، فقد تم التعاقد عليها منتصف عام 1975 مع الشركة المذكورة وعلى ان يكون نقل الآليات بريا من ألمانيا إلى المشروع –لتحقيق سرعة الوصول- أي نقلها بواسطة سائقين وصولا لأرض المشروع .. ولكن، وبسبب صعوبات إدارية ومالية قبل اكتمال بناء أجهزة المشروع المالية، فقد تأخر فتح الإعتماد لدفع قيمة الآليات المذكورة.

الغريب .. بل المعجزة كانت.. أننا فوجئنا قبل أن يُفتح الإعتماد كلية في البنك السوري، بوصول 32 الآلية المتعاقد عليها مع شركة MAN الألمانية، إلى أرض المشروع بعد حوالي الشهر من طلبها بواسطة الفاكس... وكانت أعجوبة، لأنه لم يكن للمشروع في بدايته أي سمعة أو رصيد لدى أي أحد في العالم، ولكنه تسهيل من الله تعالى سبحانه! ولقد فُتح الإعتماد بعد أيام من وصول الآليات جميعا بالطبع... وليس قبلها كما هو المُتعارف عليه في جميع العقود التجارية في العالم!

وهكذا كان التعامل مع الشركة المذكورة تالياً، وخاصة في طلب قطع غيار أو ما شابه، فكنا نُرسل الطلبية بالفاكس، فتصل البضاعة بعد أيام قبل أن نفتح الإعتماد المالي! وهذا كان طبيعيا، فلقد جربتنا الشركة، وجربناها، فكان التعامل على الثقة والأمانة المُتبادلتين!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االرابع

الفصل الثامن والعشرين: دعم الرئيس حافظ الأسد

قدم الرئيس حافظ الأسد دعما حقيقيا قويا للمشروع بدءا من سنته التحضيرية الأولى 1975، وحتى نهاية عام 1979. وبعد ذلك تراخى في ذلك بل انقلب عندما نجحت مجموعة رفعت الأسد في نهاية 1979 في انتخابات حزبية للقيادة القطرية، فسايره وذنبه عبد الرؤوف الكسم، في سلسلة إجراءاته لإبعادي عن إدارة المشروع، التي انتهت عمليا إلى توقيف العمل بالمشروع منذ بداية عام 1981 وحتى بداية عام 1990!

في تقديري كان دعم الرئيس حافظ الأسد للأسباب التالية:

1. من طبيعة جميع السلطات الحكومية في جميع العالم، العمل على إشغال الشعب ببعض الأمور الداخلة في نطاق اهتماماته، وبالنظر إلى أن المشروع يُؤمن السكن لأكثر من 5000 عائلة من فئات ذات أهمية وطنية واجتماعية ومهنية كبيرة كالمهندسين والمعلمين والأطباء والصيادلة.... وكثير من أفراد النقابات الأخرى، فكان المشروع محلّ الحوار والنقاش والمُتابعة شبه اليومية بين أكثرية الشعب ... وخاصة أهالي دمشق وساكنيها، إضافة إلى تشغيل المشروع لبضعة آلاف من العمال والمهندسيين والفنيين والإداريين... وهذا ما وفّر الإبتعاد النسبي للشارع الدمشقي عن مناقشة أية سلبيات للحكم آنئذٍ.
2. أمّن دعم الرئيس حافظ للمشروع دعما شعبيا عاما له، من جميع المستفيدين من المشروع وعائلاتهم ومعارفهم، كما والإعلام الرسمي والشعبي. كما وفّرَ دعما حكوميا جيدا جدا للمشروع.
3. أمّن دعم مجموعة هامة من مسؤولي الدولة للمشروع وعلى رأسها العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع، والمرحوم فهمي اليوسفي نائب رئيس الحكومة للشؤون الخدمات، وكثيرين من القيادات الرسمية والحزبية. بل وكثير من مسؤولي القصر الجمهوري ذاته!

ومن جهة أخرى مُعاكسة فعندما قام رفعت الأسد ببدء خطواته لإيقاف المشروع عن طريق إرغامي على الإستقالة لا لسبب إلا أني عارضت تدخله الفاسد في المشروع، فقد سايره الرئيس حافظ، بالموافقة على إجباري على الإستقالة، وذلك مقابل كسب مواقف مجموعة رفعت في القيادة القطرية.

ونعلم جميعا أن الأمر لم يطل بإذعان حافظ لأخيه رفعت، حيث بادر لإبعاده عن مناصبه جميعاً، وعن البلاد عام 1985، وذلك بعد تمادي رفعت بسوء استخدام السلطة، ومحاولته الإنقلاب على أخيه حافظ.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الرابع

الفصل التاسع والعشرين: موضوع مستودعات الغازات السامة غرب أرض المشروع مباشرة

خلال السنة التحضيرية الأولى للمشروع عام 1975 اتصل بي ضابط من غرفة العمليات في وزارة الدفاع – لم أكن أعرفه مُسبقاً - طالبا مني زيارته. وفعلا ذهبت إليه في الموعد المحدد ... حيثُ أعلمني، أن هناك مشروع يجري تنفيذه حاليا، وهو بناء مستودعات عسكرية للغازات السامة، تقوم ببنائها مؤسسة الإنشاءات العسكرية إلى الغرب مباشرة من موقع المشروع! وذكر لي أن هذه المستودعات تُشكل خطورة حقيقية على ساكني المشروع، فيما لو تعرضت المستوعات لأي قصف جوي، أو انفجار من أي نوع كان!

ذهبت إلى السيد أبو سليم دعبول، وشرحت له الأمر، وأن المستودعات لا تشكل خطورة حقيقية على سكان مشروع دمر فحسب، بل وعلى جميع سكان مدينة دمشق، وذلك لعظم حجومها ووقوعها إلى الغرب مباشرة من المدينة، وحيث الرياح السائدة هناك هي الرياح الغربية التي ستنقلها إلى مدينة دمشق وسكانها، وذلك إضافة إلى تعريض القصر الجمهوري الجديد الجاري إنشاؤه آنئذ إلى الشرق من المستوعات لنفس الخطر، وقد استمع لي باهتمام ثم اتصل باللواء زهير غزال في القصر الجمهوري، راجيا استقبالي للعمل على حل مشكلة "خطيرة" تتعلق بمستودعات الغازات السامة!

ذهبت فورا إلى اللواء "غزال" في ذات مبنى القصر الجمهوري، وحيث استمع لي باهتمام وجدية، ووعدني خيرا!

في صباح اليوم التالي اتصل بي اللواء زهير غزال وأعلمني أن الرئيس الأسد أمر بإلغاء مستوعات الغازات السامة من موقعها غرب منطقة المشروع، ونقلها إلى منطقة "مرج السلطان" شرقي مدينة دمشق ولِما يزيد عن مسافة 30 كيلو متر بعيداً عنها! وحيث لا تشكل أي خطر على سكان مدينة دمشق في حال حصول أي حادث، نظرا لأن اتجاه الرياح الغربية السائدة تبعدها عن المدينة وسكانها. وقد تم تحويل أبنية المستوعات التي كانت مخصصة للغازات ... ويجري بناؤها فعلا إلى مستوعات للألبسة العسكرية!

أشكر الله تعالى على أنه سخّر لنا من نبّهنا إلى مشكلة مستودعات الغازات السامة المذكورة!

وأُسجل شكري، وشكر سكان المشروع، وشكر جميع سكان مدينة دمشق للضابط الشريف الذي نبّهنا في الوقت المناسب للعمل على إيقاف بناء مستودعات الغازات السامة في الموقع المُقرر غرب مدينة دمشق وغرب موقع مشروع دمر! لما كان يحمل من خطورة حقيقية إجرامية بحق الملايين من سكان دمشق وضواحيها، وخاصة سكان مشروع ضاحية دمر!

وأُسجل ثانيا أنه بنتيجة الموضوع المذكور، ومعالجته بحكمة، وعونٍ من الله تعالى، فإنه كان لمشروع دمر فضل كبير على مدينة دمشق وسكانها جميعا، وتجنبيهم أخطر كارثة يُمكن أن تقع بدمشق وسكانها جميعا.

وأسجل استغرابي كيف مرّ اقتراح تنفيذ هكذا مشروع في موقعه السابق، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر هائلة على سكان مدينة دمشق جميعاً!! ولكني أعلم أن للعدو الإسرائيلي أدوات وعملاء في بعض المواقع في إدارة الدولة السورية، وكان هذا بالطبع نتيجة واحدة من أعمالها ونشاطاتها!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الرابع

الفصل الثلاثين: تطوير تربة أرض المشروع إلى تربة زراعية

كانت تربة أرض المشروع كلسية غير صالحة للزراعة إطلاقاً، بل كانت خالية حتى من النباتات البرية التي تنبت في البراري! ولمّا كان التنظيم العمراني يسعى لأن يكون المشروع مدينة حدائقية، فقد قمت بالإعلان في الصحف المحلية، لجميع اصحاب الأراضي والمقاسم في دمشق بحاجتنا إلى تربة صالحة للزراعة، وأن المشروع يقبل أن يُنقل إليه حمولات التربة الزراعية لتوضع في موقع معين من المشروع بديلا عن المكبات المقررة من المحافظة، والتي هي خارج مدينة دمشق وبعيدة عنها.. وفعلا بدأت القلابات المليئة بالتربة الزراعية، الوصول للمشروع وتنزيل حمولاتها في الموقع المخصص به (مجانا). ثم قامت تراكسات وقلابات المشروع بعد ذلك بتحميل ونقل وفرش التربة الزراعية المقبولة إلى أراضي الجزر السكنية .. واحدة بعد الأخرى، وحسب مرحلة إنجاز البناء فيها، ومن ثم مباشرة زراعة أعشاب الغازون والأشجار في أرضياتها.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االرابع

الفصل الواحد والثلاثين: الصعوبات والتهجمات التي تعرض لها المشروع منذ طرح فكرته وحتى 1981

1. طبيعة وتركيبة مجلس الإدارة

لعله كان من أكبر المُعيقات والمصاعب الحقيقية التي تحملتها طيلة مدة إدارتي للمشروع، كانت بعض المعارضات السخيفة ... بل الغبية والجاهلة من بعض ممثلي الجمعيات، وكان على رأسهم أحد ممثلي جمعية المعلمين – وأتعفف عن ذكر أسمه الآن.. ولكن أرمز له بحرفي (أ. ع)، وهو إنسان تنحصر خبرته في الحياة أنه معلّم مدرسة للتلاميذ الصغار! وبرغم ذلك كان يعتقد في نفسه أنه أقدر من جميع مهندسي المشروع في جميع أموره، وهذه بذاتها تزيد عن مأساة في التعامل والمنطق. ولا أقصد بذلك التقليل أو عدم احترام المُدرسين بالطبع، وإنما لأبين أضرار وأخطار أن يتصدى للتدخل في كل كبيرة وصغيرة في أمور مشروع هندسي ضخم من لا تزيد خبرته الفعلية عن تدريس التلاميذ! فتكون النتيجة مأساة حقيقية بجميع المعايير والمقاييس، وأتساءل هل يرضى أيٌّ منا أن يشترى خبزه اليومي من صانع وبائع أحذية مثلا؟ إن الأمر لينطبق على كثير من مآسي بلادنا في الوقت الحاضر سياسيا ووطنيا.. وعلميا وثقافيا ... و كثير من أسباب تخلفنا الوطني! ومثاله الأعظم أن يكون طبيب عيون رئيسا ديكتاتوريا كامل الصلاحيات للدولة... ويكون رئيس حكومة المعارضة السياسية مجرد طبيب أسنان !!

وكانت أولى معارضات الموتور المذكور(أ. ع) مبنية على انه لا يجب أن نصرف قرشا واحدا على بناء المرافق وأبنية الخدمات، وإنما فقط على بناء المساكن، ولم يكن المذكور يستوعب كيف أن الساكن في المشروع سوف يتدبر أمر معيشته وتأمين تنقلاته الداخلية، وتأمين خدماته ولوازمه الغذائية والصحية والطبية والعامة وهو على بعد أكثر من ثماني كيلومترات من أول سوق في دمشق – سوق الهال- يُمكنه اللجوء إليه في دمشق لتأمين متطلباته، وأن عليه إذا لزمت أسرته حتى جرزة بقدونس السفر ستة عشر كيلو مترا ذهابا وإيابا لشرائها... هذا إذا كان يملك سيارة أساسا. طبعا كانت هذه عقلية متخلفة، ولو أن أكثرية المجلس وافقت على غبائه لكانت المعيشة في الضاحية غير ممكنة أو صعبة جدا على الساكنين الذين يتمتعون الآن بأفضل الظروف المعيشية والخدمية في دمشق على الإطلاق... بل في سورية جميعا! والغريب أن المخلوق المذكور اعتبر أن قرار إجباري على الإستقالة الذي جاء بدفع من رفعت الأسد وذنبه عبد الرؤوف الكسم كان بسبب ضغوطه! وإن كان هذا صحيحا فلعنة الله عليه وعلى جميع من استمع له ووافقه!

ولكن الحقيقة أن القائمين على قيادة الصراع لمنع التطوير الوطني، والعمل على استمرار دعم المصالح الفاسدة في البلاد... استعانوا بمواقف المذكور مع جماعته المعارضة، فكانت مُستندا إضافيا لجهودهم!

وكان من جملة سلوكيات المذكور وزملائه في جمعية نقابة المعلمين قيامهم بتأخير الدفعات الشهرية التي يقبضونها من المستفيدين لمدة شهر أو شهرين وأحيانا أكثر، وذلك كلما كان هناك اختلاف معهم في بعض أمور المشروع!! بينما يوجب نظام التجمع قيام كل جمعية بتحويل استحقاقات التجمع في أول كلّ شهر. وكانت التأخيرات المتكررة تُؤثر بالغ التأثير السيئ والمُعيق على مسيرة المشروع وفقا لخططه التنفيذية نتيجة اعتماد السيولة المالية الأساسية للمشروع على وارداته الشهرية من الجمعيات المُشاركة في المشروع!

وتتمة لموضوع الخبيث المذكور (أ. ع) المتسلط في طبعه بغباء شديد، أن المهندس العقيد محمود الكردي لما أوكل لمؤسسته – الإنشاءات العسكرية – امر استكمال المشروع بعد إجباري على الإستقالة! جابه المخلوق المذكور في مقابلة ومناقشة معه ومع غيره من أعضاء مجلس الإدارة، ولقد نفذَ صبر الكردي عليه فترة حتى طفح كيله فصفعه بشدة قائلا: "يخرب بيتك كيف تحملك سعد الله جبري أربع سنوات متواصلة". فاضطر بعدها للإستقالة من جمعية المعلمين، وبالتالي من مجلس إدارة التجمع غير مأسوف عليه!

والمأساة أن بقية الأعضاء المعلمين وبعض أعضاء مجلس الإدارة الموالين لهم – ولاء سياسيا أو جمعياتيا - كانوا يأخذون بأقوال الغبي المذكور، إما بدون عقل، أو لأسباب سياسية... حيث كنت شخصيا من أعضاء حزب البعث آنئذٍ، ولكني كنت من أشد الناقدين إطلاقا للفساد ولرموز النظام بدءا من محمد حيدر "مستر 5%"، وحتى رفعت الأسد بكل قسوة مكنني الله بها! حتى وصلت الأمور إلى اتخاذ قرار بفصلي من الحزب بادعاء عدم حضوري الإجتماعات الحزبية – وهذا صحيح ولكن السبب الحقيقي كان كثرة انتقاداتي العلنية والصحفية للإدارة الحكومية بجميع مستوياتها - وقد سبب لي قرار الفصل المذكور سعادة لا تُوصف، لأني كنت أنأى بنفسي أن أكون من حزب رموز الفساد.. الموصوف أغلب قياداته بالفساد! وأعجب بعد مغادرتي سورية كيف أبقى بعض رموز النظام على حياتي، وحيث لم أوفر أحدا منهم إلا وطعنت به علنا وفي اجتماعات نقابية عامة وعلنية، ولكن الله قادرٌ على كل شيء!

أخيرا، لقد كان المشروع بحد ذاته معجزة فنية وهندسية وسياسية ووطنية وتنفيذية، ولكن المعجزة الأكبر كانت تمكنني من الصبر والثبات، رغم قذارة بعضُ معارضين قذرين في مجلس الإدارة ذاته، وذلك لأغراض وأسباب سياسية ومصالح شخصية ... ومادية لم أسمح لأحدٍ منهم بالوصول إليها! ولو ارتضيت ذلك لما كان هناك أي معارضة خبيثة كالتي عانيتها! والحمد لله رب العالمين. وأقولها صراحة وصادقاً أنه طالما حدث وتكرر أن غادرت بعض اجتماعات مجلس الإدارة، ويكاد قلبي يتوقف من معاناة سخافات المعارضين <u>الدائمين</u> فيه، الذين كانت تصرفاتهم وكأنهم مُعارضة سياسية لحزب حاكم ضد حزبٍ للمعارضة.. مُتناسين أنهم يُمثلون أعضاء جمعيتهم والمستفيدين لتنفيذ وإنجاز المشروع بأفضل المواصفات، وأقلّ التكاليف.. وأسرع وقتٍ ممكن! وليس لاتخاذ موقف شبه سياسي كمؤيد ومعارض!

<u>2. قصور تزويد المشروع بمادة الإسمنت</u>، وحيث كانت حاجة المشروع لإنجازه ضمن الخمسة سنوات المقررة هي حصوله على 250 طنا يوميا. ولكن محدودية إنتاجية مصنع الإسمنت من جهة، وتزويده للكثير من الشركات والمتعهدين وتجار البناء بالإسمنت من جهة أُخرى، كانت تُخفّض مقدار الكمية للمشروع إلى حوالي 150 طنا يوميا، وهكذا فقد كانت سرعة المشروع تسير عمليا بمقدار كميات الإسمنت التي يحصل عليها! ولم يحصل أن مضى يوم واحد من أيام المشروع وفي مستودعاته ذرة إسمنت واحدة من واردات اليوم السابق!

<u>3. مُحاولة رفعت الأسد أوائل عام 1977 مشاركتي لبناء مشروع سكني لضباط وعناصر سرايا الدفاع في الديماس، وذلك شراكة مع عبد الرؤوف الكسم، وعلى شرط تركي لإدارة المشروع!!</u>

أرسل لي عبد الرؤوف الكسم مع صديق مُشترك هو المهندس عدنان ابراهيم، في مطلع عام 1977 أن أزوره في مكتبه- قبل تكليفه برآسة الحكومة بثلاث سنوات- وفعلا قمت بالزيارة، فبدأ الزيارة بتساؤل عن

تكلفة المتر المربع في الأبنية (مع العلم أنه مهندس معماري، وهو يشغل عميد كلية الهندسة بدمشق، ويُفترض أن تكون إجابة تساؤله مجرد بديهية من بديهياته، بما يُشكل غرابة غير محدودة لتساؤله) والتي كانت فعلا تُعبر عن جهله الكامل بإجاباتها!!

وبعد التساؤلات المذكورة والإجابة عليها، أبلغني رغبة "القائد" رفعت الأسد ان أقوم ببناء ضاحية سكنية لسرايا الدفاع في منطقة الديماس، وأنه هو كقائد لسرايا الدفاع المسؤول عن تمويلها، وعلى أن أضع المبلغ الذي أقترحه للمشروع – مهما كان- وعلى أن تكون الأرباح مُثالثة لي وللكسم ولرفعت! وذلك بشرط أن أترك إدارة مشروع دمر، وأتفرغ لمشروع ضاحية سرايا الدفاع في الديماس!

طبعا رفضت ذلك، وقلت له: أنا لست خائنا، لآخذ أموال الناس على وعد مني أن أبني لهم مشروعا وبيوتا ليسكنوها، ثم أترك المشروع إلى غيره، وقد أنفقت أموالهم على إعداد الدراسات، وتنظيم الموقع، وبناء بعض الأساسات، وشراء وإقامة مصانع وآليات لا يستفيدون منها، ولم يُنجز كليّة بيت واحد بعدُ في المشروع... لا .. أنا أرفض ذلك... وتسبب ذلك بالغضب الأول من رفعت – وبالتالي ذَنبه عبد الرؤوف الكسم - مني!

بالمناسبة كان عبد الرؤوف الكسم بدءا من عام 1964 عميدا لكلية الفنون الجميلة التي تخرجت من القسم الهندسي فيها عام 1965 على عهده! والتي تطورت لأن تكون جزءا من كلية الهندسة بعد فترة قصيرة! ومن هنا كانت معرفتي به منذ أيام دراستي الجامعية والتخرج.

كما علمت أنه كان شيوعيا خلال دراسته الجامعية في اسطمبول، وفي سويسرة، ولكن لما عاد إلى دمشق، وتبين له أن حزب البعث هو الحاكم، انقلب بعثيا!! وهذا سبب تعيينه كعميد لكلية الهندسة، وإنشاءه علاقات مع بعض مسؤولي النظام... أوصلته ليكون رئيسا للحكومة السورية من 1981 إلى 1989!!!

كما علمت أيضاً أن عائلة الكسم الدمشقية كانت عائلة يهودية قبل صدور وعد بلفور 1917، الذي تسبب بتخوّف بعض اليهود من نتائجه عليهم، فأسلم أربع عائلات منهم، ولكن يبدو أن كروموزونات دم بعضهم لا زالت على طبيعتها اليهودية، خاصة وأن زوجة عبد الرؤوف الكسم كانت أيضاً "ألمانية الأصل" ممن هربوا من ألمانيا النازية وقائدها هتلر، ومَن مِن الألمان هرب آنئذٍ إلا اليهود الذي أعمل هتلر فيهم الإحراق والتقتيل؟!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الرابع

الفصل الثاني والثلاثين: محاولة رفعت التعرف عليّ شخصيا بطريقة سمجة

فلقد أرسل رفعت الأسد بعض عناصره للدخول إلى مصنع الحدادة عام 1978، حيث قابلوا مديره وأبلغوه أن أرض المصنع هي لسرايا الدفاع، وعليه ان يسحب جميع الآلات منه خلال 24 ساعة، وأنهم سيقومون بهدم المصنع في اليوم التالي، لبناء ثكنة لهم مكانه..

وجاءني مدير المصنع المهندس سيف الدين ناصر يكاد يبكي، مُخبرا إياي بالمشكلة.

قمت بالإتصال بمكتب رفعت، فأعطتني السكرتيرة موعدا بعد نصف ساعة لأقابل رفعت بمجرد أن قلت لها إسمي... رغم أني لم أطلب منها مقابلة رفعت بعد.. ولا غرض مخابرتي الهاتفية! !!

ذهبت فورا وقابلت رفعت في مكتبه قرب قصر الضيافة في شارع غربي مُتفرع من شارع أبو رمانة، وكان معه محافظ حماة، وأخبرته عن جماعته وإنذارهم، فأجابني: هل المصنع لكم؟ قلت نعم! فأجابني: ظننا أنه "للكلب علي أسعد" ... بالحرف الواحد!!! وحيثُ كان "الكلب" المقصود هو العميد علي أسعد المدير العام لإدارة الأشغال العسكرية آنئذٍ - ولكنه بطاطا من أضعف الدرجات ... وجاهل - وكان لديَّ خصومة علنية معروفة معه عندما كنت مهندسا في إدارة الأشغال العسكرية قبل انتقالي إلى مؤسسة الإسكان العسكري.. ومن ثم للآمرية الجوية! - فصححت لرفعت الأمر، فقال لي: إذن... إنسَ الموضوع، ولن يتعرض أحد لكم بعد اليوم.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء الرابع

الفصل الثالث والثلاثين: عرض لمواد الإكمالات من شريك لرفعت الأسد

في أواخر 1978 اقترب موعد ضرورة استيراد مواد الإكمالات التي لا تُنتجها مصانع المشروع، ولقد جاءني إلى مكتبي في المشروع شخص لبناني قائلا أنه شريك لرفعت الأسد، وأنه يريد تقديم عرض أسعار لجميع المواد التي طلبناها من شركات أوربية بواسطة الفاكس، بصفته وكيلاً للشركة الفرنسية "لامار".

أخبرته صراحة أنه لا يهمني إن كان شريكا لرفعت الأسد أو غيره، ولكن يهمني أن تكون أسعاره أخفض من أسعار جميع العارضين الآخرين لمواد البناء بذات مواصفاتها المطلوبة، وهذا هو السبيل الوحيد للفوز في المناقصة! ويبدو بحكم طبيعته أو علاقته، أنه لم يفهم!! فإذا به يعرض علي نسبة 5% من القيمة الإجمالية للعرض كعمولة... توضع في بنك في سويسرا بإسمي... ولا يعلم بها أي أحد! فكان أن نهرته بشدة، وقلت له إذا كررت هذا الكلام ثانية .. فسأطلب المخابرات لاعتقالك... فأصبح يرتجف معتذرا، وقال أرجو أن لا تكون قد سجلت حديثنا، فأجبته بالنفي، وأراد أن يتحقق ففتح دروج مكتبي ليتأكد أنه ليس هناك آلة تسجيل مخبوءة لتسجيل عرض العمولة والمحادثات.. وكان تحركه المذكور إثباتا لي على مشاركته لرفعت الأسد، الذي ربما نبهه بشدة لعدم ارتكاب أي خطأ يكشف علاقة رفعت به وطرح الرشوة!

وبالنتيجة فقد استمررت بمراسلة شركات أوربية مختلفة، وكانت الشركات الإيطالية ذوات أرخص الأسعار وأفضل النوعية لمواد الإكمالات لذات المواصفات المطلوبة، وتم التعاقد وفتح الإعتمادات، ووصلت المواد وجرى تخزينها في مبنى السوق المركزية ليجري سحبها تدريجيا واستعمالها، وقد جرى استخدام ما لزم منها لأبنية الجزيرتين الثالثة والثانية اللتين استكملتا وسُكنتا قبل إجباري على الإستقالة في صيف 1980، وكذلك أبنية الجزيرة الخامسة التي كانت على أهبة التسليم القريب، ولا أعلم ما جرى بها بعد تخزين لمدة عشر سنوات بعد إجباري على الإستقالة الرفعتية / الكسمية قبيل نهاية 1980.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االرابع

الفصل الرابع والثلاثين: دعم الإعلام والصحافة الوطنية للمشروع

تبنت دعم المشروع جميع صحف البلاد وخاصة صحف دمشق، وذلك في جميع مراحله. إلاّ أن جريدة الثورة نشزت عن بقية الصحف السورية - وهي الصحيفة المُرتبطة برآسة الحكومة - وذلك بدءا من عهد المجرم المفضوح عبد الرؤوف الكسم... لعنه الله!

ومن جهة ثانية، قامت هيئة الإذاعة والتلفزيون بعرض مقابلتين لي مع بعض مديري البرامج، وذلك لتقديم صورة عن المشروع للشعب.

==============================

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الخامس والثلاثين: محاولات تشويه سمعتي بتقاضي راتب كبير والحديث مع اليوسفي في ذلك

في صباح يوم من أيام العمل في المشروع عام 1977، اتصل بي مكتب الأستاذ فهمي اليوسفي نائب رئيس الحكومة لشؤون الخدمات، طالبا مني القدوم إليه فورا!

دخلت مكتب السيد اليوسفي لأجده غاضبا ووجهه مقلوبا على غير عادته معي، وليقول لي: كيف تُعطي لنفسك راتبا قدره عشرة آلاف ليرة؟ وهو ما يزيد عن راتب حتى رئيس الحكومة – في ذلك الوقت- فأجبته أن هذا غير صحيح إطلاقا، وراتبي مُطابق لجدول رواتب جميع مهندسي المشروع وبعضهم يتقاضى راتبا أكثر من راتبي بحكم القِدَم الهندسي، والتقطت سماعة التلفون واتصلت بقسم المحاسبة، وطلبت منهم إرسال سجل عن جميع مقبوضاتي كرئيس مجلس الإدارة، وراتبي المقرر من المجلس. وإرسالهما فورا لي في مكتب الأستاذ اليوسفي. بعد نصف ساعة وصلت الوثيقتان، وسلمتهم إلى الأستاذ فهمي اليوسفي، الذي درسهما بعناية، وتأسف وتحوقل قائلا: إنهم لن يتركوك.. وسيستمرون في العمل على مُحاربتك وتشويه سمعتك بكل وسيلة.. فاصبر. ولم يقل من يقصد!

وقد وجه بعدها رسالة لمجلس الإدارة لتغيير أسم مهمتي من رئيس مجلس الإدارة إلى مدير عام التجمع، وفقا لما هو جارٍ في جميع الشركات العامة والخاصة في الدولة، لأن مهام رئيس مجلس الإدارة تنحصر في إدارة جلسات المجلس، وليس إدارة الشركات وتنفيذ مشاريعها! وطلب لي تعويضا أسمه تعويض مسؤولية قدره 500 ليرة سورية! فكانت ربَّ ضارة نافعة لي!

الفصل السادس والثلاثين: زيارات وفود عربية - ليبية وعراقية – للإطلاع على تنظيم المشروع وتنفيذه

يبدو أن أخبار المشروع وإنجازاته قد وصلت إلى عدة حكومات وشعوب عربية.. ومنها العراق وليبيا وربما آخرين، وربما كان ذلك لكثرة الحديث عن المشروع في وسائل الإعلام السورية. وقد كان مفاجئا لي خلال عام 1979 وصول وفد سياسي وهندسي من العراق طلب الإطلاع على المشروع ومختلف أهدافه وتنفيذه والصعوبات التي اعترضته.

كما وصل بعد حوالي الشهر من زيارة الوفد العراقي وفد ليبي مُماثل، طالب بنفس الأشياء.

وطبعا قمت بمصاحبة كل وفدٍ منهما لزيارة ورشات أبنية المشروع ومكتب الدراسات ومصانع مواد البناء شارحا كل ذلك تاريخيا ومواصفات وإمكانيات.. وحيث أبدوا إعجابهم الشديد في أن تتمكن جهة تعاونية – وليس حكومية – من إنجاز كل ذلك خلال فترة قصيرة!

وقد شجعني ذلك على دعوة جميع سفراء وممثلي الدول العربية والأجنبية بدمشق إلى زيارة المشروع والإطلاع على منجزاته، والإستماع إلى مواصفاته وأهدافه. وقد حضر جميعهم فعلا، وكانت زيارة ناجحة دعمت موقف المشروع لدى الجميع.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل السابع والثلاثين : محاولات عديدة للرشوة من شركات أجنبية في موضوع الرافعات!

كانت سمعة بعضُ مسؤولي الدولة في سورية سيئة جدا في الخارج، وأنهم يتقاضون عمولات عن كل مشروع يُمررونه في البلاد، وكان صاحب أشهر أسم هو نائب رئيس الحكومة السابق محمد حيدر، الذي أصبح أسمه دوليا Mr. 5% - مسكين شوو درويش، لو يسمع بما يتقاضاه مسؤولوا الدولة الحاليين من نسب عمولات تزيد عند بعضهم عن 3000% - لعلم كم كان قنوعا ... نسبياً!!

وكنت قد قررت أسلوبا مختلفا للمناقصات يُخالف ما تقوم به الحكومة. حيث أني كنت أفتح – أو المعاون المهندس عدنان ابراهيم المكلف رسميا بذلك - جميع مظاريف العروض بحضور جميع العارضين أو ممثليهم، ونعلن أسعار جميع العروض، ثم نطلب منهم تنزيل ما يشاؤون علنا بحضورهم جميعا، وكان هذا يُؤدي بمنافسة علنية محمومة إلى تنزيلات محترمة على الأسعار، واذكر أنه في مناقصة شراء رافعات برجية للأبنية العالية، أن مسؤول شركة بوتان الفرنسي، رغب أن يُحادثني على انفراد فأجبته، فأخبرني أن شركته قررت عمولة لي 5%.. ضحكت وقل له أن هذا لا يمر في مشروعي.. وأنه ليس مشروع الدولة، وإنما هو مشروع الشعب من المالكين أنفسهم لمشروعهم، الذي يختلف عن مشاريع الحكومة، وطلبت منه تخفيض عرضه بنسبة ال5% التي قررها كعمولة شخصية لي، وعدت به إلى الإجتماع وأخبرت الجميع بما عرضه، قائلا من كان منكم يريد أن يفوز بالعقد فليقدم تنزيله الآن، وسيعلن العرض الفائز في ذات الجلسة في حضوركم جميعاً، فتقدم أغلب العارضين بعدة تنزيلات متتالية محترمة جداً، وكان النجاح لشركة

بوتان ذاتها بعد أن قدمت تنزيلات أخرى علنية متتالية جعلت سعرها أرخص الأسعار، بل وتنقص إلى نسبة 60% من عقود وقعتها شركة بوتان مع بعض وزارات وشركات الدولة لذات الرافعات المطلوبة!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الثامن والثلاثين : تسليم مساكن الجزيرتين الثالثة والثانية

حوالي الشهر الرابع نيسان من عام 1979، تم إنجاز جميع مساكن الجزيرتين الثانية والثالثة / حوالي 900 مسكن تقريباً، وقد سألت السيد محمد علي الحلبي رئيس الحكومة حضور احتفال تسليم أوائل المساكن لإصحابها، وفعلا حضر هو والأستاذ فهمي اليوسفي وبعض الوزراء الإحتفال واطلعا على الأبنية والمساكن من داخلها، حيث أبدى الجميع إعجابهم بها، كما أبدوا إعجابهم خاصة في عدة نقاط :

1. التنظيم الحدائقي المُشترك لجميع مساكن المشروع.
2. الكراجات الجماعية المبنية لسيارات الساكنين.
3. عدم اعتماد الطينة الإسمنتية للجدران من الداخل، وإنما مادة خاصة متطورة رخيصة جدا ومستورده للجدران البيتونية من الداخل توفيرا للأسمنت.

وقد سُكنت البيوت المُسلّمة جميعها خلال شهر واحد من تسليمها!







صور من حفل تسليم الدفعة الأولى من المساكن لأصحابها، ويُرى في الصور الأستاذ محمد علي الحلبي رئيس الحكومة في حضوره احتفال تسليم مساكن الجزيرتين الثالثة والثانية.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل التاسع والثلاثين : مؤتمر نقابة المهندسين خريف 1979

دعوت بصفتي عضو مُنتخب لمجلس فرع نقابة المهندسين بدمشق ومسؤول لجنة المهندسين الموظفين، مع فرع نقابة المهندسين بدمشق جميع مهندسي مدينة دمشق إلى مؤتمر لمناقشة أوضاع المهندسين السوريين، وذلك في قاعة المحاضرات في كلية الهندسة بجامعة دمشق، وبهدف العمل على تطوير أوضاع المهندسين حفاظا على استمرار وجودهم في الوطن لخدمته. وقد تشكلت إدارة المؤتمر من السيد محمد علي الحلبي رئيس الحكومة ونائبه لشؤون الخدمات الأستاذ فهمي اليوسفي، ورئيس فرع النقابة في دمشق المهندس هاني الصواف، وانا المهندس سعد الله جبري بصفتنا إدارة المؤتمر... وكان حاضرا المهندس عبد الرؤوف الكسم بصفته عضوا في النقابة مثل بقة الحاضرين الذين اقترب عددهم من ألف مهندس... وقد ألقيتُ كلمة مكتوبة تُطالب:

1. زيادة رواتب المهندسين بما يتساوى مع أمثالهم في بعض دول الخليج والدول العربية والأوربية منعا من جهدهم في مغادرة البلاد للعمل في الخارج، وخسارة البلاد بالتالي للقدرات الفنية والهندسية في سورية، اضافة لانتقادي الفساد الفظيع الذي أخذ ينتشر في وزارات الدولة ومؤسساتها وشركاتها.

2. ضرورة تعيين مهندسين في رآسة الحكومة خاصة، وكوزراء في الوزارات الفنية والتنموية ، لأنهم الأعلم بالتنمية ومشاريعها ومتطلباتها من غيرهم، وخاصة من المعلمين الذين شكلوا الحكومات منذ بدء الحركة التصحيحية وحتى تاريخ المؤتمر المذكور، وقد تلقى الرئيس حافظ الأسد الإقتراح المذكور بالإيجاب، وأصبح يجري تعيين مهندس كرئيس للحكومة منذ ذلك التاريخ.. وحتى الحكومتين الأوليتين على عهد بشار الأسد، ونرى بوضوح أن تعيين المحامي وائل الحلقي رئيسا للحكومة الحالية – مجرد ظلّ وهمي لرئيس حكومة، بل مهزلة قد انخفض بالتنمية الوطنية انخفاضا كبيرا وما نتج عنه من سلبيات

وطنية وإنتاجية وبطالة متفاقمة منذ تعيينه وحتى اليوم! وهذا ما كانت من أهم أسباب ثورة الشعب السوري الحالية!!

وقد تسبب المطلبين الأخيرين بإحراج رئيس الحكومة محمد علي الحلبي، فأخذ المايكروفون من يدي وقال عن مطالباتي بأنها أحلام، وعن حديثي عن الفساد بعدم صحته... وانسحب من الجلسة غاضبا.

وقد وصل خبر انسحاب الحلبي من المؤتمر للرئيس حافظ الأسد، فتسبب ذلك في غضب الرئيس من ذلك وهذا ما أبلغه الرئيس شخصيا لوفد من المهندسين زاره بعد فترة قصيرة.

وكان حاضرا المؤتمر بالطبع عبد الرؤوف الكسم بصفته مجرد عضو عادي في النقابة، والذي كان يرقص"يرقص ويتقافز فعلا " – مثل قرد الغابة الذي نراه على شاشات السينما والتلفزيون - كلما قرأت شيئا من مطالبي للمهندسين ... ولكن بعد أن استلم السلطة فعل كل شيء على عكس ما صفق ورقص له!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الأربعين: اقتراح حافظ الأسد بتكليفي رآسة الحكومة

في مطلع عام 1980، "قُبلت" استقالة محمد علي الحلبي – بسبب خطيئته في اعتراضه وتركه المؤتمر العام لمهندسي مدينة دمشق بشكلٍ صبياني- وقد علمت من بعض أعضاء القيادة القطرية أن الرئيس حافظ الأسد عرضَ على القيادة تكليفي برآسة الحكومة، إلا أن رفعت – صاحب الأكثرية في القيادة القطرية ومؤيدوه فيها- اعترض قائلا: أن من الأفضل أن يبقى المهندس سعد الله جبري على إدارة مشروع ضاحية دمر حتى تمام إنجازه، وبعد انتهائه يُمكن تكليفه برآسة الحكومة ... قال هذا وهو يُبطن اتخاذ الإجراءات لإقالتي حتى من إدارة المشروع بأسرع ما يُمكن! لعنه الله من منافق كذاب!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الواحد والأربعين : تكليف عبد الرؤوف الكسم برآسة الحكومة

تم تكليف المهندس – وليس الدكتور المهندس – عبد الرؤوف الكسم – حيث أن لقب الدكتور لعبد الرؤوف الكسم هو لقب مزيف مزوّر ادعاه كذبا وبهتانا، لأن شهادته كما هي محفوظة في نقابة المهندسين هي "دبلوم هندسة معمارية" وليست دكتوراة - والديبلوم يُعادل الماجستير أو أقل - وهذه لوحدها تُعطي فكرة عن عقلية هذا الإنسان الفاسدة باللجوء إلى التزييف والتزوير لفرض نفسه على المجتمع والوطن؟! – وقد عيّن المهندس نورس الدقر، وزيرا للإسكان، وهو المهندس الذي كنتُ قد عينته في السنة التحضيرية الأولى للمشروع كمهندس في مكتب الدراسات في المشروع إلا أني قمت بطرده من العمل 1975، لأني

اكتشفت أنه يعمل على تعطيل مكتب الدراسات، بغرض التعاقد مع شركة أجنبية للقيام بدراسات وتنفيذ المشروع! وحيثُ علمتُ بعدها أن المهندس الدقر كان يعمل في المكتب الهندسي الخاص لعبد الرؤوف الكسم، وكان عمله يتجاوز العمل الهندسي إلى العمل "كعتّال" لحمل ونقل بعض منقولات المكتب المذكور من آنٍ لآخر، أو القيام ببعض أعمال التنظيف في المكتب!!

وللأسباب المذكورة جاء تعيين نورس الدقر كوزير للإسكان، ليتمكن من إنهاء حالة استيداعي من وزارة الإسكان، والتي كان الوزير محرم طيارة قد وافق عليها، وقررها رئيس الحكومة الأسبق محمد علي الحلبي.

--

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الثاني والأربعين: تشكيل عبد الرؤوف الكسم لجنة للتحقيق في المشروع وإحاله من تراه لازما إلى القضاء والنتيجة الإيجابية لتقرير اللجنة

كان القرار الأول إطلاقاً – القرار رقم 1 - لعبد الرؤوف الكسم في منصبه الجديد كرئيس للحكومة، هو تشكيل لجنة برآسة السيد "جورج بشور" من وزارة الإسكان، للقيام بإجراء تحقيق في أعمال وسير العمل، وعقود مشروع دمر ... وإحالة من تراه لازما للقضاء!! وقد حُشر باللجنة بعض المهندسين الذين كان لى خلاف نقابي معهم!

حضرت اللجنة فورا في اليوم التالي، وقد خصصتُ لهم غرفة ومكاتب في إدارة المشروع، كما أصدرتُ تعميما رسمياً على جميع جهات ومسؤولي المشروع، للتعاون مع اللجنة المذكورة، وتزويدها بجميع ما تطلبه من معلومات!

داومت اللجنة ثلاث أشهر متواصلة دواما يوميا كاملا، ولم تترك مجموعة بناء أو ورشة، أو مكتب دراسات، أو جهة، أو ناحية، أو مصنعا، أو إدارة، إلا وقامت بزيارته والإطلاع على تكوينه ووثائقه ومناقشة رئيسه وأفراده في أعمالهم، والصعوبات التي يُعانونها، وآراءهم في إدارة المشروع...

بعد تمام الأشهر الثلاثة، توقفت اللجنة عن الحضور، فذهبت إلى رئيسها السيد جورج بشور في وزارة الإسكان، وتساءلته عن سبب انقطاع حضور اللجنة، فأجابني أن اللجنة أنهت مهمتها، ورفعت تقريرها إلى كلٍّ من وزير الإسكان "نورس الدقر"، ورئيس الحكومة عبد الرؤوف الكسم!.

فتساءلته لماذا لم ترسلوا لإدارة التجمع صورة عن تقريركم، وهي الجهة المختصة بالموضوع؟

فأجاب أن عبد الرؤوف الكسم أصدر له ولأعضاء اللجنة تعليمات مُشدّدة بعدم إطلاع إدارة المشروع على التقرير!

تساءلته هل هذا عدل؟ فأجاب نافيا! فسألته أن يُعطيني نسخة من التقرير.. فتنحنح قائلا: والله هذا من حقك، وسأتحمل مسؤولية الحق، وفتح درج مكتبه، وأخرج نسخة موقعة من جميع أعضاء اللجنة وسلّمها لي.

أخذت التقرير، وعدتُ للمشروع ثم أخذت بقراءته في مكتبي، فكان جميعه - ويا للمفاجأة! - وبأكمله مديحا وثناءً على المشروع وإدارته وعقوده وماليته، وسير العمل في ورشات تنفيذ العمل، وفي مصانع المشروع وآلياته، وجميع ما فيه دون أي انتقاد على الإطلاق. بل إن التقرير اشتمل على لوم الحكومة في أمرين حقيقيين:

1. **قصور تزويد المشروع بكميات الإسمنت اللازمة له إلى أقل من نصف الحاجة اليومية له.**
2. **محدودية تمويل المصرف العقاري للأعضاء حسب تطور العمل الفعلي!**

قمت بتصوير التقرير على 500 نسخة، وأرسلت نسخة منها إلى القصر الجمهوري، وجميع القيادات الحزبية والحكومية والأمنية! فضلا عن وزراء الحكومة، وأعضاء مجلس "الشعب" .... للإطلاع، ولتبين كذب الكذاب المُجرم عبد الرؤوف الكسم الذي كان يُشيع لدى مسؤولي الدولة والحزب أن المشروع فاشل، وسيتكلف أضعاف ما أُعلنه سعد الله جبري!!

وهذا ما كان قد أبلغني به رئيس فرع الحزب بدمشق بالذات، وغيره من مسؤولي الدولة حيث كان يصف المشروع كاذباً، بأنه واقع تحت تقصير شديد، وفساد وسرقات وأخطاء، وستجري محاسبتي على ذلك....

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الثالث والأربعين: استغلال عبد الرؤوف الكسم سلطته الوزارية لتعطيل العمل في المشروع

لعل أقذر أسلوب اتبعه المجرم الخائن عبد الرؤوف الكسم لإيقاف المشروع هو إصداره بعد ثلاثة أشهر من تسميته رئيسا للحكومة، وبعد فشله في توقيف المشروع بتشكيله اللجنة المذكورة في الفصل السابق ونتائجها المُعاكسة لرغبته وهواه وإجرامه وخيانته لمهامه الدستورية – طاعة وامتثالا لتوجيهات سيده وشريكه رفعت الأسد، ورفضي مُشاركتهما لبناء مشروع لسرايا الدفاع في الديماس، كما ذكرتُ آنفا - أقول: إصداره أمرا لأنتروميتال "بحصر" بيع الإسمنت لمشاريع القصور الجمهورية دون أي أحدٍ آخر – والمقصود بالأحد الآخر كان مشروع دمر بالطبع- وكان هذا لو نُفذ لكان توقيفا نهائيا للمشروع منذ أيار 1980! إلا أن مدير عام انتروميتال آنئذٍ.. الشريف فعلا، فهم اللعبة الكسمية القذرة القاصدة لتوقيف المشروع عن طريق حرمانه من مادة الإسمنت، واتفق معي على إرسال حوالي المئة طن يوميا، ولكن "حوالي منتصف الليل"، كي لا تُرى في الشوارع سيارات المشروع لنقل الإسمنت... وهكذا صرنا نُرسل سيارات نقل الإسمنت - السيلو- لمصنع الإسمنت قبيل منتصف الليل، وحيث تعود للمشروع مُحملة بعد ذلك بقليل، وأصبح المهندسون والعمال يُداومون بعد منتصف الليل لصب البيتون وحتى بضع الساعات الأولى من النهار! وليُتبيّن أن المشروع قد توقف عن العمل.

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الرابع والأربعين: إجباري على الإستقالة ووعد رفعت والكسم لحافظ الأسد بأن المشروع سيستمر!

خلال الإجتماع الأسبوعي لمجلس إدارة المشروع حوالي الساعة التاسعة من مساء يوم أربعاء في أواخر شهر آب من عام 1980، اتصل مكتب وليد حمدون نائب رئيس الحكومة لشؤون الخدمات – أحد أذناب رفعت الأسد - طالبا انتقال كامل أعضاء مجلس الإدارة إلى مكتبه برآسة الوزراء.

انتقلنا، وذهبنا هناك، وكان هناك من المسؤولين: وليد حمدون نائب عبد الرؤوف الكسم لشؤون الخدمات، وزير الإسكان الفاسد "نورس الدقر"، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة والتفتيش، وبعض وزراء آخرين.

- **ابتدأ الحديث وليد حمدون طالبا مني تقديم استقالتي!**
- **فسألته: ولماذا؟ وما هي الأسباب؟**
- **فأجاب: "هكذا نريد!!"**
- **فأجبته إن التجمع السكني ومشروعه في دمر هو قطاع تعاوني خاص مملوك لأصحابه، وليس مؤسسة حكومية، وليس للحكومة أن تتدخل في أموره الداخلية وأمور مشروعه أو تتسلط عليها، إلا في حال حصول مخالفات قانونية، أو عمليات سرقات وإختلاس أو قبض عمولات أو القيام بالتخريب ...**
- **فأجاب: لقد وعدتَ المستفيدين على إنهاء المشروع خلال خمسة سنوات، والسنوات الخمس قد انتهت. والمشروع لم ينته بعد.**
- **أجبت بالتالي: المشروع عبارة عن أبنية، وبناء الأبنية يحتاج بشكل أساسي لمادة الإسمنت، ومعمل الإسمنت حتى بعلم رئيس الحكومة لا يسلمنا أكثر من مئة طن إسمنت منذ فترة طويلة بينما حاجتنا اليومية هي 250 طن.**
- **فاجاب: لقد وعدت المستفيدين بأن كلفة المتر المربع ستكون 100 ليرة سورية، ومجلس إدارتكم أقر رفع تكلفة المتر إلى 120 ليرة، وهذا مخالف لما وعدتم به.**
- **فأجبته: عندما قدرنا التكلفة بمئة ليرة للمتر المربع سكني، كان سعر طن الإسمنت 80 ليرة سورية، وقد قامت الحكومة برفع سعر طن الإسمنت بنسبة 400 % وكذلك جميع مواد البناء المحصورة بالدولة جرى رفع أسعارها بذات النسبة، فكيف تريد أن تبقى التكلفة على حالها، والحكومة رفعت أسعار الإسمنت وجميع مواد البناء بنسبة 400%،**
- **فأجابني العبقري الفهيم المنطقي المذكور: كان يجب أن تعرف أن الحكومة سترفع هذه الأسعار، وتبني عليها سعر التكلفة!! (يعني قبل خمس سنوات !!!).**
- **فأجبته : قبل فترة قصيرة رفع الرئيس الأسد جميع الرواتب والأجور بنسبة 25%، وتوقع الجميع أن ترتفع مُعظم الأسعار بذات النسبة أو حتى أكثر، ولكن بعد يومين تماما أكد نائب رئيس الحكومة للشؤون الإقتصادية – لاحظ الإقتصادية- "عبد القادر قدورة" على شاشة التلفزيون السوري، أنه لن يجري رفع أسعار أي شيء إطلاقا بنتيجة رفع الرواتب! ولكن بعد أقل من 24 ساعة من التصريح التلفزيوني المذكور للقدورة، صدرت قرارات وزير التموين – التابع افتراضيا لنائب رئيس الحكومة للشؤون الإقتصادية - برفع أسعار جميع مواد البناء بنسبة وصل بعضها ل**

400%. فهل تريدني أنا المواطن العادي أن أعلم قبل خمس سنوات، ما لم يعلمه نائب رئيس الحكومة المختص للشؤون الإقتصادية قبل يوم واحد؟

- "بُهِتَ الذي كفر"... وأجاب: لماذا كثرة الجدل: أنت تعمل على "قلب نظام الحكم"!!
- أقسم بالله العظيم هكذا قالها.. بُهتُ أنا حينها، وأجبت إذا كان هكذا هو الإتهام الذي تعملون لتوجيهه ضدي، فأنا اقبل تقديم الإستقالة المطلوبة... وحيث أعلم ويعلم كل مواطن سوري نتيجة توجيه هكذا اتهام لأي مواطن في النظام الأسدي، وهي الإعدام بلا تردد أو السجن المُؤبد على أفضل تقدير!
- في اليوم التالي ذهبت للسيد حمدون في مكتبه في مبنى رآسة الحكومة، وسألته: كيف تفكرون بتوجيه تهمة قلب نظام الحكم لي وأنا مجرد مهندس معماري مدير عام مشروع سكني تعاوني، ولا أملك جيشا ولا جنودا ولا دبابات ولا طيارات، ولا أي أسلحة.. إلخ؟ فأجاب ضاحكاً بالكلمة الواحدة:

بسيطة "بندبرلك ياها"

إما أنك تعمل مع بعث العراق.. أو أنك تعمل مع الإخوان المسلمين"! (لاحظ التناقض الفاضح)!!

هذا ما قاله لي بالحرف الواحد... وأقسم بالله العظيم على صحة ذلك! وقد سمعت عنه بعد سنوات أنه قد توفي، وأنه الآن بين يدي ربه لمُحاسبته على كذبه وقبوله تخريب وطنه ومصالح شعبه في سبيل ولائه للمجرم رفعت الأسد. وطبعا أنا وجميع الشرفاء في المشروع بل في الوطن، وجميع المستفيدين الذي تأخر استلامهم لمساكنهم أكثر من عشر سنوات بسببه، وبسبب رفعت وذنبه عبد الرؤوف الكسم... لن نُسامحهم، بل نلعنهم!! والذي كان لأسباب محددة هي:

- رفضي طلبات الفاسد رفعت الأسد ترك إدارة المشروع، لمُشاركته مع "عبد الرؤوف الكسم" لبناء ضاحية لجنوده في الديماس، كما ذكرت ذلك آنفاً!!
- ورفضي أيضاً عرض رفعت مع شريكه اللبناني لتوريد مواد إكمالات أبنية المشروع، والذي كانت أسعاره لها تزيد عن أغلى الأسعار الأوربية بنسب تصل إلى 400%! كما ذكرتُ أنفا!

طبعا قدمت استقالتي مجبورا، ومُسجلا في نص الإستقالة أن المشروع سيتوقف أكيداً بسبب إجباري على الإستقالة، مُحمّلا الحكومة ورئيسها المسؤولية.. فطلبوا مني الإلتحاق بوزارة الإسكان، عند وزير الإسكان "نورس الدقر" الذي كنت قد طردته قبل سنوات من مكتب الدراسات في المشروع بسبب انحرافه، وجهده في الأشهر الأولى من المشروع عام 1975 لتفشيل مكتب الدراسات لغرض إعطاء الدراسات إلى مكتب أجنبي!! وأصبحت سمعته وشهرته كوزير للإسكان حديث الشارع السوري!

طبعا لم أنفذ أوامر العار بالإلتحاق بوزارة الإسكان وبقيت في بيتي لمدة تسعة أشهر دون عمل، ودون راتب بالطبع، معتمدا على راتب زوجتي! ودون ان يطلبني أحدٌ لأي سؤال أو تحقيق... ، وحتى قيّض الله لي عملا في السعودية، وعوضني هناك براتب شهري يزيد عن مجموع رواتبي في المشروع لسنة كاملة.

وقد أخبرني أحد أعضاء القيادة القطرية أنه عقب محاولات إجباري على الإستقالة، جرى إعلام حافظ الأسد بذلك، فاستدعى رفعت وعبد الرؤوف الكسم قائلا: " إذا كنتم تضمنون استمرار سير المشروع وعدم توقفه، في حال إبعاد المهندس سعد الله جبري عن إدارة المشروع فلا مانع لديّ!" فقدم له كلا الخائنان الكاذبان العهد باستمرار المشروع دون توقف. ولكنهما عجزا عن تنفيذ وعدهما له، فضلا عن وعدهما

لجميع المخصصين بمساكن المشروع.. بل والشعب السوري! وبالطبع، لم يُحاسبهما حافظ الأسد على النكوث بوعدهما له.

- **علمت من بعض أعضاء القيادة القطرية أن "المُجرم المُخرّب الكسم المشبوه وطنيا وأخلاقياً" قد عرض على المهندس عبد النافع شاهين، وهو مهندس قدير ومحترم وكان متقاعدا – حديثا ـ من منصب معاون وزير المواصلات، أن يقبل منصب المدير العام للمشروع.. فرفض قائلا: هذا المشروع لا يمكن أن يُكمله الآن إلا سعد الله جبري، وأنصحك بإعادته لإدارة استكمال المشروع... وإلا فسيتوقف! وضرب له "مثلا" بقوله: "من يتمكن من الصعود بالحمار إلى أعلى المأذنة، فلن يستطيع إنزاله إلا الذي صعد به!"**

- **ثم طلب "المجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم" من مؤسسة الإسكان العسكري ومديرها العام "خليل بهلول" ضم إكمال المشروع إلى مشاريع مؤسسته... فرفض بإباء وشمم.**

- **ثم طلب "المُجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم" أيضاً من مؤسسة الإنشاءات العسكرية ومديرها العام الدكتور المهندس محمود الكردي العمل على استكمال المشروع، فقبل مبدئيا دراسة الأمر... وبدأ البحث والدراسة ومقابلة اعضاء مجلس الإدارة، وكان منهم ممثل جمعية المعلمين المذكور " أ. ع" الذي تحدثتُ عن عقليته وجهله، فكرر جهله وغبائه مع العقيد المهندس محمود الكردي مُحاولاً أن يفرض عليه آراءه وتوجهاته، فما كان من المهندس العقيد محمود الكردي إلا أن صفعه على وجهه، صارخا فيه: "يخرب بيتك .. كيف تحمّلك سعد الله جبري طيلة خمسة سنوات؟".. فانسحب الجاهل من جمعية المعلمين نهائيا.. وبالتالي من مجلس إدارة التجمع، لعلمه بما قد ينتظره في محاولاته التخريبية وإصراره على انه مهندس اكثر من جميع مهندسي المشروع! وربما مهندسي سورية... وبعدما تدارس المهندس محمود الكردي المشروع، ونوعيته وتعقيداته – مدينة كاملة بجميع مُتطلباتها الفنية والخدمية... وليس مشروع مجموعة أبنية محدودة ـ أبلغ "المجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم" رفضه السير في إكمال المشروع ...**

- **وهكذا نجح المجرم الخائن رفعت الأسد، والمجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم في إيقاف استكمال المشروع. وتشهد وتُجمع أكثرية الشعب السوري – وخاصة أهالي دمشق- على احتقار ورفض "المشبوه وطنيا وأخلاقيا المُجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم"، ولكن حافظ الأسد أصر على بقائه رئيسا للحكومة حوالي ثماني سنوات.. حقدا على الشعب السوري، بأنه لا يستحق إلا ذلك المشوّه الخِلقة والخُلُق، ليكون رئيس الحكومة على الشعب السوري! وكانت إنجازاته كرئيسٍ للحكومة، في مجال التنمية والبناء ومعالجة أزمات الشعب جميعاً هي صفراً مُكعبا!**

- **وهكذا بقي المشروع مُعطلا عشر سنوات، وحيث ارتفعت أسعار كل شيء، وخسر المشروع مهندسيه، بل وعماله الذين تدربوا على نوعية أعماله، وتأخر تسليم بقية مساكن المشروع عشر سنوات بدل السنة الواحدة المفروضة لنهاية المشروع حسب الخطة التي كان العمل جارٍ بموجبها!**

- **من خسر بالنتيجة؟ أبناء الوطن الذين كانوا ينتظرون بيوتهم على أحرّ من الجمر!!**

- **ومن ربح بالنتيجة؟ القرد الملعون رفعت الأسد الذي نفَّسَ:**
  - ✓ **عن حقده لأني رفضت مُشاركته لبناء مشروع في الديماس لجنوده!..**
  - ✓ **وعن حقده لأني رفضتُ محاولاته لسرقة المشروع عن طريق تقديمه عرضا – مع شريك لبناني- لتوريد مواد البناء لإكمالات المشروع بسعر يقرب من 400% أعلى من أعلى الأسعار الأوربية لذات المواد كما ذكرتُ آنفاً!**
  - ✓ **وعن حقده الطائفي على مدينة دمشق وأهلها!**

وعلمت بأنه في عام 1987 بعد إقالة "المجرم المشبوه عبد الرؤوف الكسم" من منصب رئيس الحكومة، جرى تقسيم المشروع إلى عدّة أقسام، وجرى تعهيد كل قسم منها لمتعهدين مُقربين من بعض مسؤولي السلطة المتسلطين... وهذا ما سمعته وأنا في بلاد الغربة والمنفى في أمريكا... ! والله أعلم.

أما المكروه النصاب رفعت الأسد فقد طرده أخوه حافظ من سوريا نهائيا عام 1985 لمُحاولته الإنقلاب عليه.. وحتى الآن.. وربما حتى مماته ملعونا ومكروها من الشعب السوري إلى يوم القيامة.. وفيه يصدق قول الله تعالى " وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا " فقد تسبب بغربتي عن بلدي ووطني، فأصيب بذات الشيء! وحتى موته وانتقاله إلى جهنم وبئس المصير إنشاء الله!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل الخامس والأربعين: من ردود فعل المواطنين المُخصصين بمساكن المشروع:

أثار توقيف المشروع بعد أن تم تسليم الألف مسكن الأولى – الجزيرة 3 والجزيرة 2 على عهد إدارتي، وكانت الجزيرة 5 (حوالي 600 مسكن) على أُهبة التسليم القريب، أقول أثار الرأي العام والمستفيدين بما فيهم الذين استلموا مساكنهم - حيثُ لا تزال المنطقة منطقة مشروع واعمال إنشائية - فبعث "المجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم" نائبه "الكذاب والمتاجر بالوطنية والمبادئ عبد القادر قدورة" للإجتماع مع الساكنين وبعض المستفيدين المخصصين الذين توقف العمل بمساكنهم بسبب توقف المشروع بعد إبعادي عن إدارته، فبدأ بحملة توجيه إتهامات كاذبة وافتراءات متهما إياي بسوء الإدارة والسرقة.. واستطرد هكذا مفتريا كذابا حقيرا... فتصدت له إحدى عضوات جمعية الفنانين صارخة فيه: "بل أنتم – تعني الحكومة - الكذابون المفترون اللصوص، والمهندس سعد الله جبري أشرف منكم وهو الذي بنى المشروع، وأنتم الذين أوقفتموه!!" فتعالى صراخ جميع الحضور مُؤيدين لها، وأخذوا بالتدبيك على الأرض بشكلٍ متواصل دون توقف!! فأُحرج الكذاب المنافق الفاشل في كل شيء عبد القادر قدورة، وهرب من الباب الخلفي للصالة - وهو الذي انقلب حزبيا من معارض بشدة لرفعت وسلوكياته إلى ذنبٍ أجير تابع له، وخاصة بعدما أتاح له رفعت وذنبه عبد الرؤوف الكسم، المناصب والفرص الفاسدة بما مكنه من استبدال بيته الذي كان قبوا من غرفة واحدة وصالة صغيرة جدا– سبق لي أن زرته فيه عندما كان شريفا، كونه كان زميلا لي في الدراسة الثانوية - إلى فيلا فاخرة في الفيلات الغربية من عدة طوابق وغرف، يزيد سعرها عن عدة ملايين ليرة - بأسعار ذلك الوقت!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل السادس والأربعين: موقف الرئيس حافظ الأسد من المشروع

أشهد بان موقف الرئيس حافظ الأسد كان طيلة إدارتي للمشروع موقفا مُؤيدا داعماً ويشهد على ذلك الأمور التالية:

1. **قيامه باستملاك الأرض اللازمة للمشروع دون أي طلب من إدارة المشروع - وربما كان هذا من اقتراح اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع... والله أعلم - وهذا ما وفّرَ مساحة كبيرة إضافية للمشروع، وتوفيرا كبيرا جدا في ثمن الأرض الذي كان يجب أن يُدفع للمالكين مُقدما وقبل أي شيء آخر. وكان من الممكن لذلك تأخير بداية تنفيذ المشروع للسبب المذكور.**

2. **أشهد أنني ما تقدمت بطلب لمعالجة مشكلة أو إعاقة لسير العمل في المشروع، واتصلت بالسيد أبو سليم دعبول مدير مكتب الرئيس حافظ الأسد بطلب زيارته لتقديم رسالة الشكوى أو الطلب، إلا كانت الإستجابة فورية لاستقبالي واستلام شكواي أو طلبي، ومعالجة المشكلة بسرعة وخلال يوم أو يومين على الأكثر!**

ولكن... ولكن... وبرغم إنجازات المشروع الناجحة طيلة الخمس سنوات الأولى إلا أن حافظ الأسد قد استمع وأجاب أخيه رفعت ورئيس الحكومة المجرم عبد الرؤوف الكسم إلى طلبهما، وتخلى عن الدعم، راضيا بإجباري على الإستقالة، مُشترطا عليهم استمرار العمل بالمشروع ... الذي لم يلتزماه في الواقع... فتوقف المشروع ما يقرب من عشر سنين! وربما لو كنتُ من المُقربّين أو علوياً، لكان الموقف مُختلفاً !!

وحين فشل عبد الرؤوف الكسم بتأمين استمرار العمل، لم يُحاسب مع أنه خادع وغش الرئيس غشا فاضحا بتعهده بأن العمل في المشروع سيستمر كما كان على عهد إدارتي! بل وغشّ جميع الشعب السوري لتوقيفه مشروعا سكنيا إنمائيا رائدا، وفوق ذلك فقد أساء لجميع المستفيدين المخصصين الذين لم يستلموا مساكنهم على عهد إدارتي، بتأخير الإستلام إلى ما يقرب العشر سنوات!!

عرض ومُذكرات إنشاء مشروع ضاحية دمر - الجزء االخامس

الفصل السابع والأربعين، إقامة الدعوى عليَّ لامتناعي عن الإلتحاق بوزارة الإسكان

أقام المُجرم الفاسد نورس الدقر وزير الإسكان تحت رآسة المجرم المُخرّب عبد الرؤوف الكسم، دعوى قضائية ضدي لامتناعي عن الإلتحاق بوزارة الإسكان بعد أن أنهى المجرم الكسم استيداعي منها بعد إجباري على الإستقالة – رغم أني لم أُداوم في وزارة الإسكان إطلاقا بعد نقلي إليها من وزارة الدفاع!

كما أقام دعوى ثانية ضدي بسبب سوء إدارتي للمشروع، وكان هذا من غرائب الأمور ومساخرها، فالمشروع كان على عهد إدارتي يسير بسرعة الصاروخ إبداعاً ودراسة وتنفيذا وتطويرا، ثم توقف كلية طيلة العشر سنوات التالية لاستقالتي الإجبارية... وهو أمر في منتهى الغرابة فكيف تكون مرحلة ابداع المشروع، وسيره السريع والفعال سوء إدارة، بينما تكون مرحلة توقيف المشروع الذي ارتكبه المجرم عبد الرؤوف الكسم ... هي الإدارة الناجحة؟

وكانت نتيجة الدعويين، في قضاء مسخ مُشوه فاسد ينفذ التعليمات السلطوية، ويُحكم بها بدل الحق والعدل، في إصداره أحكاما بمصادرة أموالي المنقولة وغير المنقولة التي كانت لا تزيد عن الصفر طيلة حياتي! فيما عدا بيت سكني الذي بنيته بإدارتي المباشرة في الفيلات الغربية عام 1972 قبل بداية مشروع دمر بأربع سنوات، وكلفني وقتها أقل من 40,000 ليرة، أمّنتها من مدخرات سابقة وإعانات من والدي وقروض مالية من عددٍ من الأقارب إضافة إلى قرض المصرف العقاري البالغ آنئذٍ 20,000 ليرة سورية!

وفهمت أن الغرض من الدعويين ما كان إلا ضغطا لمنعي من العودة لسورية وطني، ودمشق مدينتي، وتبريرا مزعوما لتغطية فشل الحكومة في إعادة تسيير العمل بالمشروع!

--

للإطلاع على مزيدٍ من المعلومات عن المجرم الخائن عبد الرؤوف الكسم، يُمكن الإطلاع أيضاً على مقالة نشرتها عن عبد الرؤوف الكسم بعنوان "شيء عن عبد الرؤوف الكسم خاصة والنظام الأسدي عامة.. في موقع زمان الوصل بتاريخ 18- 05-2012: https://www.zamanalwsl.net/news/29642.html

--

الفصل الثامن والأربعين، أسباب مغادرتي البلاد وقسمي أن لا أعود إليها حتى سقوط النظام الأسدي

شكّلت بعد استقالتي الإجبارية، في تشرين الثاني 1980 مع عدد من المهندسين مؤسسة تعاونية للعمل الهندسي البحت، في سوريا ودول الخليج التي كانت تعتمد آنئذٍ على الشركات الكورية في مشاريع تنميتها. وقد صدر تأسيس التعاونية في الجريدة الرسمية بنهاية عام 1980! ولكن بعد بضعة شهور، أصدر رئيس الحكومة "الكسم" قرارا بإلغاء التعاونية الهندسية المذكورة! فراجعت وزملائي - محاميين اثنين من كبار محامي دمشق كلاهما كان نقيبا للمحامين، ووزيرا على عهد البعث - فأجابا بأن الإلغاء غير قانوني، باعتباره لا يستند إلى أي مخالفة وقرار قضائي، وأن الشخصية الإعتبارية كالشخصية الإنسانية، يُمكن محاسبتها وعقوبتها عند وجود السبب القانوني والحكم القضائي، ولكن لا يُمكن إلغائها كما استحالة إعادة نفس "الوليد" البشرية إلى بطن أمه!! وتعهدا بإلغاء قرار رئيس الحكومة في جلسة واحدة في محكمة مجلس الدولة!

في الجلسة الأولى تقدم محامي الحكومة بطلب التأجيل ليتمكن من مراجعة وثائق الدعوى، فوافق القاضي ".... العجلاني " – نسيت أسمه الأول- وأجلَّ الجلسة لغاية نيسان من ذات العام!

في الجلسة الثانية، قام رئيس مجلس الدولة بإصدار حكمه في بداية الجلسة.. بردّ الدعوى لعلّة عدم إختصاص المحكمة، وذُهل المحامون والحضور جميعا، فمجلس الدولة هو المحكمة الوحيدة دستوريا التي تنظر في خلافات المواطنين مع الدولة بنص الدستور! وتقدم محاميي من القاضي يسألانه السبب في قراره

المُخالف للدستور، فأجاب بالحرف الواحد: { اتصل بي عبد الرؤوف الكسم مساء البارحة هاتفيا إلى بيتي، وقال لي بالحرف الواحد: " إذا أصدرت حكمك لصالح سعد الله جبري، فستُنقل إلى الحسكة في اليوم التالي!!" وأردف: تعلمون أن سني تجاوزت الستين، وانه لا قدرة صحية وعائلية واجتماعية لي على الإنتقال إلى الحسكة، وما كان أمامي إلاّ أن أحكم إلا برد الدعوى، تهربا من الحكم لسعد الله جبري! وهذا هو وضعي!}.. وفي ساعتها قررت مغادرة البلاد على أن لا أعود إليها حتى سقوط النظام الأسدي الفاسد الظالم... وما زلت أنتظر!

--

الفصل التاسع والأربعين، موقف الرئيس بشار الأسد وعدم استجابته لطلبي بالعودة إلى سورية

حين قام الرئيس بشار الأسد عام 2000 بتقديم وعوده في عودة البلاد للديموقراطية، وتأمين حقوق المواطنين في الحرية والكرامة والعمل، ورفع المستوى المعيشي لهم، والتزام الدستور والقانون مع جميع المواطنين، كنت واحداً من كثير من المصدقين والمتفائلين!

أرسلت ثلاث رسائل ضمنتها شرحا لحالتي، وأني ظُلمت من قبل رفعت الأسد بسبب عدم موافقتي على ما طلب من أمور فسادٍ غير مشروعة تضر بالمشروع، وما تصرف به عبد الرؤوف الكسم في إجباري على الإستقالة استجابة لسيده رفعت.

وكانت اثنتين من الرسائل عن طريق السفارة السورية في واشنطن، وكانت الأُخيرة مباشرة بالبريد المُسجل لإسم بشار الأسد/ رئيس الجمهورية السورية.

وكان جميع طلبي هو السماح بعودتي لوطني سوريا ومدينتي دمشق بحرية وضمن القانون!

ولكن وللأسف لم يردني أي رد إطلاقا، وكان فهمي "آنئذٍ" لعدم الرد هو عجز بشار الأسد أمام أقربائه الفاسدين (مخلوف وبقية العصابة)، من السماح بعودة مواطن شريف مشهور قدم لوطنه وبلده وشعبه، ما لم يقدمه أي مواطن آخر، ولا حتى السلطة السورية جميعاً ذاتها في معالجة أزمة السكن.

ولكن يبدو أن السبب كان أكثر من ذلك، فأقرباء ومسؤولي بشار الأسد وشركاهم عاملون على احتكار المصالح والعقود في سورية ... ومنع غيرهم من العمل لتجنب مُعاكسة خطة الفساد والتخريب الإقتصادي والإنمائي القائمين عليها بعد فترة من تولي بشار الأسد لمنصبه، وكذلك قيامهم بخلق الأزمات المختلفة للشعب، والتي شملت نشر الفساد بأفظع صوَره ونسبه، وتوقيف التنمية الوطنية توقيفا كاملا، فخلقوا بذلك أعلى نسبة بطالة في تاريخ سوريا تجاوزت ال 65% من القوة العاملة السورية، الأمر الذي أخذ يجبر الشباب السوري والخريجين على السفر خارج البلاد للبحث عن عمل... أي عمل! وذلك فضلا عن تسبب حكومته – وبخاصة المجرم المُخرب عبد الله الدردري نائب رئيس الحكومة للشؤون الإقتصادية الذي أدت سياساته الفاضحة بإيقاف الدعم الحكومي لمشاريع التنمية.. والذي كان نافذا منذ عشرات السنين إلى:

- **إيقاف أكثر مشاريع الزراعات الوطنية السورية الكُبرى التي كان المزارعون السوريون قائمون على إنتاجها، مما استدعى الجهات المُختصة لاستيراد الكثير من المنتجات الزراعية، بما فيها القمح الذي كانت سورية تُصدر الفائض منه طيلة العقود الماضية بل ومنذ آلاف السنين، وحيثُ**

أصبح استيراد القمح قائما وذلك لغرض تغذية الشعب، بدلا من الكفاية للإستهلاك المحلي والتصدير... ولا زال ذلك قائماً حتى اليوم ... لأول مرّة في التاريخ السوري....

- وكذلك العمل على إيقاف آلاف المصانع السورية التي كانت تُغطي حاجة كثير من الإستهلاك المحلي، وتصدير الفائض منه... وكان من نتيجة التخريب المذكور ارتفاع كمية وقيمة المُستوردات .. ودفع قيمتها بالعملة الصعبة، وانخفاض كمية وقيمة التصدير... وبالتالي انخفاض قيمة العملة السورية انخفاضا مُذهلا تجاوزت نسبته 400% حتى الآن، مما جعل الشعب يُعاني أفظع درجات الغلاء والحرمان في تاريخه...

وتمادى بشار الأسد من جهة أُخرى .. فأذعن لجهات الأمن والجيش لديه للقيام بأعمال اعتقال وتعذيب المواطنين لأتفه الأسباب، بل.. وتقتيل المواطنين المدنيين في المُعتقلات .. وفي بيوتهم بتدمير المساكن والأحياء والبلدات على رؤوس أصحابها بالمدفعية والصواريخ والقصف الجوي... بما لا يفعله إلا مجرمون عريقون في الإجرام والتخريب للوطن والشعب ومقدراته... وخائنٌ عدو كامل العداوة كإسرائيل .. وعميل لها يُنفذ تعليماتها!!

المهندس سعد الله جبري

==============================

الفصل الخمسين: دروس شخصية ووطنية للإستفادة منها في خدمة الوطن والشعب وثورته.

أولا: في الديكتاتورية ومعالجة الديكتاتور

- تتجسد مصالح رموز النظام الديكتاتوري عامة في خلق الأزمات للشعب، ومنع المواطنين من محاولات معالجتها. ويبدو هذا جليا واضحا فاضحا في النظام الأسدي في سورية... وخاصة على عهد الفاسد المجرم القاتل بشار الأسد!

- من النادر أن يعمل النظام الديكتاتوري لمصلحة الوطن والشعب، وهكذا نرى أن نظام بشار الأسد لم يبنِ حتى مصنعا واحدا في سورية طيلة عهده، ولا سمح حتى للقطاع الخاص أن يبني أي مصنع إلا في حال قبول صاحب المشروع أن يكتب نسبة من ملكية المصنع لأحد رموز النظام، وهذا ما لم يحدث، وقد تكرر هذا عدة مرات... بدون أي اهتمام من بشار الأسد وأركانه، وهذا ما تسبب في خلق وتفاقم عدة أزمات في التأخر الإنتاجي الوطني – صناعيا وزراعيا خاصة - وتفاقم بطالة اليد العاملة السورية، ورحيل الفنيين عن الوطن... وغلاء الأسعار، وافتقاد المواد من الأسواق ...!

- إن الدكتاتور يفترض ويعمل على أن الوطن جميعا هو مزرعة له ولعائلته وأقربائه، وأن المواطنين عبيد له في مزرعته، وهذا ما تمّ على عهد الخائن بشار الأسد!

❖ لجوء الديكتاتور إلى وسيلة الطائفية لحفظ بقاء حكمه، وذلك بتعيين أبناء طائفته – دون بقية الشعب – في وظائف التحكم الأمني والعسكري والنقابات والمؤسسات الشعبية .....، وذلك لتأمين حمايته من الشعب، وفرض استمرار سلطته عليه!

❖ نجد في النظام الديكتاتوري كثيرين من أمثال رامي مخلوف وبقية العصابة من آل الأسد وشاليش وغيرهم في عملهم وجهدهم الإستفادة غير المشروعة من مشاريع وشركات الدولة، وإن سمعة "بعض" كبار تجار دمشق وحلب وغيرها مليئة بأخبار الفساد ومُشاركتهم لرموز الفساد المذكورين في عقود الفساد.. التي دمرت الإقتصاد السوري وسمحت بنهب خزينة الدولة .. وخاصة على عهد الرئيس الفاسد بشار الأسد.

❖ في النظام الديكتاتوري لا يوجد قيمة للمواطن العادي حيث يجوز ابتزازه وتهديده وإفقاره وحجب حقوق العمل عنه ودفعه على مغادرة وطنه... بل وحتى قتله دون وازع من أدنى شعور بالمسؤولية الدستورية تجاه الوطن والمواطنين، بينما يحتكر بعض الفاسدين جميع المصالح الوطنية المفترض أن تكون لجميع المواطنين تحت شعار المساواة الدستوري.. وهو المبدأ الذي ضعُف في سورية منذ بداية الحركة التصحيحية الأسدية، وتفاقم أضعافا إلى الذروة على أيام المجرم الفاسد بشار الأسد!

❖ الدكتاتور يستهين بالدستور والقوانين وحقوق المواطنين في حرياتهم خاصة، وفي جميع شؤونهم عامة، فيعمد إلى اعتقال كل معارض يُمكن أن يُؤثر على نظام حكمه التسلطي – ولو باستعمال حرية الرأي المنصوص عنها دستوريا - زورا وبهتاناً ونصوصا فحسب - ولقد زاد معتقلي النظام الأسدي البشاري عن مليون مواطن، تلقوا أشد درجات التعذيب، ولقي كثيرٌ منهم حتفهم تحت التعذيب، دون أن يرف للديكتاتور جفن! أو يشعر بأية مسؤولية تجاه التفلّت الدستوري في أركان نظامه الأمني!

❖ ليس هناك علاج للنظام الديكتاتوري إلا ثورة الشعب الجماعية عليه حتى إسقاطه، وهذا ما يحصل في سورية طيلة الأربع سنوات ونيف من عمر الثورة، ولقد أثبت المجرم الخائن بشار الأسد صحة جميع سلبيات الديكتاتورية السياسية المذكورة.

❖ في حال عدم استجابة الديكتاتور لرغبة الشعب رغم ثورته عليه، فلا يبقى للتخلص منه ومن نظامه، إلا العمل على اغتياله، هو وأركان حكمه الفاعلين معه بالتسلط، وليس هناك دواء آخر... مهما طال الزمن.

❖ يجب التوسع في اغتيال رموز النظام حتى يشمل الوزراء ومُعاونيهم وأمثالهم من مسؤولي الدولة - رغم تفاهتهم عند النظام الطائفي - وذلك، حتى لا يبقى أحد يرضى بالتعاون مع النظام، فينكشف عاريا أمام الشعب والخارج! كما يجب أن يشمل جميع المسؤوليين العلويين الفاسدين في جميع المدن والمناصب السورية فيضطرهم للرحيل عن المدن والمناصب التي يُمارسون فيها تسلطهم وفسادهم، واضطهادهم لأبناء الشعب، ومُشاركتهم قوات أمن النظام وإعانته على البقاء في السلطة وضرب الشعب وثورته .

❖ فلتعمل جميع قوى الثورة والمواطنين المُخلصين القادرين على اغتيال المجرم الخائن بشار الأسد وأركان نظامه الفاسدين، وكل من يتعاون معه... وحين تتزايد الإغتيالات المذكورة وتُسجل نجاحات متزايدة، فلا يجد الباقين على قيد الحياة من رموز النظام مخرجا لهم إلا الفرار خارج البلاد واحداً بعد آخر – وبالتالي سقوط النظام، وتسليم الحكم بالضرورة للشعب – ذلك أن لا شيئ يُخيف الديكتاتور وأنصاره والمتعاونين معه إلا تعرضهم على يد أبناء الشعب للإغتيال والموت، فهمّهم الوحيد هو العيش والحياة ونـهب المال ولا شيء غير ذلك! وكذلك أنصارهم المُقربين!

ثانيا: في الضرورة الوطنية القصوى لاغتيال المجرم الخائن بشار الأسد وعصابته

1. لنتفكر: هل قتل شخص مجرم محترف، ارتكب مئات ألوف جرائم القتل المُتعمد لمواطنين أبرياء، ولا زال يقتل ويقتل كل يوم دون توقف، وفي سجونه ما يقرب من مليون سجين يُعانون أشد درجات التعذيب حتى الموت، ونـهَبَ وأقربائه خزينة الدولة طيلة فترة حكمه حتى دمّر الإقتصاد الوطني، ودمر الليرة السورية تدميرا، وخلق الغلاء والبطالة بأبشع درجاتها... مُتسلطاً بواسطة رموز طائفته لمنصب رئيس الدولة السورية، مع عدد من أنصاره من ذات الطائفة – الأقلية عدديا ووطنيا- من الذين ربما لا يتجاوز عدهم بضع مئات، أقول: هل قتل المجرم المذكور هو أفضل... أو .. أن يستمر النظام الأسدي الحالي الذي لا يُمثل الشعب السوري بتقتيل يومي لمئات المواطنين الأبرياء – إضافة لعشرات المقاتلين الشهداء – هو أفضل: إنسانيا ووطنيا وأخلاقيا وحسابيا؟ ... وإلى متى... إلى متى؟

2. من يستنكف من قوى وقيادات الثورة قاصدا، عن العمل لاغتيال الأسد وقياداته رغم قدرتهم عليه، فهم ثوار كذبة، لجؤوا للثورة ليظهروا بمظهر الثوار لينالوا نصيبا من نـهب أموال المساعدات – جزئيا أو كليا - التي تردُ لصالح الشعب السوري وثورته، ولقد تكرر الأمر المذكور كثيرا في ثورة الشعب السوري الحالية، حتى أصبح "بعض" رموزها رمزا للفساد والنـهب الذي يُضاهي فساد العائلة الأسدية وأنصارها.

3. نلاحظ أن النظام قد فهم تأثير استخدام الإغتيال لبقائه في السلطة، فأخذ ينفذ – هوَ بدلا من قيادات الثورة ... ويا للأسف - عمليات اغتيال عديدة ضد رموز المعارضة الفعالة الشرفاء وخاصة الشعبية. والثورة أحق وأكثر حاجة منه باللجوء إلى سلاح الإغتيال لإسقاط نظام يستعمل الجيش السوري الكبير في عدده وعتاده وتسليحه، ضد ثورة الشعب المحدود عددها وتسليحها وقدراتها!

أخيرا: يكتب بعض المفكرين والسياسيين والمُعارضين السورين والعرب - وفيهم بعض قيادات الإئتلاف وهيئة التنسيق وأمثالها - بانـهم لا زالوا ينتظرون التدخل الخارجي لإنقاذ سوريا من التدمير.. وشعبها من التقتيل، يكتبون ذلك بحسرة وأسف وانتظار غير محدود... ولكنهم لا يعملون شيئا إلا:

- إلا الإنتقال من مؤتمر إلى مؤتمر.. وجميع مؤتمراتهم فارغة من أي نتيجة ..
- وإلا زيارات لا تنتهي لمسؤولين في أوربا وأمريكا...

- وإلا هدر مئات المليارات للسفر والفنادق والإجتماعات.. وكلها سخيفة، سخيفة، سخيفة، لم ولا تساوي الصفر في نتائجها لتحقيق هدف إسقاط النظام الأسدي.

أتساءل المذكورين: أُتطالبون قيادات الغرب .. وممثل الأمم المتحدة – ذَنَب الغرب وبالتالي إيران- بالتدخل لإنقاذ بلادكم وشعبكم، وأنتم عاجزين طيلة أربع سنوات ونصف عن تدبير الحل المناسب الصحيح لمعالجة أزمة بلادكم وشعبكم... وهو مجرد القيام بقتل المجرم الفاسد الخائن بشار الأسد ... وما أمكن من رموز نظامه وعصابته.. بل وحتى وزراءه الخشخيشة، كما يقتلون هم عشرات المواطنين السوريين يوميا؟ وهم جميعا... جميعاً مجرد عصابة فساد قذرة لا أكثر ولا أقل، ولا يكلفكم اغتيالهم وقتلهم أكثر من رجولة مُقاتلين هجوميين أشداء، وكمية ذخائر .. أو قذائف هاون أو مدفعية بعيدة ، أو صاروخية تلقون بها على قصره ومواقع أنصاره ... في خطط مدروسة واعية، ولديكم من كل ذلك الكثير... الكثير؟ أفلا تعقلون؟

وأتساءلهم مزيدا: ألستم رجالٌ فيكم السياسيون الذين عليهم تبنّي ذلك والإتفاق عليه، والتوجيه به ... وفيكم القيادات المقاتلة من جميع الأصناف والألوان والرتب والمراتب ... الذين يجب عليهم اللجوء للحل الصحيح الحاسم المذكور لإنهاء معركة الشعب مع كبير خونة العرب في العصر الحديث؟؟ وكيف تقدرون على قتال جيش الأسد وعصاباته وتهزمونه غالباً، ولا تجرؤون على قتل ذات المجرم الخائن الذي إذا قتلتموه انتهى الأمر، وسقط النظام؟ أم أن في "بعض" قياداتكم / الحكومة المؤُقتة والأحزاب المُنتمي لها بعضهم، وبعض موظفيها مثلا ممن لا يُريد إنهاء الأزمة والثورة لأسباب غير واعية، أو مشبوهة قد يكون بعضها الرغبة في استمرار القتال والتقتيل والتدمير... لتحقيق استمرار طلب المساعدات المالية العربية والدولية... ومن ثم نهب بعضها، من بعض رموز الإئتلاف، والحكومة المؤقتة .. وموظفيهم الذي عُينوا من قبلهم؟ وهو ما نُشر عنه كثيراً؟

أعتذر أخيرا فيما يكون قد نسيته من بعض الأسماء أو التواريخ أو الأحداث، وذلك بعد مرور حوالي ال 35 سنة على تركي إدارة المشروع!

المهندس سعد الله جبري

2014/07/08

========================